وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

إدارة مخاطر السيولة و مدى تأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية – أم البواقي -

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر تخصص : مالية و بنوك

إعـــداد الطالبة :

- مفيدة طلبة

تحت إشراف الأستاذ :

عبد الحميد مدفوني

السنة الدراسية :

2012-2013م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفهرس

www.manaraa.com

الفهرس ـــــــــــ

شكر و عرفان

إهداء

الفهرس

مقدمة **أ.ب.ج.د**

الفصل الأول : عموميات حول البنوك التجارية

تمهيد 2

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية 3

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية، تعريفها و نشاطها. 3

أولا : نشأة البنوك التجارية 3

ثانيا : التعريف بالبنك و نشاطه 3

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية. 10

أولا : البنوك حسب فعالياتها 10

ثانيا : البنوك حسب شموليتها 11

ثالثا : أنواع البنوك حسب صنفها 11

رابعا : البنوك حسب طبيعة عملها 11

المطلب الثالث : وظائف و هيكل البنك التجاري. 13

أولا: وظائف البنك التجاري 13

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري 16

المطلب الرابع : مصادر و استخدامات البنوك التجارية. 19

أولا : مصادر أموال البنوك التجارية 19

ثانيا : استخدامات البنوك التجارية 21

المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية 22

المطلب الأول : تعريفها القروض البنكية. 22

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية. 27
المطلب الثالث : مخاطر القروض البنكية و معالجتها. 29
أولا : مخاطر القروض البنكية 29
ثانيا : معالجة مخاطر القروض البنكية 31
المطلب الرابع : أهمية القروض البنكية. 33
المبحث الثالث : ماهية السيولة في البنوك التجارية. 35
المطلب الأول : تعريف السيولة المصرفية. 35
المطلب الثاني : مصادر السيولة المصرفية و أقسامها. 42
أولا : مصادر السيولة المصرفية 42
ثانيا : أقسام السيولة المصرفية 43
المطلب الثالث : معايير تحديد السيولة المصرفية. 45
المطلب الرابع : أهمية السيولة المصرفية. 53
خلاصة الفصل الأول 56

الفصل الثاني : إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تمهيد 58
المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية 59
المطلب الأول : تعريف المخاطر المصرفية. 59
المطلب الثاني : أنواع المخاطر المصرفية. 62
المطلب الثالث : تسيير المخاطر المصرفية. 74
المطلب الرابع : تقييم المخاطر المصرفية. 76
المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية 78
المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية. 78
المطلب الثاني : العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر المصرفية. 80

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث : مبادئ إدارة المخاطر المصرفية. 81
المطلب الرابع : أهمية و أهداف إدارة المخاطر المصرفية. 83
أولا : أهمية إدارة المخاطر 83
ثانيا : أهداف إدارة المخاطر 85
المبحث الثالث : مخاطر السيولة المصرفية 89
المطلب الأول : مشكلة السيولة. 89
المطلب الثاني : أسباب الحاجة للسيولة و كيفية مقابلة متطلباتها. 92
أولا : أسباب الحاجة إلى السيولة 92
ثانيا : كيفية مقابلة متطلبات السيولة 94
المطلب الثالث : السياسات و الإجراءات لإدارة مخاطر السيولة. 98
المطلب الرابع : العلاقة بين السيولة و الربحية. 100
خلاصة الفصل الثاني 107

الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لدراسة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية *أم البواقي*

تمهيد 109
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية 110
المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره. 110
أولا : نشأة البنك 110
ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية 111
المطلب الثاني : التعريف بالبنك. 113
المطلب الثالث :المبادئ التي يرتكز عليها البنك. 114
المبحث الثاني : أهداف البنك و أهم الخدمات التي يقدمها 115

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية. 115
المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 116
المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية 116
المبحث الثالث : تأثير مخاطر السيولة على القروض في المجمع الجهوي للاستغلال 118
*** أم البواقي ***
المطلب الأول : حساب خطر السيولة في المجمع الجهوي للاستغلال. 118
أولا : ماهية المجمع الجهوي للاستغلال 118
ثانيا : مهام و نشاطات المجمع الجهوي للاستغلال 119
ثالثا : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال 119
المطلب الثاني : دراسة وضعية منح القروض في المجمع الجهوي للاستغلال. 127
المطلب الثالث : تأثير خطر السيولة على منح القروض في المجمع الجهوي للاستغلال. 136
خلاصة الفصل الثالث 140
خاتمـة 142
قائمة المصادر و المراجع 146
فهرس الجداول و الأشكال 154
ملاحق
ملخص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر و عرفان

الشكر أولا لله عز و جل على ما أنعم علينا من نعمة العلم و نسأله التوفيق و الرحمة أن يسبغ علينا من فضله بنعمة العمل بما علمنا.

و الشكر لمعلم البشرية المبعوث رحمة للعالمين –محمد صلى الله عليه و سلم-

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور " **عبد الحميد مدفوني** " لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المحترمة " **نسرين بن زواي** " على ما قدمته لي من دعم و إرشاد فلها جزيل الشكر.

و أدين بالشكر أيضا إلى الأستاذ " **بن نونة فاتح** " على المعلومات التي قدمها لي.

كما أتقدم بالشكر لكل أساتذة و إطارات كلية العلوم الاقتصادية بجامعة أم البواقي.

كما لا يفوتني أن أشكر مدير و عمال بنك الفلاحة و التنمية الريفية على المعلومات و المساعدة التي قدموها لي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إهداء

عبارات من قلب يتقاطر شكرا و عرفانا و تقديرا و امتنانا إلى القلب الدافئ و الصدر الرحيم ، إلى من أعطتني دون سؤال و دفعتني للمضي قدما رغم الصعاب ، إلى من فارق النوم جفونها لتعاني و حرمت نفسها لترضيني ، إلى من رسمت شعار النجاح على قلبي و جعلته وساما على صدري ، إلى من يعود لها الفضل الوافي و الجزيل إلى ما وصلت إليه " **أمي الغالية** ".

إلى الذي استلمت منه معنى الثبات و زرع في قلبي حب العلم **والدي الكريم** .

إلى أحبائي إخوتي : حسام ، سمية ، سماح جعلهم الله ذخرا لهذه الأمة.

إلى جدي و جدتي أطال الله في عمرهما.

إلى خالي : **فيصل** ، **فوزي** ، **السبتي.**

إلى أعز و أحن و أحب إل قلبي الكتكوتة الصغيرة " **هداية** " حفظها الله

و بنات الخال : رحيل ، أسينات ، رتاج ، توبة ، سندس ، أنيس.

إلى كل صديقاتي و كل زملائي في الدراسة تخصص مالية و بنوك.

كما أهدي عملي هذا إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبدا أساتذتي الكرام الذين رافقوني في كل أطوار التعليم من الابتدائي إلى التعليم العالي.

إلى كل من نساهم قلمي لكن قلبي لن ينساهم إلى الجميع.

مفيدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة

www.manaraa.com

مقدمة

يحتل القطاع المصرفي مركز حيوي في الحياة الاقتصادية والمالية ويمثل النقطة الأساسية لبناء الاقتصاد الوطني لأي بلد، وذلك لما يوفره من مصادر التمويل اللازمة للاقتصاد وما يمثله من أداة هامة لتنفيذ مختلف السياسات والبرامج التنموية، وله أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية.

وتزداد أهميته من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة، ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي العالمي من جهة ثانية، وفي ظل هذه الظروف عملت البنوك على تطوير إمكانياتها ووسائل عملها من أجل القيام بوظيفتها الأساسية وهي الوساطة بين عدد كبير من المقرضين والمقترضين أي جمع الأموال من مصادرها المختلفة وتوجيهها نحو أفضل الاستعمالات الممكنة.

حيث تسعى لتحقيق الأهداف التي تسمح لها بالبقاء والتوفيق بين الربحية، السيولة والضمان لأن هناك عدة عوامل وقوى متغيرة تمثل مجمل الأخطار التي تهددها حتى في بقائها الشيء الذي جعل بعض الباحثين يشبهون البنك في هذا المحيط بآلة للمخاطر، حيث تعرف إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية من التحديات المستمرة التي تواجهها، فعدم توفر سيولة في البنوك يعتبر من الأسباب التي تقود إلى إفلاس وفشل البنك، ومن جهة أخرى فإن الاحتفاظ بسيولة مرتفعة تزيد عن الحاجة الفعلية له، ويوضح ذلك بصورة أو بأخرى تجميد الأموال كان بالإمكان توظيفها في مجالات تؤدي إلى حصول البنك على أرباح إضافية.

فخطر السيولة من المسائل المعقدة التي تواجه البنوك التجارية وخاصة فيما يتعلق بالقروض المصرفية، ولهذا لا بد من تقييم الأداء المصرفي والوقوف عند أهم الجوانب السلبية المؤدية للوقوع في خطر السيولة ومحاولة معالجتها، والحد منها ومحاولة تفاديها في المستقبل.

ونظرا لصعوبة هذا الخطر يمكن صياغة إشكالية الموضوع كالتالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **ما مدى تأثير مخاطر السيولة على منح القروض في البنوك التجارية ؟**

و للإحاطة بجوانب الموضوع يمكن طرح عدة أسئلة فرعية أخرى منها :

1. ماذا نقصد بمخاطر السيولة ؟ و كيف تتعامل البنوك معها ؟
2. كيف يتم تحليل و تقييم مخاطر السيولة ؟
3. ما هي آثار مخاطر السيولة على القروض ؟

قمنا بإرفاق الإشكالية المطروحة بمجموعة من الفرضيات وهي كالتالي :

1. مخاطر السيولة في البنوك التجارية هي عدم الوفاء بالالتزامات.
2. تعتبر مخاطر السيولة أكبر ما يمكن أن يواجه البنك.
3. هناك علاقة بين السيولة و القروض في البنوك التجارية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في النقاط التالية :

1. قطاع البنوك هو قطاع حيوي في الاقتصاد وهو من أكثر القطاعات عرضة للمخاطر و اندماجا في الاقتصاد العالمي ، الأمر الذي يتطلب الكثير من الاهتمام بسلامة ومتانة هذا القطاع لتحقيق الاستقرار المالي، و تجنب التعرض للأزمات و الصدمات المالية.
2. الدراسة و البحث عن أهم الأسباب المؤدية إلى خطر السيولة في البنوك التجارية.
3. المعرفة و الاطلاع على أهم الإجراءات والسبل للحد من خطر السيولة.

أسباب اختيار الموضوع :

هذا الموضوع يكون في نفس التخصص الذي أدرسه وهو البنوك و بالتالي يتيح لي هذا الموضوع معارف ومعلومات جديدة بسبب التعمق فيه ومعرفة كيفية عمل البنوك وأهم الخدمات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تقدمها وكيفية معالجة مخاطر السيولة التي تتعرض لها، بصفتها أهم خطر يواجه البنك التجاري.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف هذا الموضوع فيما يلي :

1. محاولة انتباه البنوك إلى ضرورة الاحتفاظ بقدر معين من السيولة وتطبيق مبادئها وأسسها على أرض الواقع.
2. المعرفة الجيدة لخطر السيولة لتطوير الخدمات المصرفية والارتقاء بجودتها.
3. التعرف على الوسائل والطرائق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير خطر السيولة.

من أجل دراسة إشكالية هذا الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة ومن خلال تربصي في البنك للبحث عن أهم الأسباب المؤدية إلى خطر السيولة فحاولت إتباع المنهج العلمي باعتباره الأنسب لهذا الموضوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة الموضوع بشكل خاص، وحاولت التركيز على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات من مصادر مختلفة مع دراستها وتنظيمها بالكيفية التي تتناسب مع أهمية الموضوع.

صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات البحث في الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وذلك لعدم القدرة على الحصول على المعلومات الهامة والمتعلقة بهذا الموضوع وذلك بسبب السرية المهنية المنتهجة في البنوك.

من خلال الدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدركنا أهمية السيولة المصرفية في هيكل هذه المؤسسة ولما لها من تأثير كبير على منح القروض المصرفية وبالتالي تكون خطة الموضوع كالتالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاءت الدراسة متضمنة لمقدمة عامة وثلاث فصول وخاتمة عامة.

- الفصل الأول : تحت عنوان عموميات حول البنوك التجارية.
  - ✓ المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية.
  - ✓ المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية.
  - ✓ المبحث الثالث : ماهية السيولة في البنوك التجارية.
- الفصل الثاني : تحت عنوان إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.
  - ✓ المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية.
  - ✓ المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية.
  - ✓ المبحث الثالث : مخاطر السيولة المصرفية.
- وأخيرا الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية بأم البواقي وذلك لدراسة تأثير مخاطر السيولة على منح القروض في البنوك التجارية.
- وخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال دراسة هذا الموضوع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

عموميات حول البنـوك التجاريـة

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية

المبحث الثالث : ماهية السيولة في البنوك التجارية.

www.manaraa.com

تمهيد

البنوك بصفة عامة تلعب دورا أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و بصفة خاصة تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع و يرغب في الاستفادة و إفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها، بالإضافة إلى مختلف الوظائف الأخرى التي تمارسها و التي طورتها لمواجهة تحديات العصر .

و بالتالي تعتبر وظيفة الإقراض من الوظائف الأساسية في البنوك التجارية التي تزيد من مواردها ، حيث أصبحت تمنح قروض بأشكال مختلفة من حيث طبيعتها أهدافها و مدتها لذا تسعى إدارة المصارف دائما لضمان السيولة ، بحيث يكون النقد في خزائن المصرف حاضرا لتلبية رغبات العملاء .

و عليه للتعرف عليها أكثر تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : خصص لعموميات حول البنوك التجارية .

المبحث الثاني : ما هية القروض البنكية .

أما المبحث الثالث إلى : ماهية السيولة في البنوك التجارية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية، التي يرتكز نشاطها في قبول ومنح الائتمان ، و البنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة و بين الذين يحتاجون لتلك الأموال .

حيث تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في مجال جمع الأموال و إعادة دمجها في الاقتصاد خصوصا في البلدان التي يكون فيها نشاط السوق المالي ضعيف .

فتكثر فيه الصعوبات و المخاطر ، فيتوجب على البنوك التجارية معرفة كيفية أخذ الاحتياطات و الضمانات اللازمة لموجهتها .

المطلب الأول : نشأة البنوك التجارية ، تعريفها و نشاطها

تلعب البنوك التجارية دورا فعالا في إطار الاقتصاد المعاصر، خاصة في دفع عجلة التنمية عن طريق التمويل الذي تقدمه لمختلف المشاريع، خاصة مع الحركية الكبيرة لوتيرة الاقتصاد و تنامي الحاجة للتمويل .

أولا : نشأة البنوك التجارية

إن نشأة البنوك التجارية ترافقت مع فكرة ظهور النقود، و من ثم فإن الشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية هو الصراف أو الصيرفي ، الذي كان يتعامل ببيع و شراء العملات الأجنبية و مبادلتها بعملات وطنية، حيث كان سابقا التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها و من عيارها .

إن نشأة البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن الثمينة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة ، و يحصلون مقابل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك على عملة ، و تدريجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة[1]، أن هذه الايصلات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول و فاءا لبعض الالتزامات ، أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات بنسبة معينة ، أما باقي الودائع تبقى مجمدة لدى الصراف و لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها ، و من هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد لأصحاب الودائع لتشجيع المودعين .

فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة و الضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على الفائدة ، لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة و تقديم قرض بناءا على هذه الودائع لقاء فائدة بذلك ، و يتمثل عائد البنك في الفرق بين الفائدة التي يتقاضها على القروض و الفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع.

انطلاقا مما سبق نشأة البنوك التجارية فظهر أول بنك سنة 1517 بالبندقية ثم بنك أمستردام عام 1609 و بعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم[2] .

ثانيا : التعريف بالبنك و نشاطه

يمكن أن نعرف البنوك بصفة عامة ثم البنوك التجارية بصفة خاصة .

أ. تعريف البنك :

إن الأصل الأول للكلمة هو الكلمة الايطالية " BANCO " و التي تعني مصطبة و يقصد بها في البدء : المكان الذي يجلس عليه الصيارفة لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى فيما بعد

---

[1] أبو عتروس عبد الحق ، **الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات تقنيات و تطبيقات** ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 06 .

[2] شاكر القزويني ، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة ، ص 09 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ، و بعدها أصبحت تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة و تجرى فيه المتاجرة بالعملات [1].

حيث توجد عدة تعاريف للبنك منها :

يعرف البنك على أنه :" مؤسسة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو مؤسسات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها لآخرين وفق أسس معنية أو استثمارها في أوراق مالية محددة"[2] .

و التعريف الذي ورد في المؤتمر الثاني لجمع البحوث الإسلامية هو أن :

" البنك هو جهاز يتولى تقديم الائتمان لعملائه و يتلقى الودائع منهم و الائتمان هو مقدرة الحصول على السلع والخدمات أو نقود جاهزة مقابل الوعود بردها يعادلها مستقبلا "[3] .

ب.تعريف البنوك التجارية :

يقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب، أو لأجل محدودية، و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي و خدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية .[4]

---

[1] سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق**، دار أسامة للنشر ، الأردن عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 14 .

[2] شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .

[3] سمير حسون، **الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك** ،مجموعة المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر ، الطبعة الثانية 2004 ، ص 148 .

[4] عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، **البورصات و المؤسسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2002 ص 24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و قد تعرض المشرع الجزائري إلى تعريف البنوك التجارية كما يلي :" تعتبر البنوك التجارية أشخاصا معنوية مهمتها العادية والرئيسية إجراء العمليات الموصوفة في المواد 110-113 من هذا القانون و هذه العمليات هي [1] :

- تلتقي الودائع من الجمهور و مختلف إدخاراتهم.
- القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل الدفع ووضعها تحت تصرف الزبائن، و السهر على إدارتها.

و عرفت كذلك بأنها: " مؤسسات بنكية عرفت بداية بنوك الودائع تعمل في سوق النقد و تتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الأجل، و هذا الطابع هو أهم ما يميزها أو يميز نشاطها عن المؤسسات البنكية و المالية الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل[2] .

البنوك التجارية هي: " تلك البنوك التي رخص لها بتبني الأعمال البنكية و التي تشمل الخدمات لا سيما قبول الودائع بأنواعها (تحت الطلب، لأجل، و خاضعة للإشعار) و استعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا أو جزئيا أو أية طريقة يسمح بها القانون ، و ينتج عنها ما تسمى بخلق النقود[3] .

كذلك البنك التجاري هو "كل محل تجاري يقوم بتجارة المعادن الثمينة و النفيسة و النقود و الأوراق الممثلة للنقود، و الوساطة بين أصحاب رؤوس الأموال و من تعوزهم تلك الأموال

---

[1] المادة 114 من قانون النقد و القرض: 10/90، المؤرخ في 1990/4/14.

[2] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود و المصارف**، دار النهضة العربية بيروت، لبنان ،الطبعة الأولى، 2002 ص109 .

[3] خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2006، ص39 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من مؤسسات أو هيئات أو شركات أو أفراد لتستلم الودائع من الجمهور و تقوم بالتوظيف للجزء الأكبر من هذه الأموال، ثم مرة أخرى تقوم بدفع تلك الودائع عند الطلب بشيكات[1] "

من هنا يمكن أن نقول أن البنوك التجارية تتسم ببعض الخصائص الهامة.

تميزها عن غيرها من منشئات الأعمال و تتعلق هذه الخصائص بالربحية، السيولة و الأمان[2] .

1. الربحية: تتميز أرباح تلك البنوك بحساسية أكثر للمخاطر في الإرادات و ذلك بالمقارنة مع باقي منشآت الأعمال الأخرى، من هنا يقال أن البنوك التجارية من أهم منشآت الأعمال تعرضا لأثر" الرفع المالي" بمعنى أنه إذا زادت إرادات البنك بنسبة معينة، تزيد الأرباح بنسبة أكبر، بل قد تتحول الأرباح إلى خسائر و من هنا يتعين على إدارة البنك السعي في زيادة الإرادات و تجنب حدوث انخفاض فيها .
2. السيولة : هي عبارة عن إمكانية تحويل الأصول إلى نقود سائلة في الحال ودون خسارة و تعتبر من أهم الجوانب التي تتركز عليها الدراسة عند تحليل نشاط البنك التجاري لما لها من أهمية في التأثير على المركز للبنك و إمكانية الاستمرار في نشاطه و التوسع فيه مرهون بكسب ثقة الأفراد و الجهات المتعاملة معه .
3. الأمان : رأس مال البنك عادة بالصفر، مقارنة بجملة مصادر الأموال فيه ، و هو ما يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمورد من الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر

---

[1] صادق راشد الشمري: **إدارة المصارف، الواقع و التطبيقات العملية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن الطبعة الأولى، 2009، ص34.

[2] محمد عزة غزلان، مرجع سبق ذكره ،ص109.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للاستثمار ، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأسماله فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال الموردين و النتيجة هي إفلاس البنك[1] .

ج. نشاط البنك التجاري :

إن الصفة التجارية هي الغالبة في المصارف و أقدمها تاريخيا ، حيث تقوم البنوك التجارية بتلقي الأموال في شكل ودائع(أمانات) و تخرج منها في صيغة قروض مختلفة الآجال و غالبا ما تكون قصيرة الأجل[2] .

إن البنوك التجارية مؤسسات ائتمانية تلعب دور الوساطة بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب العجز المالي ،و هي كذلك مؤسسات تتعامل بالائتمان قصير الأجل و تتلقى ودائع جارية في الغالب[3] .

و يمكن تلخيص نشاط البنك في أنه يقبل الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها و يعيد تقديمها لآخرين يحتاجونها لتمويل مختلف استخداماتهم ، و عليه فإن البنك منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشد الموارد المالية و النقود الفائضة عن حاجة الجمهور سواء كانت منشآت أعمال أو الدولة لغرض توظيفها أو إقراضها .بطريقة عقلانية و وفق أسس و تقنيات معروفة، و من ثم فنشاط البنك التجاري يتلخص في جمع المدخرات من مختلف المتعاملين الاقتصاديين و التي تشكل المورد الأساسي للمؤسسة البنكية خاصة ما يتعلق منها بعمليات الإقراض و الاستثمار و أداء الخدمات المصرفية الأخرى .

---

[1] مصطفى رشدي شيحة ، **الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، الدار الجامعية ، مصر ، 1985، ص191.

[2] سامر جلدة ، مرجع سبق ذكره ، ص14 .

[3] أبو عتروس عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص15 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم(1) : أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري

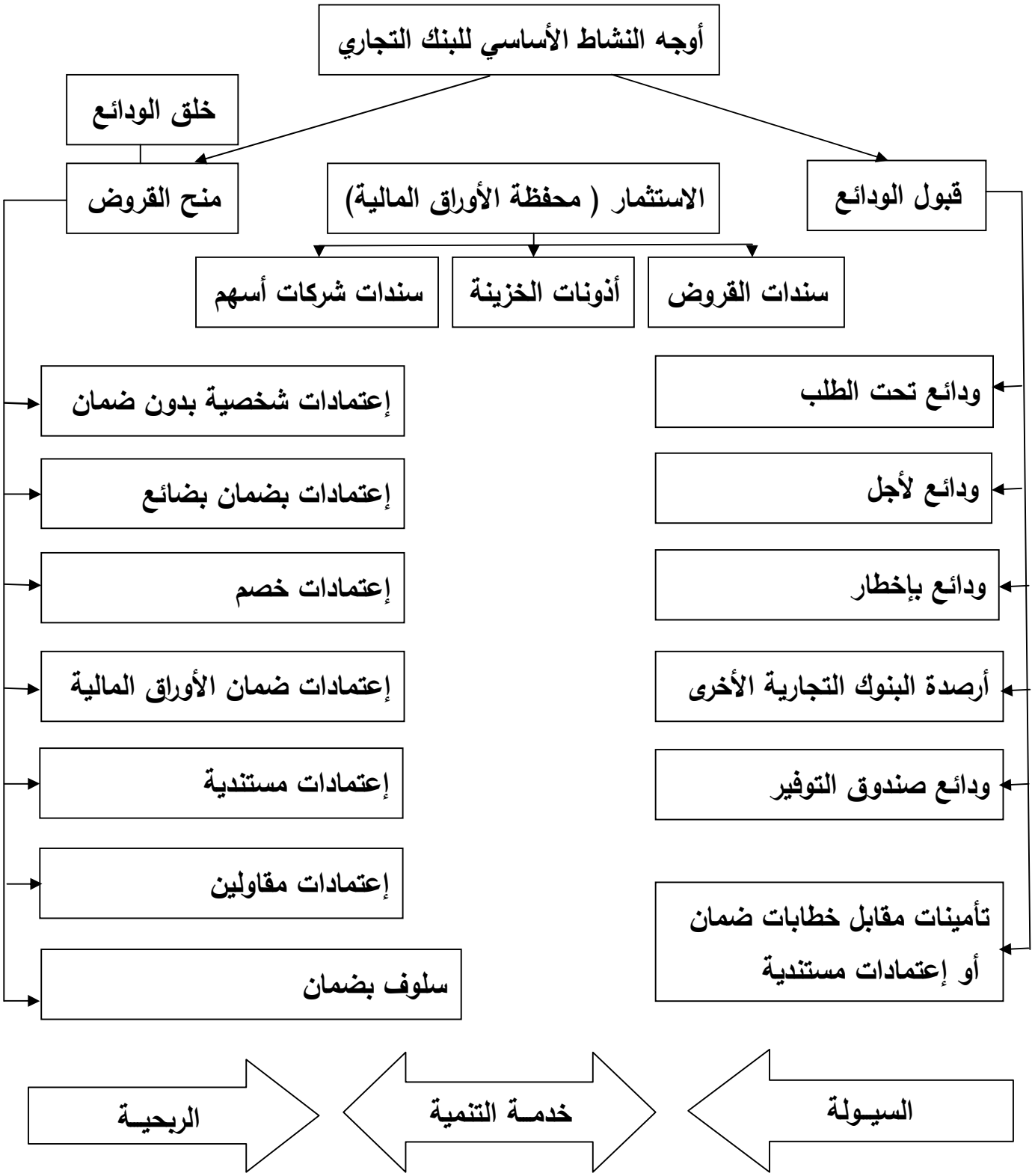

المصدر: عبد الغفار حنفي ، رسمية زكي قرياقص، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية

لا تقوم البنوك جميعها بأعمال مصرفية من نوع واحد ، كما أنها ليست كلها خاضعة لنظام واحد ولقد اقتضى تعدد الفعاليات المصرفية من حيث الاختصاص أن تصنف إلى الأنواع التالية[1]:

أولا : البنوك حسب فعالياتها

تنقسم البنوك حسب فعالياتها إلى بنوك أعمال كما يلي :

1. بنوك ودائع : عرف القانون الفرنسي سنة 1945م بنوك الودائع بأنها تلك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز السنتين ، و تنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل ، في حين هي تتميز باتصالها الكبير بالجمهور و هم المدخرون العاديون ، حيث تفتح لهم حسابا خاصا و هو حساب الودائع أو الحساب الجاري .
2. بنوك الأعمال : كذلك عرفها القانون الفرنسي على أنها البنوك التي تقوم فعاليتها الأساسية بالاشتراك و المساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس و فتح الاعتماد لمدة غير محدودة للمشاريع العامة التي يتعلق بها هذا الاشتراك و كذلك فإن البنوك توظف أموالها في المشاريع التجارية و الصناعية و ذلك عن طريق حيازة أسهمها و اسناد الفرص التي تصدرها و أن تشرف على إدارتها و إليها يعود الفضل في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في

---

[1] رشاد العصار، رياض الحلبي ، **النقود و البنوك** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى، 2000 ص ص 67-70 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشجيعها على الأقل، غير أن القانون اشترط أن لا توظف البنوك في هذه المشاريع الأموال الخاصة بها أو الودائع التي تتلقاها لأجل لا يقل عن سنتين .

ثانيا : البنوك حسب شموليتها

تنقسم إلى بنوك ذات فروع متعددة و بنوك إقليمية كالآتي :

1. البنوك ذات الفروع المتعددة : و هي التي تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدول و يكون لها فروع عدة المراكز التجارية و الصناعية الهامة و تلعب هذه البنوك في الواقع دورا اقتصاديا هاما إذ تتلقى القسم الأكبر من الودائع و تقوم بتقديم الأكبر من الاعتماد و التسهيلات .
2. البنوك الإقليمية : و هي التي تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة و تقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن و البنوك الإقليمية الأخرى .

ثالثا : أنواع البنوك حسب صنفها

وينقسم هذا النوع إلى بنوك وطنية و بنوك أجنبية :

1. البنوك الوطنية : و هي التي رأس مالها و إدارتها وطنيتان .
2. البنوك الأجنبية : و هي التي تكون مؤسسة في البلاد الأجنبية و افتتحت فروعا لها في الدول المحلية .

رابعا : البنوك حسب طبيعة عملها

و تنقسم إلى :

1. البنوك التجارية : و هي التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة من تلقي الودائع و توظيفها و خصم الأوراق التجارية و منح القروض و ما شابه ذلك ، و أهم ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يميز هذا النوع من البنوك عن غيرها من البنوك الأخرى ، هو قبولها للودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد بدفع هذه الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي للمصرف .

2. البنوك الصناعية: و هي التي تختص بتقديم الاعتماد و المساعدات للمشاريع الصناعية .
3. البنوك الزراعية: و هي التي تقوم بتقديم الاعتماد و المساعدات للمشاريع الزراعية.
4. البنوك العقارية : و هي التي تقدم القروض إلى الشركات الإنشائية مقابل رهانات أو تأمينات عقارية .

و تتدرج تحت البنوك التجارية عدة أنواع منها :

أ. البنوك ذات الفروع : و هي مؤسسات بنكية تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة و تكون لها فروع في الأنحاء الهامة من البلاد [1] .

ب.بنوك السلاسل : و هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية و زيادة حجم نشاطها و اتساع نطاق أعمالها ، و تتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إداريا ، و لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسة العامة التي تلتزم مختلف وحدات السلسلة بها .

ج. بنوك المجموعات : هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو مؤسسات مالية فتمتلك معظم رأس المال و تشرف على سياستها و تقوم بتوجيهها

[1] محمد الصيرفي ، **إدارة المصارف** ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007 ، ص30.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري و قد انتشر هذا النوع في الولايات المتحدة الأمريكية و دول غرب أوروبا[1] .

د. البنوك المحلية : هي تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة ، و قد تكون مقاطعة أو ولاية أو محافظة أو حتى مدينة محددة .

المطلب الثالث: وظائف و هيكل البنك التجاري

تقوم البنوك التجارية بتقديم خدمات مصرفية لعملائها و تتنافس لتنويعها وتطويرها لتقديم أفضل و أجود الخدمات، و لها هيكل تنظيمي لتوزيع تلك الخدمات عبر أقسام مختلفة لتوزيع السلطة و المسؤولية على كل قسم .

أولا: وظائف البنك التجاري

تقوم البنوك التجارية بوظائف نقدية متعددة يمكن تقسيمها إلى وظائف كلاسيكية تقليدية و أخرى حديثة .

1. **الوظائف التقليدية:** إن الوظائف التقليدية القديمة التي تقوم بها البنوك التجارية يمكن إجمالها في النواحي التالية:

1/1 قبول الودائع بمختلف أنواعها: يقوم البنك التجاري بتلقي الودائع من عملائه الأفراد و المؤسسات و الهيئات، و كانت هذه الوظيفة هي الأولى التي من أجلها أنشأت البنوك في عصورها الأولى أي حراسة الأموال، و يقوم العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك

[1] حسن سمير عشيش ، **التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك** ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010، ص52 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بهدف الاحتفاظ بها و للعميل أن يستخدمها في مدفوعاته، و تسوية معاملاته المالية وفقا لشروط محدودة [1] . و هي أنواع:

أ. ودائع لأجل: هي الودائع التي تودع لدى المصرف التجاري و لا يجوز لصاحبها سحبها أو سحب جزء منها إلا بعد انقضاء المدة المتفق عليها مع المصرف .

ب.ودائع تحت الطلب: و هي ودائع تودع لدى المصرف التجاري دون قيد أو شرط و يستطيع صاحبها أن يسحب منها في أي وقت شاء و لا يدفع البنك فائدة على هذا النوع من الودائع .

ج. ودائع تحت إشعار: هي الوديعة التي لا يمكن لصاحبها سحبها إلا بعد إخطار البنك، و يوظف المصرف التجاري موارده على شكل قروض ممنوحة للعملاء و استثمارات متعددة مع مراعاة أسس توظيف أموال المصرف و هي السيولة الربحية ، و الأمان.

2/1 منح القروض و السلف: و هي وظيفة متلازمة مع وظيفة الودائع ، فالبنوك لن تستطيع الحصول على الودائع دون مقابل لأصحابها، سواء كان المقابل على شكل فوائد أو على شكل خدمات، و من هذه الوسائل التي تمكن البنوك من دفع هذه التكاليف ، إضافة إلى تكلفة الأموال من مصادر أخرى، و أهم وسيلة لاستغلال هذه الموارد هي منح القروض و السلف مقابل الحصول على فائدة محددة سلفا من المقترض .

و تختلف أشكال القروض والسلف، منها ما يعتبر قرضا بشكل مباشر مثل القروض قصيرة و طويلة الأجل، أو بشكل غير مباشر مثل خصم الكمبيالات [2].

2. **الوظائف الحديثة:** تتمثل في :

---

[1] سوزي عدلي ناشر، **مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، لبنان ،الطبعة الأولى ،2005 ، ص213 .

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان ، **المصارف الإسلامية، الأسس النظرية و التطبيقات العملية**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص37 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقديم خدمات استشارية للعملاء ، فيما يتعلق بأعمال مشاريعهم التنموية ؛

- المساهمة في دعم وتمويل المشاريع السكنية ؛

- خصم الأوراق التجارية وتتمثل أساسا في الكمبيالات التي تعتبر أداة هامة للائتمان التجاري [1] ؛

- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب العملاء[2] ؛

- إصدار خطابات الضمان ؛

- تحويل العملة للخارج؛

- إصدار الشيكات السياحية ؛

- فتح الإعتمادات المستندية؛

- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء ؛

- خدمات البطاقة الائتمانية ؛

- خدمات الكمبيوتر الحديثة ؛

- شراء وبيع العملات الأجنبية ؛

- شراء وبيع الشيكات الأجنبية ؛

---

[1] عبد الطلب عبد الحميد ، **اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات**، دار الجامعية، الإسكندرية ، 2007 ص12 .

[2] خالد أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية**، دار وائل للنشر و التوزيع عمان ، الأردن، الطبعة الأولى،2002،ص50 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إدارة أعمال وممتلكات العملاء ؛

- البنك الآلي ؛

- سداد المدفوعات عن الغير ؛

- تحصيل فواتير الكهرباء و الهاتف و الماء من خلال حسابات تفتحها ؛

- المساهمة في خطط التنمية .

ثانيا: الهيكل التنظيمي للبنك التجاري

إن التنظيم الإداري السليم هو حجر الزاوية لتحقيق الرقابة الفعالة و التخطيط و التنفيذ الدقيق ، و يلزم هنا التنسيق بين النظام الإداري و النظام الفني ، و من أجل هذا يتم تحديد الخدمات المصرفية الرئيسية و تخصص لكل منها قسم مختص مثل قسم الحسابات الجارية ، قسم الأوراق التجارية ، و قسم الإعتمادات المستندية و غيرها .

و كلما تعددت العمليات المرتبطة بنوع محدد من الخدمة المصرفية يخصص قسم لها و كلما قلت هذه العمليات يتم دمج نوعين أو أكثر منها في قسم واحد ، و من المهم أيضا تجزئة الخدمات الرئيسية إلى الخدمات الفرعية بحيث تنشأ وحدات إدارية يتم تحديد الاختصاصات و الواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام و الوحدات مع تفويض قدر من السلطة بما يتناسب و المسؤولية الملقاة على عاتق كل منهم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (2) :الهيكل التنظيمي لأحد الفروع متوسط الحجم لبنك تجاري بأقسامه الإدارية و الفنية

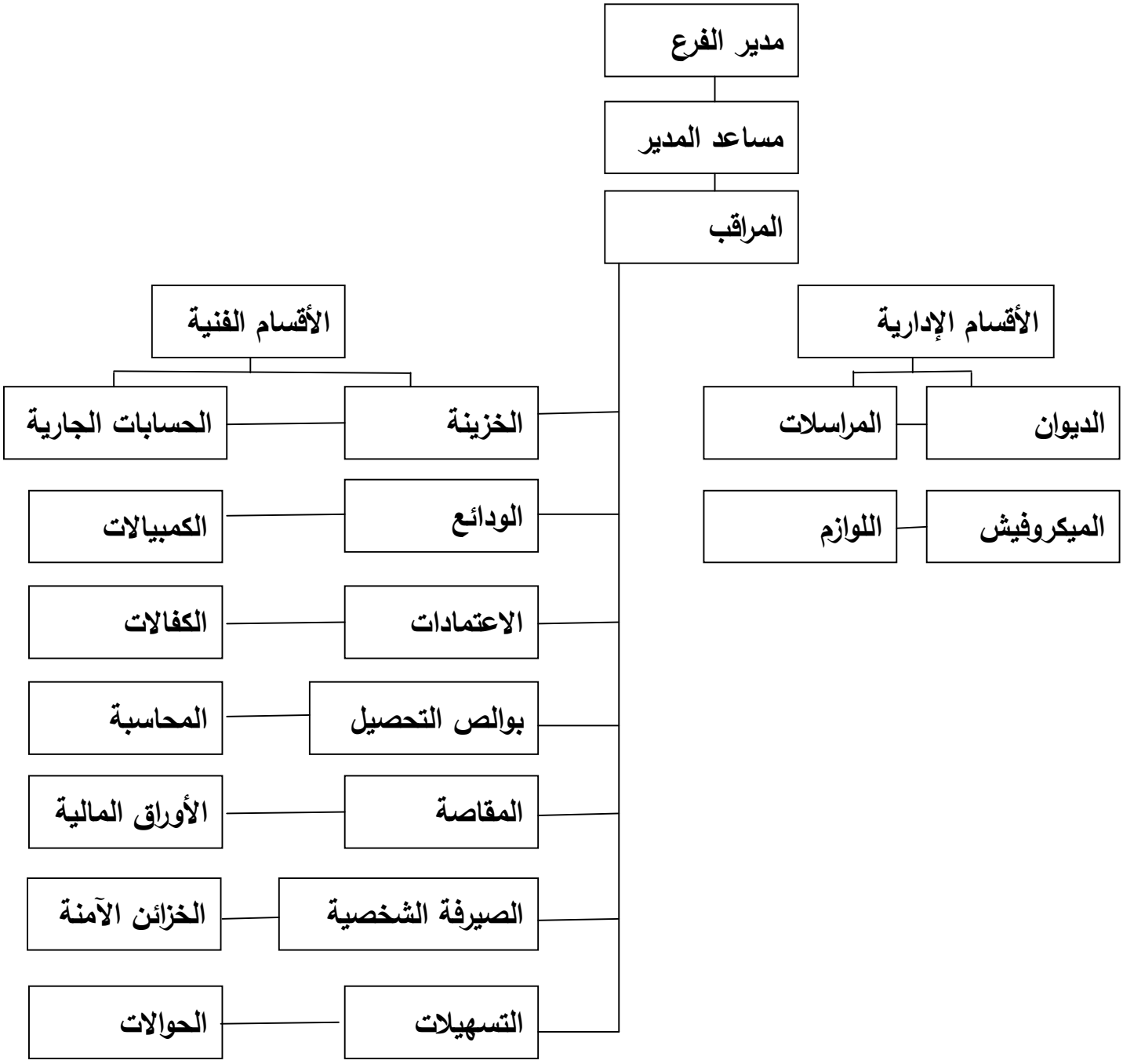

المصدر: خالد أمين عبد الله إسماعيل إبراهيم الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 43 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (3) : الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك التجاري .

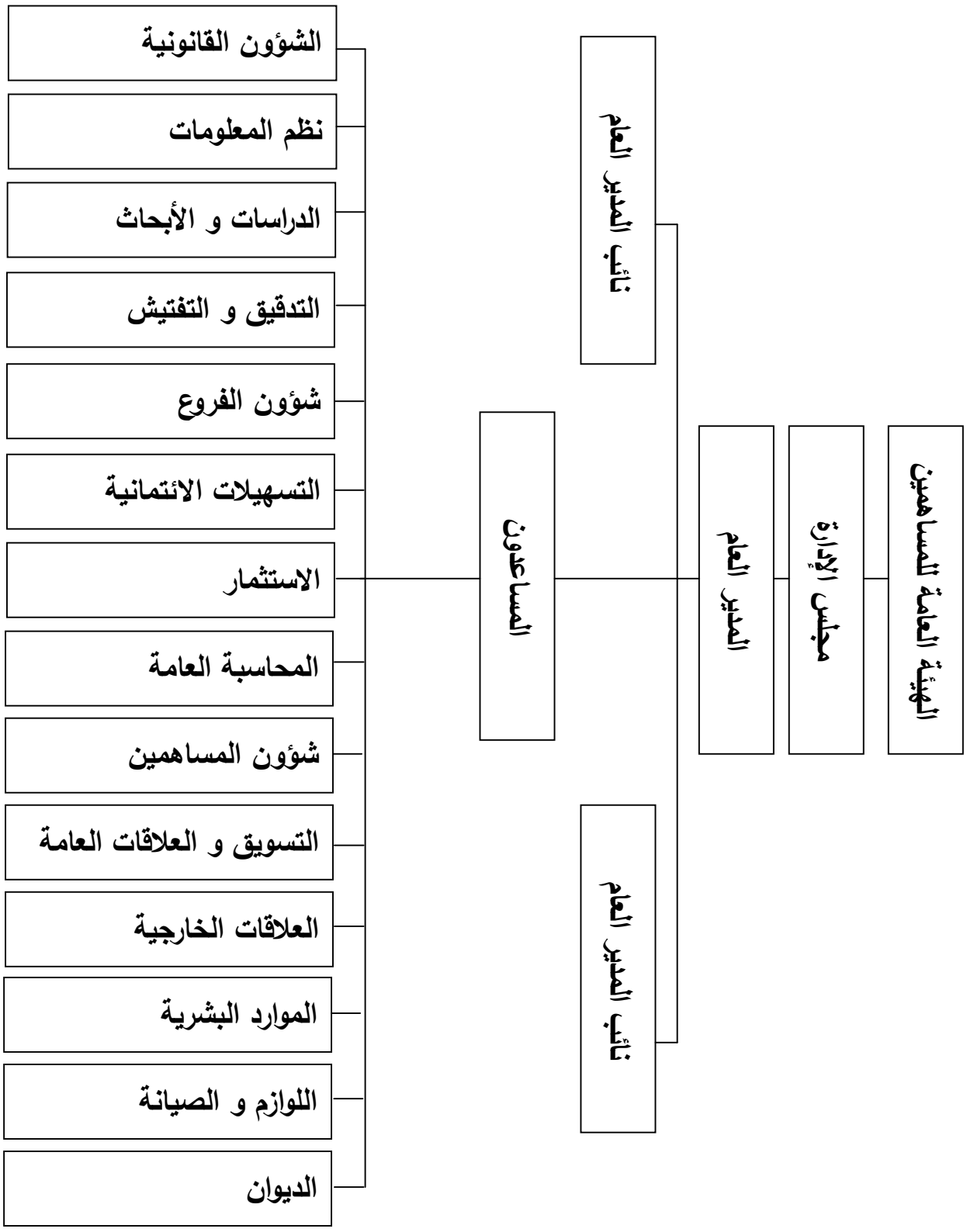

المصدر : المرجع السابق، ص 44 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع : مصادر و استخدامات البنوك التجارية

إن للبنك التجاري عدة مصادر مختلفة التي يحصل من خلالها على أمواله ليعيد استخدامها و توظيفها في مجالات و جوانب مالية أخرى متعددة .

أولا : مصادر أموال البنوك التجارية

إن البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، رغم اختلافها عنها من حيث طبيعة نشاطها ، إلا أن لها نفس مصادر التمويل شأنها في ذلك شأن المؤسسات الأخرى، و يمكن التمييز بين مصدريين أساسيين لأموال البنوك التجارية ، و قبل التطرق لذلك يجب معرفة معنى التمويل . يقصد بالتمويل في إطار الاقتصاد النقدي الحديث على أنه :

"هو الإمداد بالأموال في وقت الحاجة، و على الممول أن يواجه بصورة متوقعة التدفقات الداخلية من المتحصلات من جهة، و من جهة أخرى التدفقات الخارجة نتيجة المدفوعات"[1].

" هو كل الموارد المالية المتاحة و التي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن و تحقيق التنمية المنشودة "[2]

1. الموارد الذاتية الداخلة :

و هي تلك الموارد المالية التي يكون مصدرها داخلي و تشمل :

1/1 رأس المال المدفوع (الاسمي) :

---

[1] محمد توفيق ماضي ، **تمويل المشروعات** ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى، 2000 ، ص25 .

[2] عبد المطلب عبد الحميد ، **التمويل المحلي و التنمية المحلية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001 ، ص10 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمثل في الأموال التي يتحصل عليها البنك من مالكي رأس المال عند بدء تكوينه أو عند أي إضافات أو تخفيضات قد تطرأ في فترات لاحقة ، إن رأس المال يمثل الضمانات التي يعتمد عليها الموردين عند أي تغير يطرأ على قيمة الموجودات التي يستثمر فيها البنك أمواله .

2/1 الاحتياط :

و هي نسبة من الأرباح السنوية بالإضافة إلى رأس المال , و تنقسم إلى :

أ. الاحتياط القانوني : و هي نسبة من الأرباح السنوية تكون بشكل إلزامي بنص قانوني من قبل البنك المركزي، يحدد بموجبه معدل الاحتياطي النقدي الأدنى و الأقصى .

ب.الاحتياطي الخاص (الاختياري): و هو احتياطي تشكله البنوك التجارية بمحض إراداتها وفقا لنظامها الأساسي بغية تدعيم مركزها المالي .

3/1 الأرباح غير الموزعة :

عادة ما يترتب عن نشاط البنك في نهاية السنة لا يقوم بتوزيعها و هي :

2. المؤونة الخارجية :

و هي تلك الموارد التي يكون مصدرها خارج البنك و تشمل[1] :

1/2: الودائع: و هي التي يقوم الأشخاص الطبيعيون والإعتباريون بإيداعها لدى البنوك، في أجل معين و بفائدة محددة .

---

[1] خالد أمين عبد الله ،**العمليات المصرفية** ، دار وائل للنشر ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص136 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2/2 مصادر أخرى للبنك التجاري : و منها :

البنك المركزي و تسهيلات ائتمانية خارجية و القروض المتباينة بين البنوك المحلية .

ثانيا : استخدامات البنوك التجارية

يمكن القول أنه و كما تعبر خصوم البنك عن موارده تعبر أصوله عن استخداماته لتلك الموارد، و بالتالي و وفقا لمبدأ الترتيب حسب درجة السيولة يمكن التصنيف هذه الأصول في ثلاثة مجموعات رئيسية كما يلي:

1. المجموعة الأولى : الأصول النقدية وهي بمثابة خط للدفاع الأول لمواجهة متطلبات السحب الجاري لعملائه .
2. المجوعة الثانية : تشمل غالبية أصول البنك التي يوظف فيها القسم الكبر لموارده و تشمل :

- مجموعة الصول شبه النقدية أو شديدة السيولة ؛
- مجموعة الأوراق المالية الحكومية ؛
- الكمبيالات المخصومة ؛
- القروض والسلف .

3.المجموعة الثالثة: وتتمثل في الأصول التي يوظف فيها البنك التجاري جانبا من موارده النقدية لغرض تحقيق هدف الرغبة بالدرجة الأولى و يمثل عامل السيولة من الدرجة الثانية .

المبحث الثاني : ماهية القروض البنكية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال البنوك التجارية، فإن القروض هي الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وعملية الاقتراض ظاهرة تاريخية، امتدت منذ القدم حيث تمثلت في اقتراض النقود و عمليات الرهن. واستمرت في التطور إلى غاية وقتنا الحاضر .حيث أصبحت من أبرز الطرق الميسرة للأفراد والأشخاص المعنويين لمشاريعهم سواء الصغيرة أو الضخمة .

و الإقراض هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية، وفي الوقت المصدر الأول لربحيتها و لذلك هناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة

المطلب الأول: تعريف القروض البنكية

أثناء بحثي في المراجع عن المفاهيم المعبرة عن مصطلح " قرض" وجدت أن هناك مصطلح يطلق عليه "الائتمان" و بالتالي يمكن تعريف كل مصطلح على حدا، حيث يعرف القرض البنكي على أنه[1]:

" كلمة مخصصة للعمليات المالية التي تجمع مباشرة بين هيئة مالية، سواء كانت بنك أو مؤسسة مالية، و المقترض " .

و أيضا :

" هو فعل ثقة يضم تبادل خدمتين متباعدتين في الوقت : فهو تقديم أموال مقابل وعد بالتسديد مع فائدة معينة تعطي عمليتين أساسيتين : الفارق الزمني و الخطر "

أما الائتمان فهو[1] :

بخراز يعدل فريدة ، **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة 2008، ص109 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

" عملية تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و فوائدها و العملات المستحقة عليها و المصاريف دفعة واحدة ، أو على أقساط في تواريخ محددة " .

و يمكن تعريف الائتمان المصرفي بأنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما حيث يضع تحت تصرفه مبلغ من النقود لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين، و يقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته .و ذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد و العملات و المصاريف ....الخ[2] .

و بناءا على هذا التعريف يمكن التمييز بين أربعة عناصر الائتمان و هي :

1. علاقة مديونية : حيث يفترض وجود دائن (هو مانح الائتمان) و مدين (متلقي الائتمان) .[3]
2. وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي يمنحه الدائن للمدين والذي يتعين على الأخير أن يقوم برده للأول و في هذا ما يظهر ارتباط الائتمان بالنقود .
3. الأجل أو الفارق الزمني : وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية و التخلص منها . وهذا الفارق الزمني هو العنصر الجوهري في الائتمان و يميز بين " المعاملات الفورية " و" المعاملات الائتمانية " .

---

[1] زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، **البنوك المركزية و السياسات النقدية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان ، 2006 ، ص25

[2] صلاح الدين حسن السيسي ، **القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني** ، عالم الكتب ، نشر طباعة ، توزيع ،الطبعة الأولى، 2003، ص 25 .

[3] زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، **أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي** ، منشورات الحلبي الحقوقية 2003 ، من ص37 إلى ص78.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. المخاطرة : و تتمثل فيما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه ناهيك عن احتمال عدم دفع الدين .و لعل هذا من ضمن أسباب حصول الدائن على دين مزيدا بمبلغ معين هو الفائدة .

و أن عملية الائتمان تشكل الوظيفة الرئيسية لنشاط البنوك التجارية ، و هي الوظيفة تلعب دورا حاسما في تمويل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، فبواسطتها تتحول الأرصدة العاطلة إلى عاملة، حيث تمنح قوة شرائية للمتعاملين الاقتصاديين لتمكنهم من دعم نشاطهم الاستثماري أو الاستغلالي على حد سواء .

و الائتمان يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة و المدة [1] .

و نستنتج أن كل عملية قرض حتى تكون كذلك يجب أن يتوفر فيها عنصر على الأقل حيث أن :

- عنصر الثقة : الدائن له ثقة في أن المدين سوف يقوم بالتسديد في الموعد المحدد .
- عنصر المدة : " قروض قصيرة الأجل " قروض متوسطة الأجل " قروض طويلة الأجل "

و الائتمان هو مبادلة مال حاضر (نقد، بضاعة ....الخ) بوعد وفاء أو تسديد مقبل و معنى أن يتنازل أحد الطرفين مؤقت لآخر عن مال على أمل منه فيما بعد[2] .

*و تجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التمييز بين مفهومين القرض" prêt " والاعتماد " crédit " فالأول يعني تقديم مبلغ معين دفعة واحدة من قبل المصرف لعملائه .

---

[1] أبو عتروس عبد الحق ، مرجع سبق ذكره ، ص37 .

[2] شاكر القزويني ، مرجع سبق ذكره ، ص113 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بينما الثاني فهو تعهد من قبل المصرف بالإقراض على اعتبار أنه عقد بمقتضاه يضع المصرف تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب منه متى يشاء مرة واحدة أو عدة مرات خلال مدة محددة، و إذا أوفى بالدين يستطيع أن يسحب أيضا، و القروض المصرفية أيضا تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة[1] .

و هناك مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالقروض و ما يجب توفره في المقترض[2] :

يشتمل عقد القرض الذي يتم توقيعه فيما بين البنك و العميل على كافة الشروط التالية :

- قيمة القرض؛
- مدة القرض ؛
- سعر الفائدة ؛
- سعر العمولة ؛
- الغرض من القرض؛
- طريقة تسديد القرض؛
- الضمانات القائمة مقابل القرض ؛
- طريقة صرف القرض؛
- أية شروط أخرى.

أما الشروط الواجب توافرها في المقترض و التي بموجبها تتحدد قدرة المدين الذي يطلب الحصول على القرض فهي :

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، **البنوك الشاملة ، عملياتها و إداراتها** ، الدار الجامعية للنشر ، عمان ، 2002 ، ص103.

[2] إسماعيل إبراهيم الطراد و خالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص183 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. شخصية المقترض و سمعته :

تقاس المخاطر الأخلاقية بشخصية المقترض ، حيث يشترط في المقترض أن يكون ذا قيم أخلاقية عالية لأن المقترض ذو القيم الأخلاقية العالية سيبذل أقصى الجهود لسداد القرض بصرف النظر عن حالته المادية .

ب.قدرة المقترض :

إن قياس المخاطرة في التسليف يتم بالمقارنة مع العائد المتوقع الذي سيحصل عليه البنك و هذا يتطلب دراسة لبيان الأرباح و الخسائر ، وتقييم الطلب المتوقع على منتجات العميل و ذلك لغرض تحديد صافي التدفقات النقدية المتوقعة لبيان مدى قدرة العميل على سداد أصل القروض و الفوائد و العمولات في مواعدها .

ج. رأس المال (أو المخاطرة بالملكية):

تستخدم ملكية المقترض كضمان للقرض في حالة تصفية الأصول , و يتم تحليل قدرة المقترض و ملكية و قدرته الربحية و ذلك بتحليل القوائم المالية و بيان الأرباح و الخسائر و تجدر الإشارة إلى أن المقترض الذي تشكل الأموال المقترضة نسبة صغيرة من حجم الأموال المستثمرة و تكون هذه الأموال سهلة التحويل إلى نقدية يكون في وضع أفضل من المقترض الذي تكون أصوله ضعيفة نسبيا للتحويل إلى نقدية .

د. الضمان :

تأتي أهمية الحصول على ضمانات من المقترض مقابل القرض الممنوح كي يشكل هذا الضمان مصدرا للسداد الذي يمكن اللجوء إليه في حالة تعثر المقترض و عدم قدرته على السداد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـ. الظروف الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية بشكل مباشر و غير مباشر على مجمل الأعمال، و هذا يتطلب من البنوك دراسة الأوضاع الاقتصادية و كذلك دراسة القطاعات الاقتصادية المختلفة التي يرغب البنك بالتركيز على تمويلها و ذلك قبل منح أية تسهيلات .

المطلب الثاني : أنواع القروض البنكية [1]

تتعدد أنواع القروض وفقا لمعايير عدة و هي :

1. معيار الغرض من القروض :

تقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى :

1/1 القروض التجارية : التي يلجأ إليها الأفراد و التجار لتمويل عمليات تصريف المنتجات التي يتاجرون بها أو لتمويل عمليات تجارية أخرى . ولما كانت نتيجة هذه النشاطات تتحقق بسرعة و في خلال مدة محددة فإن القروض التجارية تكون عادة قصيرة الأجل ، أما الأداة المناسبة لتداولها فهي الكمبيالات و السندات الإذنية .

2/1 القروض الاستثمارية : و هي التي تلجأ لها المشروعات عادة من أجل توفير احتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة (عقارات ، تجهيزات فنية ، ....) و غالبا ما تكون هذه طويلة الأجل ، و تمثل السندات الأداة المناسبة للحصول على هذه القروض .

---

[1] خليل الهندي ، **أنطوان الناشف، العمليات المصرفية و السوق المالية** ،المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان 2000 ، ص21 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3/1 القروض الاستهلاكية : التي يلجأ لها الأفراد لتمويل احتياجاتهم من السلع الضرورية و الكمالية (شراء سيارة، براد ، ....) و غالبا ما تكون هذه القروض متوسطة أو قصيرة الأجل .

2.معيار أجل القروض:

تقسم القروض وفقا لمعيار المدة الزمنية إلى :

1/2 قروض قصيرة الأجل : تتراوح مدتها بين ثلاثة أو ستة أشهر و تقل عن السنة و هو يهدف لتمويل العمليات الجارية الصناعية أو التجارية .

2/2 قروض متوسطة الأجل : تتراوح مدتها بين السنة و خمسة سنوات و يستخدم عادة لتمويل احتياطات المشروعات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج أو شراء الآلات) و كذلك احتياجات الأفراد الاستهلاكية .

3/2 القروض الطويلة الأجل : و هو ما يزيد مدته عن خمسة سنوات بصفة عامة و يستهدف عادة تقديم الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات إلى رؤوس الأموال ثابتة أو منح قروض لتمويل المشروعات .

3. معيار شخصية المدين (متلقي القرض) :

و تنقسم القروض إلى نوعين :

1/3 القروض الخاصة : و هو ما يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين و الأشخاص المعنويين كالشركات و المؤسسات الخاصة، و تعتمد قدرة الأشخاص في الحصول على القروض على الثقة التي تتمتع بها لدى مانح القرض .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2/3 القروض العامة : و هو ما تعقده الدولة و الأشخاص العامون (البلديات المؤسسات العامة) و تعتمد قدرة الدولة في الحصول على القروض على المقدرة المالية لأفراد المجتمع و مؤسساته المالية و على الاستقرار السياسي الذي تتمتع به الحكومة و على مركزها المالي .

4. **معيار ضمان الدين :**

تنقسم القروض وفقا لهذا المعيار إلى :

1/4 قروض شخصية : حيث لا يقدم المدين أية أموال ضمانا لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد و ثقته في تنفيذ هذا الوعد مستندا إلى شخصية المدين .

2/4 قروض عينية : حيث يقدم المدين ضمانا " عينيا " كضمان لتسديد دينه و إعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض ، و يسمى الفرق بين القيمتين باسم هامش الضمان .

المطلب الثالث : مخاطر القروض البنكية و معالجتها

أولا : مخاطر القروض البنكية :تقسم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها القروض البنكية إلى[1] :

أ. المخاطر الخاصة : ترجع المخاطر الخاصة إلى الظروف تتعلق بنشاط العميل أو الصناعة التي ينتمي إليها ، بمعنى أن هذا النوع يكون متعلق بالزبون المقترض فقط و يضم هذا النوع ما يلي :

---

[1] عبد المعطي رضا أرشيد ، **إدارة الائتمان** ، دار النشر وائل ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 1999, ص213 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مخاطر الصناعة التي يزاولها المقترض : و يقصد بها تلك الهزات الصناعية التي يواجهها المقترض، ففي الناتج الصناعي يكون مصدر الخطر تابعا من عدم توفر المواد الخام للإنتاج الزراعي أو بسبب تغير أذواق المستهلكين و تفضيلاتهم أو من ظهور منافسين جدد ، أما في الإنتاج الزراعي فيكمن مصدر الخطر في الظروف المناخية القاسية كالجفاف و نزوح الرمال ....الخ .
- مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة : إن خلو المؤسسة من موظفين و أكفاء يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة ، كذلك ضعف الإدارة و عدم أمانتها من شأنه أن يؤدي إلى نفس النتائج ، إضافة إلى المشاكل العمالية كالإضرابات و غيرها ، لذلك نجد عند استفساره عن طالب القرض فإنه يطلب من العميل تزويده بقائمة تشمل أسماء الموظفين ، مع نبذة عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم . و أن للبنك الحق أن يستفسر عن مصير الأموال التي يفرضها على الزبائن و إن كانت هذه الأموال في أيدي آمنة أو مؤهلة أم لا .

و كل هذه المخاطر من شأنها أن تؤثر على رغبة الزبون و قدرته على السداد و التي يضطر المصرفي إلى الإطلاع عليها و الاهتمام بها و محاولة التصدي لها .

ب.المخاطر العامة : بالإضافة إلى المخاطر الخاصة تتعرض القروض لنوع آخر من المخاطر و هي المخاطر العامة . و يقصد بها المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة و ظروف المنشأة المقترضة و يضم هذا النوع ما يلي :

- مخاطر الظروف المحيطة : إن هذا النوع من المخاطر يصعب التحكم فيه لأنه يتعلق بظروف لا يمكن معرفتها أثناء منح القرض ، و رغم ذلك يمكن التقليل من خلال اتخاذ الاحتياطات اللازمة و إجراء تحليلات و دراسات اقتصادية كافية و من ضمن هذه المخاطر ما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خطر التضخم : و ما يعرف بخطر القوة الشرائية : فأي دولة يمكن لها أن تتعرض لمواجهة التضخم ، فإذا تم الاتفاق بين البنك و العميل على القرض قبل حدوث التضخم فسوف يترتب على ذلك انخفاض القوة الشرائية للفوائد و أصل القروض ، و هذا يتسبب في إضرار البنك .

خطر الدورات التجارية : إن خطر الدورات التجارية التي تتعرض لها كافة المنشآت فيقصد بها موجات الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل ، و تترك آثار سلبية على نتائج نشاط المنشآت و على مقدرتها على الوفاء بما عليها من قروض وفوائد أو غيرها من الالتزامات .

خطر السوق : و يقصد بمخاطر السوق احتمال وقوع بعض الأحداث الهامة محليا أو عالميا كاحتمال إجراء تغيرات جوهرية في النظام الاقتصادي أو السياسي في الدولة أو في دول أخرى تربطها بها علاقة وثيقة ، و إذا ما كان لتلك التغيرات آثار عكسية على نتائج نشاط منشآت الأعمال، فقد تتأثر مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات و عادة ما يتوفر لدى البنوك التجارية أجهزة متخصصة لتوفر المعلومات عن الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية المتوقعة .

ثانيا : معالجة مخاطر القروض البنكية

يمكن علاج المخاطر المتعلقة بتسديد القرض أو الدين المتعثر و تفادي عدم قدرة المقترض (العميل) على سداد ديونه و فوائدها في آجالها المحددة في العقد لأسباب تخصه أو خارجة عن نطاقه كالآتي :

- إعادة جدولة الدين : تعتبر من أفضل الطرق لإعادة تسوية الدين المشكوك في تحصيله ، حيث يمكن أن يسدد على أقساط شهرية أو ربع سنوي أو نصف سنوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يمكن تعريف إعادة الجدولة على أنها تأجيل فترة السداد للأقساط المستحقة التي تنشأ نتيجة نقص السيولة لدى المدين (المقترض) والتي تؤدي إلى عدم قدرته على القيام بأعباء خدمة الدين المستحقة عليه في الأجل المحدد [1] .

- التوريق : كما يصطلح عليه التسديد ، و يستعمل عندما يتم تمويل الأصول المالية غير سائلة مثل: القروض الأصول الأخرى غير السائلة إلى أوراق مالية (أسهم و سندات) قابلة للتداول في أسواق رأس المال [2] .

و هي أوراق التسديد إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين و الكلمة بالإنجليزية (searitissation) مشتقة من كلمة (securities) و معناها الأسهم و السندات و يختلف التوريق بالمعنى الخاص عن المعنى الواسع و التي تعني تدبير موارد مالية عن طريق طرح سندات مباشرة .

- التسليف بضمان أوراق مالية: يعبر هذا النوع من الإقراض من أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال إمكانية حصول البنك على مستحقاته في أسرع وقت بسبب حيازته كهذه الأوراق المالية...الخ خزائنه حيث يمكنه في حالة توقف الزبون عن السداد من التصرف و التسيير هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية و تحصيل حقوقه [3] .

---

[1] فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة** ، شباب الجامعية ، 2000 ، ص16 .

[2] مدحت الصادق ، **أدوات و تقنيات مصرفية** ، دار الغريب للطبعة ، القاهرة ، 2001 ، ص237 .

[3] محمد الموفق أحمد عبد السلام ، **دراسات عن الأقسام المختلفة للبنوك التجارية** ، مكتبة و مطبعة الإشعاع الإسكندرية ، 1996 ، ص150 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الرابع : أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية المورد الرئيسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته ، إذ تمثل الجانب من استخداماته و لذالك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة . إن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يتيسر دائما إلى تفاهم أهمية الفوائد و العملات و التي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للموردين في تلك البنوك و تدبير و تنظيم ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء [1] .

و تبدو أهمية القروض في عدة أمور هي [2] :

- تساعد القروض في استحداث قدر من وسائل الدفع يتناسب حجما و نوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع .
- تلعب القروض دورا كبيرا في زيادة درجة كفاءة عملية تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع ، و ذلك على مستوى الاستهلاك و الإنتاج .

- ففي مجال الاستهلاك تساعد القروض المستهلكين في رسم خطط إنفاقهم الاستهلاكي عبر الزمن على نحو يحقق لهم أقصى إشباع ممكن ، خصوصا إذا أحسن الفرد استغلال التسهيلات التي يحصل عليها .
- أما في مجال الإنتاج تساعد القروض المشروعات الكبيرة الحجم و بالتالي القروض تسهم في تركيز الأموال الإنتاجية لدى بعض المشروعات .

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره، ص103 .

[2] سوزي عدلي ناشر ، مرجع سبق ذكره، من ص170 إلى ص173 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و القروض لا تفيد المنتج و جده بل المدخر كذلك الذي يمتلك أموالا و لا يستطيع أو لا يعرف كيف يقوم بتوظيفها أو إستغلالها على النحو الأمثل , فعن طريق المؤسسات المالية المختلفة يمكن التوسط بين عارضي الأموال (المدخرين)و طالبيها (المستثمرين) تحقيقا لفائدة الطرفين و تقليلا للمخاطر .

و تعد القروض التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان و التي تنشأ عن زيادة الودائع و النقد المتداول ، و تلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة و الزراعة و التجارة و الخدمات ، فالأموال المقترضة تمكن من شراء المواد الأولية ، و رفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج و تمويل المبيعات الآجلة و الحصول أحيانا على سلع الإنتاج ذاتها .

كما تساعد القروض الوسطاء – تجار الجملة و التجزئة – في الحصول على السلع و تخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، و باختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك . يعني ذلك لأن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي و تقدمه و رخاء المجتمع ، فتعمل القروض على خلق فرص العمل أو زيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة .

و تعد إدارة البنوك المسؤولة عن سلامة إدارة الأموال المقدمة من المساهمين و المودعين الموجودة تحت إشرافها، و تحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة . إذ يتطلب المساهمون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح .

و في الوقت نفسه تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كافي في الائتمان القصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال بأقل تكلفة ممكنة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : ماهية السيولة في البنوك التجارية

تمهيد

من أبرز التحديات التي تواجه المصارف في مزاولتها لنشاطها إدارة سيولتها النقدية بكفاءة عالية تحقق التوازن بين مطلب تحقيق الأرباح و مطلب الوفاء بالالتزامات التي عليها ، حيث تلجأ المصارف إلى العديد من الأدوات التي تساعدها على تحقيق المرونة في إدارتها لسيولتها النقدية دون أن تتعرض لمخاطر من جراء ذلك.

المطلب الأول : تعريف السيولة المصرفية

إن سيولة البنك التجاري تعني قدرته على التسديد نقدا لجميع التزاماته التجارية وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان ، أو منح القروض الجديدة وهذا يستدعي توفير نقد سائل لدى البنك ، أو إمكانية الحصول عليه عنه طريق تسييل بعض أصوله[1].

كذلك تعني قدرة الموجودات للتحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر في القيمة، وتتربع النقود على هرم السيولة لأنها سائلة بالكامل أي أنها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللأنفاق وتحافظ على قيمتها[2] .

كذلك يمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته

---

[1] رضا صاحب أبو حمد، **إدارة المصارف** ، مدخل تحليلي كمي معاصر ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 185.

[2] رمزي ياسين يسع أرسلان و هيل عجمي جميل الجنابي ، **النقود و المصارف و النظرية النقدية** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدفع نقدا عند الطلب لتغطية ما يطلبه المودعون من مسحوبات ، بل يجب ألا يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل المصرف نفقات أو تعرضه لخسائر.

تمثل السيولة قدرة البنك على مواجهة التزاماته من خلال أرصدته النقدية السائلة المحتفظ بها من صندوقه أو من خلال تحويل ما لديه من أصول أخرى إلى نقود سائلة دون خسارة ، فبمجرد إشاعة عدم توفر السيولة لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك إلى مخاطر كبيرة كالإفلاس[1].

وفقا لمفهوم السيولة فإنها تعني قدرة البنك الفردي على مواجهة التزاماته ، وهي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما : تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وأيضا تلبية طلبات الائتمان ، أي القروض و السلفات لتلبية احتياجات المجتمع.

السيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة ، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك.

وينبغي علينا أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل ، والسيولة على مستوى البنك الفردي – فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الائتمان في أي وقت أما السيولة على مستوى البنك الفردي ، فإنها تختلف عما سبق ، فالتحولات بين البنوك لا تأثير لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي ، ولكن هذه التحولات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحب منه الودائع.

---

[1] بوطورة فضيلة ، رسالة ماجستير ، **دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك** ، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2007 ، ص 242.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرى البعض الآخر بأن السيولة عبارة عن قدرة البنك على مقابلة التزاماته بشكل فوري ، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة ، حيث تستخدم هذه النقدية في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم و تقديم الائتمان في شكل قروض و سلفات لخدمة المجتمع ولتحقيق هذه الغاية تعمل البنوك على الاحتفاظ بحد أدنى من النقدية بخزينة البنك المركزي ، ولدى البنوك الأخرى المحلية وبنوك المراسلين ، ويتدخل القانون والسلطات النقدية في تحديد حدود دنيا لمثل هذه الاحتياطات ، التي لابد من توافرها لدى البنوك ، ولدى البنك المركزي حيث يعتبر الأخير المقرض للبنك في حالة صعوبة تدبيره لموارد نقدية لمقابلة التزاماته وذلك بتحويل أصل من الأموال إلى البنك المركزي .

التعريف الشامل للسيولة يتمثل في مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء ، ويعتبر هذا الأمر أساسي للحفاظ على سمعة البنك ولضمان استمراريته[1].

إن سيولة أصل معين لا تتوقف على طبيعة بقدر ما تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد حاضر عن الحاجة إلى ذلك ، وهذه الإمكانية تتوقف أساسا على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول ، فإذا كانت هناك سوقا متسعة ومنظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل في سيولتها عن الأصول قصيرة الأجل ، وبما أن سيولة الأصل تتعلق بإمكانية تحويله إلى نقد سائل بدون خسارة.

---

[1] إبراهيم الكراسة، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر** ، معهد السياسات الاقتصادية أبوظبي ، الطبعة الثانية ، مارس 2010 ، ص 02.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن الأمر يتوقف على مدى وجود سوق تباع فيها الأصول المالية وأيضا على مدى استخدامها كضمان للحصول على ائتمان من البنك المركزي أو إعادة خصمها لديه كما في حالة الأوراق الحكومية.

ويجب التفريق في هذا المقام بين سيولة الأصل وقابليته للتداول فسيولة الأصل تعني قابليته للتحول إلى نقد في ميعاد استحقاقه ، وذلك حسب الوضع الطبيعي ، وكلما زادت سرعة تحويل الأصل إلى نقد زمنيا ، ازدادت درجة سيولة ذلك الأصل ، أما قابلية الأصل المالي للتداول فيقصد بها إمكانية حصول المصرف على قيمة ذلك الأصل قبل ميعاد استحقاقه ، عن طريق إعادة حسمه لدى البنك المركزي أو لدى أي مصرف آخر.

ويرتبط مدى حاجة المصرف للسيولة على توقعات السحب والإيداع من قبل المودعين ففي الوقت الذي تقوم فيه المصارف بالدفع نقدا لطلبات السحب على بعض الحسابات يقوم العملاء الآخرون بالإيداع والإضافة إلى أرصدتهم لدى المصرف والخبرة العملية للمصرف تمكنه من معرفة نمط السحب والإيداع ، بحيث يستطيع المصرف بخبرته وتجربته توقع تلك التغيرات فيحدد نمط التغيرات المتوقعة يأخذها في الحسبان ويجهز الأموال السائلة بما يكفي لدفع الأرصدة المتوقع سحبها حتى لا يتعرض للمصاعب الناجمة عن نقص السيولة ويفقد ثقة الجمهور فيه.

ومركز السيولة في المصرف عرضة للتغير والتبدل وتعتمد السيولة على قدرة المصرف على خلق توازن مابين الودائع والسحوبات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عدم وجود سيولة يشكل عدة مشاكل أصعبها في فقدان المراقبة الذاتية للبنك وجعلها خاضعة للبنك المركزي ، هذا لا يعني أن هذا الأخير لا يتحكم في البنك التجاري بل هناك قواعد الحيطة وغيرها[1].

وتسعى إدارة المصرف دائما لضمان السيولة ، بحيث يكون النقد في خزائن المصرف حاضر التلبية رغبات العملاء ، تلك الرغبات التي ليس للمصرف سيطرة عليها ولذلك يقوم المصرف بترتيب أصوله تنازليا ، طبقا لدرجة سيولتها ، بحيث لا تجعل جل ما لديه من موارد مجمدة في تسهيلات ائتمانية وقروض تفقده المرونة وتعرضه للأزمات وينتهج سياسة للإقراض غير محددة في نشاط معين ، ويسعى لتوزيع المخاطر على مستوى النشاط الاقتصادي الذي يقدم له التمويل ومستوى زمن تلك التسهيلات ومستوى العملاء[2].

أما معايير تحديد درجة سيولة الموجودات فهي[3] :

1- تكلفة المعاملات (أو تكلفة التحويل)؛

2- خسائر التحويل .

فتكلفة التحويل هي تكلفة تحويل الموجودات أو الأصول إلى نقد ، مثل أجور الوساطة المالية وتكاليف العمليات المصرفية والرسوم أو ضرائب المبيعات على الموجودات المالية ، و نفقات الاتصالات و نقل المعلومات ، و الوقت و الجهد ، وكلما كانت تكلفة المعاملات منخفضة تزداد سيولة الأصل أي أنه يصبح أكثر قربا من النقود. و لا توجد تكلفة تحويل النقد إلى نقد فمثلا عند تحويل الودائع الجارية إلى نقود قانونية لا يدفع صاحبها أي تكلفة

---

[1] لايزيدي نبيلة، رسالة ماجستير ، **تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية** ، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، المدرسة العليا للتجارة ، جوان 2005 ، ص 46-47.

[2] إسماعيل إبراهيم الطراد وخالد أمين عبد الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

[3] رمزي ياسين يسع أرسلان و هيل عجمي جميل الجنابي ، مرجع سبق ذكره ، ص 98-99.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تذكر و كذلك عند تحويل النقود إلى أجزاء منها (نقود ورقية إلى نقود مساعدة) لا توجد تكلفة لذلك.

أما بالنسبة للخسائر في التحويل فيمكن أن تنشأ من خطر انخفاض القيمة السوقية للأصل أو الموجود عن قيمته الاسمية ، وهذا يحصل في بعض الأحيان عند تحويل السندات إلى نقود.

ويمكن تقسيم الأصول والموجودات إلى ثلاثة أقسام حسب درجة سيولتها :

1- **السيولة من الدرجة الأولى** : تعني السيولة التامة أو القصوى ، ويمثلها وسائل الدفع الفورية فهي النقود القانونية والنقود المساعدة والنقود الكتابية.
2- **السيولة من الدرجة الثانية** : وتعني سيولة أقل من الدرجة الأولى ولكنها قريبة جدا منها ، وتضم أشباه النقد ذات القدرة العالية في التحول إلى نقد بتكلفة قليلة جدا وخسائر منخفضة مثل : الودائع الزمنية وودائع الادخار والسندات الحكومية قصيرة الأجل والأوراق التجارية.
3- **السيولة من الدرجة الثالثة** :فتمثل سيولة بقية الموجودات المالية والحقيقية الأخرى ذات القدرة الأقل في التحول إلى نقد سائل وتضم الأسهم والسندات طويلة الأجل والسلع الاستهلاكية والإنتاجية السيارات العقارات وغيرها.

وهناك عدة عوامل تؤثر في السيولة المصرفية والتي نذكر منها :

1. عمليات الإيداع والسحب على الودائع :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقدا أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته.

2. رصيد عمليات المقاصة بين المصارف :

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي.

3. موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية .

من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات النقدية المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض.

كما يمكنه البنك التجاري من تحقيق أقصى قدرة من السيولة المصرفية من خلال :

أ- *مدى استقرار الودائع :* نلاحظ مثلا أن دوافع التوفير تتمتع بثبات نسبي نظرا لطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام مما يطمئن المصرف من ناحيتها ، وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل .

يمكن القول إذن بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمالي الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة اكبر دليلا على توفر السيولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- *قصر مدة التسهيلات الائتمانية :* كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأصول الممزوجة ستعود بسرعة .

المطلب الثاني : مصادر السيولة والمصرفية وأقسامها

أولا : مصادر السيولة المصرفية[1]

1- تشكل القروض وأقساط القروض المدنية والفوائد والعمولات وكذلك سحب البنك من ودائعه لدى البنك والمؤسسات المالية الأخرى جزء ليس بسيطا من مصادر سيولة البنك .

2- بيع الأوراق المالية التي يمتلكها البنك لتعزيز السيولة لديه وبهذا الخصوص تحاول البنوك في معظم الأحيان شراء أوراق مالية يمكن بيعها بسهولة مع التركيز الخاص على الأوراق المالية الحكومية كونها تعتبر أفضل الأوراق المالية التي يمكن أن تحقق هذه الشروط.

3- تنمية الودائع (استقطاب الودائع) إصدار شهادات الإبداع إن أمكن قانونيا الاقتراض من البنك المركزي وبنوك أخرى .

وباختصار يمكن القول أن مصدران للسيولة هما :

الموجودات والمطلوبات ويجب أن يعمل البنك على تحقيق التوازن بين مصادر السيولة لان السيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد والسيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض.

---

[1] جميل الزيدانين ، **أساسيات في الجهاز المالي** ، المنظور العملي ، دار وائل للطباعة والنشر ، عمان ، الطبعة الأولى 1999 ، ص 156-157.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأساس مخاطر السيولة عدم الموائمة الصحيحة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات (اختلاف أجال الودائع عن التسهيلات والقروض).

ويعتبر النقد في الصندوق ولدى المصارف خط الدفاع الأول في سيولة المصرف أما خط الدفاع الثاني فيتألف من الاحتياطات الثانوية وهي استثمارات قصيرة وتمتاز بالبيعية العالية (السيولة) والمردود المتواضع .

ثانيا : أقسام السيولة المصرفية

تتوفر السيولة في كافة الأصول بدرجات مختلفة ، ولقد قسم بعض الاقتصاديين عناصر السيولة إلى ثلاث أقسام انطلاقا من مستوياتها وهي كالتالي[1] :

1. **السيولة الأولية :** وهي مكونة من :

1/1 النقود الائتمانية :

2/1 الودائع : (النقود الكتابية) الموجودة في البنك المركزي ، والخزينة والشيك البريدي والمؤسسات البنكية ، ويتعلق الأمر بمجموعة الكمية النقدية المتاحة .

2. السيولة الثانية : و المشتملة على الموجودات المالية غير السائلة حاليا ولكن قابلة للتحويل إلى سيولة مطلقة بعد القيام ببعض العمليات ، فسيولتها ممكنة لكن غير مباشرة في المكان والزمان ، ويتعلق الأمر هنا بأشباح النقود أي الودائع لأجل وحسابات الادخار وكذا مختلف أشكال السندات العامة والخاصة.

---

[1] رايس حدة ، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية** ، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ، عمان ، 2009 ، ص 39-40.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. السيولة الثالثة : تضم الموجودات المالية التي يكون اجل استحقاقها بعيدا فكلما طالت هذه المدة كلما عرضت صاحبها لاحتمالات الخسارة ، ويتعلق الأمر أساسا بالأسهم والسندات أو ما يصطلح عليها بالقيم المالية أو المنقولة ، كما يوجد تقسيم آخر لأنواع السيولة ن حيث قسمت إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتمثل فيما يلي :

1/3 السيولة القانونية : تحرص الدولة على توفير الاطمئنان والثقة في البنوك عن طريق تدخل البنك المركزي ، وفي هذا السبيل يفرض البنك المركزي بنسبة قانونية للسيولة تلتزم بها البنوك التجارية وإلا تعرضت لعقوبات مالية إذا انخفضت تلك النسبة عما هو مقرر ن وهي تتضمن ما يلي :

- احتياطي نقدي يقدر بنسبة 20% من الودائع والأرصدة المستحقة على البنك بالنسبة للبنوك المحلية والفروع والمراسلين بالخارج ، وأية مبالغ تكون مستحقة الدفع بواسطة البنك بموجب شيكات أو حوالات أو اعتمادات ، حيث يودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي.
- أصول سائلة لا تقل عن10% من إجمالي ودائع البنك والتزاماته : وتشمل هذه الأصول الرصيد النقدي بخزائن البنك وما يحوزه من سندات حكومية أو ذهب والمبالغ التي تكون تحت التحصيل من عوائد الأسهم والسندات، والشيكات والأوراق المالية والعملات الأجنبية وأية أصول أخرى ذات سيولة عالية كالكمبيالات الجيدة.

وبهذا تكون جملة الاحتياطات القانونية لدى البنوك (30%) من مواردها على الأقل.

2/3 السيولة الإضافية : تحرص البنوك التجارية على توفير نسبة من السيولة أعلى نمن النسبة القانونية المفروضة عليها ، وذلك بغرض تدعيم الثقة فيها ، واستخدام أية فرص جديدة للتوظيف تدر لها عائدا عاليا ، وتبلغ نسبة السيولة الإضافية عند البنوك ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقرب20% في المتوسط ، فإذا أضيفت هذه النسبة إلى الاحتياطي القانوني ، فإن الأصول السائلة لدى البنوك التجارية تبلغ حوالي 50% .

3/3 السيولة الاحتياطية : وهي تتمثل في الأصول القابلة للرهن لدى البنك المركزي ن حيث يقدم هذا البنك للبنوك التجارية تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة ، وذلك نظير رهن بعض أصولها كالكمبيالات الجيدة المخصومة أو الوراق المالية الممتازة التي يحددها البنك ، وفي العادة تلجا البنوك التجارية إلى الاقتراض من البنك المركزي لمواجهة الظروف كالموسمية مثلا ، لذلك تحتاج البنوك إلى الاقتراض من البنك المركزي بضمان بعض الأصول عندما تواجه موجات من السحب الجارف الذي لا يكون متوقعا من قبل .

لهذا فإن البنوك تحرص على اقتناء الأصول التي يقبلها البنك المركزي لرهن لتمثيل سيولة احتياطية عند وقت اللزوم.

المطلب الثالث : معايير تحديد السيولة المصرفية

ويتطلب تحقيق البنك هذا المعيار الاحتفاظ بوديعة كلها في شكل نقدي أو شبه نقدي ليكون في استعداد لتلبية طلبات السحب النقدية من خزائنه .

ولتحقيق البنك هذا المعيار يجب توظيف موارده في استخدامات تدر معدل(معيار الربحية ويتطلب ضرورة تحقيقها) ، وبالتالي يتعارض تحقيق معيار السيولة مع إمكانية تحقيق معيار الربحية ويتطلب ضرورة تحقيقها مع اختيار البنك توليفة أو حزمة سعرية واسعة ومتنوعة من الأصول المتدرجة في كل من درجة السيولة ومعدلات الربحية معا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهنا يجب التنويه إلى ضرورة الانتقال من تطبيق المفهوم التقليدي إلى مفهوم معيار السيولة[1] ، وفقا للمفهوم التقليدي يتم تقسيم الأصول إلى درجة سيولتها تنازليا :

- ✓ الأصول النقدية (كاملة السيولة) : معدل العائد عليها صفر .
- ✓ الأصول شبه النقدية (عالية السيولة) : تدر معدل منخفض من العائد .
- ✓ الأصول المالية (منخفضة السيولة) : تدر معدل مرتفع نسبيا من العائد .
- ✓ الأصول الحقيقية(منخفضة السيولة جدا) : تدر معدلات مرتفعة من العائد .

إن المفهوم المعاصر لدرجة سيولة الأصل يرتبط بالعلاقة الطردية مع سرعة زمن الأصل إلى نقود وفي علاقة عكسية مع مقدار الخسارة النقدية التي يتحملها الفرد عند تحويله الأصل إلى نقود ، وهنا تظهر أهمية دور السوق الثانوي في عملية تداول الأصول القائمة وبناءا على ذلك قد تتوافر لأصل معين درجة عالية من سوق ثانوية متسعة ونشيطة ، بينما يكون الأصل المقابل له ضعيف السيولة في مجتمع لا يوجد به سوق ثانوية للتعامل في الأصل.

وهناك عدد من المعدلات الهامة التي يسترشد بها البنك التجاري في التعرف على حالة السيولة عنده ، ويتبين ما إذا كانت نسبتها ملائمة أو غير ذلك ، ليعمل على تعديلها بما يحقق له الكفاءة في نشاطه.

1- **نسبه السيولة النقدية** : تدل على مدى الكفاية في النقدية الحاضرة لدى البنك المقابلة الاحتياجات العاجلة المترتبة على طلبات السحب من الودائع.

وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من قدرة البنك على مقابلة طلبات السحب من الودائع ويتم حسابها كما يلي[1] :

---

[1] محمد عزت غزلان ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 140-143.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق + الرصيد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع تحت الطلب}} \times 100$$

كما يطلق عليها أيضا بـ : نسبة الرصيد النقدي عند البعض ، وهي جديرة بالاستخدام لعدة أسباب نذكر منها[2] :

أنه لا يعقل أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تأخذ بالحسبان فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة واستخدامها بما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك ، ومراعاة ألا تتجاوز النسبة المتعارف عليها ، الالتزامات الأخرى قد تميز في هذه المعادلة فأصبحت كما يلي :

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك}}{\text{الودائع + الالتزامات الأخرى}} \times 100$$

ولقد تم إدخال عنصر الالتزامات الأخرى في المعادلة لأنها تقترب من صفة الودائع ويتعين على البنك الوفاء بها حالا ، أو في المستقبل مثل الشيكات و الحوالات وخطابات إعتمادات دورية مستحقة ، الأرصدة المستحقة للبنوك.

---

[1] هاشم جبر ، إدارة المصارف ، **الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات** ، القاهرة، الطبعة الأولى ، 2008 ص 282 .

[2] عبد الغفار حنفي ، وعبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 96-97.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- **نسبه السيولة القانونية** : وهي التي يلتزم بها البنك وفقا للقانون.

وتهدف إلى التأكد من قيام البنك بالوفاء بمتطلبات السيولة التي يفرضها البنك المركزي[1] تحسب وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{النقدية بالخزينة + الأرصدة لدى البنك المركزي + أوراق تجارية ، أوراق مالية و استثمارات + أذونات الخزينة}}{\text{إجمالي الودائع بالعملة المحلية + المبالغ المقترضة من البنك المركزي + مستحقات البنوك + شيكات و حوالات و خطابات اعتمادات دورية مستحقة الدفع}} \times 100$$

وينبغي ألا تقل هذه النسبة عن 30% كما يتم مراقبة هذه النسبة اربع مرات في الشهر من طرف البنك[2] .

ومن مكونات بسط النسبة السابقة ما يلي:

- **النقدية بخزينة البنك** : وهي الموجودة بخزينة البنك الرئيسي وفروعه لمواجهة طلبات السحب ، وتحسب النقدية في أي وقت وذلك بإضافة أو طرح الفرق بين الإيداعات والمسحوبات النقدية في أي لحظة ، وإلى رصيد النقدية السابق.
- **الذهب** : عبارة عن الذهب الحر (السائل) والعملات التذكارية الذهبية حيث ليسهل تحويلها إلى نقد ، ولا يجب البالغة فيها لأنه يمثل نقدية عالمة بدون توظيف.

---

[1] هاشم جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص 280.

[2]- عبد الغفار حنفي ، وعبد السلام أبو قحف ، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الأوراق التجارية** : يعتبر من أهم بنود السيولة ويحقق ربحا مناسبا ويساعد في تحويل النشاط الاقتصادي بتسييل جزء من رأس المال العامل للمنظمات العامة والخاصة ، ويشترط أن تكون هذه الأوراق تستحق الدفع خلال ثلاثة أشهر الأكثر ومستوفية الشروط.
- **الأوراق المالية وأذون الخزانة** : فهي أكثر سيولة من غيرها وتكون جزءا هاما محفظة الأوراق المالية ، ويمكن خصمها حتى 10 أيام سابقة لتاريخ الاستحقاق.
- **الشيكات** : تمثل مستحقات للبنك لدى البنوك الأخرى لم يتم تحصيلها بعد ، ولذلك فهي تظهر بميزانية البنك.

ومن مكونات مقام السنة السابقة ما يلي:

- **الشيكات و الحوالات والسندات المستحقة الدفع** : تمثل أوامر وتعليمات يتلقاها البنك من عملائه من اجل الدفع للآخرين ، أي أنها تمثل التزامات على البنك لصالح المستفيدين.
- **المستحق للبنوك** : سواء في شكل حسابات جارية أو غيرها ولصالح بنوك تجارية أخرى حيث يتم تسوية الشيكات ، و الحوالات عن طريق غرفة المقاصة بالبنك المركزي ، ويضاف إلى ما سبق الودائع التي يتلقاها البنك لحساب البنك المركزي وكذلك الأرصدة الخاصة بالبنوك المتخصصة.
- **الجزء غير المغطى من خطابات الضمان** : ويظل قائما إلى أن يسترد الخطاب أو ينفذ العميل الالتزام.

3- السيولة العامة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعني قدرة البنك تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء ، وفقا لتاريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة ، و التلاؤم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة ، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء ، واستبعاد عدم قدرة على سداد القروض من نسبة السيولة العامة ، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ، ومراقبة عمليات السحب والإيداع على أسلوب استخدام القرض ، وإمكانيات السداد[1].

كما تستخرج للدلالة على مدى الكفاءة التي تتمتع بها الاحتياطات السائلة عند البنك أي احتياطات الدرجة الأولى في تغطية الالتزامات العامة للبنك اتجاه عملائه وتتكون هذه النسبة من :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{النقود بالصندوق + الشيكات تحت التحصيل + الودائع لدى البنوك و المراسلين + الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل + الشيكات و الحولات مستحقة الدفع + ودائع البنوك و المراسلين لدى البنك + الرصيد غير المغطى نقدا من خطابات الضمان}} \times 100$$

4- **نسبة السيولة الاحتياطية** : تمثل خط الدفاع الثاني الذي يلجأ إليه البنك لمواجهة السحب المفاجئ ، أو التمويل الموسمي أو الإقراض الذي لابد منه أو الاستثمار في المشروعات الجديدة الهامة التي يتقرر إقامتها فجأة وتكون عن طريق ما يلي :

$$\text{نسبة السيولة الاحتياطية} = \frac{\text{أذون الخزانة + السندات الحكومية + الأوراق التجارية الجيدة}}{\text{الودائع تحت الطلب + الودائع لأجل + الشيكات و الحولات المستحقة الدفع + ودائع البنوك و المراسلين لدى البنك + الرصيد غير المغطى نقدا من خطابات الضمان}} \times 100$$

[1] عبد الغفار حنفي ، وعبد ال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويلاحظ أن كسر هذه النسبة هو نفس كسر السيولة العامة ، وذلك لأن نسبة الاحتياطي تقوم بدورها في ضبط التوسع النقدي كما توفر نسبة السيولة وكذلك ضوابط منح الائتمان ضمانات لأداء المصرفي السليم مما يشيع الثقة ويتيح مناخا ملائما للاستثمار والتنمية الاقتصادية بوجه عام.

5- معدل السيولة النسبية :

وهو يدل على درجة المرونة التي تتمتع بها الأصول السائلة عند البنك بمختلف أنواعها ودرجاتها ، بالمقارنة مع مجموعة الالتزامات التي يتحملها البنك ، وهي تفيد في معرفة ما يمكن أن يحصل عليه من الأصول لمقابلة التوسع بنشاط البنك أو لواجهة الأزمات لمواجهة الأزمات التي قد تعرضه في أي وقت ويقدر هذا المعدل بحساب ما يلي:

$$\text{معدل السيولة النسبية} = \frac{\text{السيولة العامة + السيولة الاحتياطية}}{2}$$

فإن البنك يستعين بها لمعالجة الكثير المخاطر وذلك بالعمل على تعديل النسب عن طريق التصفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6- **نسبة التوظيف** : تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض.

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة البنك على تلبية القروض الجديدة وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين أي أنها تظهر انخفاض السيولة .

بالإضافة إلى النسب السادسة السابقة المستعملة لقياس السيولة ، تشمل أيضا البنوك التجارية الجزائرية طريقة لقياس السيولة تسمى بالسيولة اليومية ، ويتم قياسها كما يلي :

- **حساب السيولة اليومية :**

فرائض الأساس : يعتبر فائض الأساس أول مقياس يجب على البنك حسابه ، و يتم وفق المعادلة التالية :

فائض الأساس = الأصول السائلة – الخصوم قصيرة المدى

الأصول السائلة : التحصيلات ، فوائض المؤونات ، قروض الوسطاء والسماسرة والمفاوضين ، أو التجار للقيم المنقولة و التسبيقات قصيرة الأجل ، مؤونات الفرائض المخبأة لدى البنك المركزي أو الأموال المتاحة عبر نظام المقاصة وسائل السوق النقدية التي موعد استحقاقها على ثلاثين يوم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصوم اليومية : تتضمن الأموال المشتريات لأجل جد قصيرة ، مثل الأموال المقترضة ليوم كامل ، افتراضات من البنك المركزي ، الودائع التي موعد استحقاقها أقل من ثلاثين يوم.

فائض الأساس الموجب يعني أن البنك يتمتع بفائض للسيولة ، هذا الأخيرة تسمع له بالتأقلم مع التغيرات اليومية الحاصلة المجندة وغير المجندة ، ويمكن حساب فائض الأساس كل يوم أو مرة كل أسبوع.

من خلال معرفتنا لهذه المؤشرات نجد أن البنك يستعين بها لمعرفة المركز الحقيقي للسيولة لتفادي العديد من المخاطر والعقوبات التي يتعرض لها وذلك بالعمل على تعديل النسب والرفع أو الخفض حتى تصل إلى مستواها المعقول عن طريق التصفية لبعض الأصول أو الخصوم.

المطلب الرابع : أهمية السيولة المصرفية

إن السيولة التامة تساعد المنشاة المالية والمصرفية على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة ، وبذلك فإنها تمثل عنصر الأمان والحماية له ، وتبرز أهمية السيولة من خلال المتغيرات التي تؤثر فيها وهي :

1. **طبيعة وتركيبة الموجودات السائلة.**
2. **مواعيد استحقاق أقساط القروض المقدمة من قبل المصرف لزبائنه.**

فالموجودات السائلة تختلف من درجة سيولتها ، أي في سرعة تحويلها إلى نقد ، كما تختلف مع بعضها في درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف ، ومن جانب آخر تختلف القروض حسب درجة المخاطرة في عدم تسديدها في تاريخ الاستحقاق،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يجعل إدارة السيولة في المصارف وخاصة التجارية موضوعا حساسا ودقيقا في نفس الوقت.

وتعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية حيث لا تتمكن إدارة المصرف من طلب مهلة إضافة من المودع عندما يروم سحب ودائعه ، إذ أن ذلك سيؤدي إلى زعزعه الثقة بين الزبون والمصرف ، إلا أن بقية المنشآت غير المصرفية تتمكن من التفاوض مع الدائن عند مطالبته باستحقاقاتها وهناك إمكانية في طلب مهلة إضافية للتسديد دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير سلبيا على سلامة المركز المالي للمنشأة غير المالية[1].

أن السيولة تعتبر أمام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف.

أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم.

التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها.

تحتاج المصارف إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة ، إما من خلال سحب ودائعهم لدى المصارف آو من خلال الاقتراض منها ، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة .

لذا يجب أن تكون المصارف مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات لان مثل هذا الاستعداد يعطيها الإيجابيات الآتية:

---

[1] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري ، **إدارة البنوك ، مدخل كمي واستراتيجي معاصر** ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 93-94.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- الظهور في السوق المالية ، الحساسة تجاه المخاطرة بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته؛

ب- مؤشر إيجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين و الإدارة؛

ج- تأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات؛

د- يجنب دفع كلفة أعلى للأموال؛

هـ- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي بشروط قد تكون أحيانا صعبة أو حتى مجففة؛

و- مواجهة وإجراء الذمم في تاريخ استحقاقها مما له الأثر الكبير في دعم ثقة المودعين و الدائنين.

خلاصة الفصل الأول:

للبنوك دور فعال في معظم اقتصاد العالم سواء على صعيد الدول المتقدمة أو المتخلفة، و تتجلى أهميتها من خلال وظائفها التي تمارسها المتعددة والمختلفة و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يرجع هذا الأخير إلى تعداد أنواعها و مواكبتها للتطور التكنولوجي، إلا أنه يبقى عملها الأساسي يتمثل في منح القروض واستقبال الودائع، إذ هذه البنوك لا تعتمد على أسلوب واحد في تمويلها للمقترضين و توجيه مواردها النقدية نحو مختلف الاستخدامات الممكنة والمتاحة.

وبذلك يستخدم المصرف ما في حوزته من الموارد بحيث لا يتعارض هدف تحقيق الربح مع قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته و كسب ثقة عملائه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الثالث : مخاطر السيولة المصرفية

www.manaraa.com

تمهيد

يتميز العالم المصرفي بتعدد أبعاد المخاطر المالية، و لاسيما المصارف تعتبر منظمات أعمال ومن خلال أنشطتها المختلفة في قبول الودائع و منح القروض و التسليفات والاستثمارات المالية فإنها تتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر المالية من خلال استخدام أموالها بهذه الأنشطة ، لذلك فإن نجاح إدارة المصرف في عملها و قدرتها في إمكان إجراء الموازنة السليمة بين العائد و المخاطرة، حيث تتعرض البنوك من حين لآخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم و لا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه المخاطر أو ما يعرف بمخاطر السيولة لذا عليها اتخاذ الأساليب و الإجراءات المناسبة و الملائمة لتفادي مثل هذه المخاطر.

و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية المخاطر البنكية.

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الثالث : مخاطر السيولة المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : ماهية المخاطر المصرفية

يتعرض العمل المصرفي في ضوء طبيعة الأموال التي يحصل عليها من مصادرها المختلفة ووجه استخدامها إلى العديد من المخاطر ، و التي قد تنشأ بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاطها و إدارة البنك ذاته ، أو ترتبط بعوامل خارجية تنشأ من تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل في ظلها.

المطلب الأول : تعريف المخاطر المصرفية

إن المخاطر المصرفية كثيرة ومتعددة الأبعاد، وهذا ما يستلزم تصنيفها و تعريفها بهدف قياسها و مراقبتها ، كما أن التعاريف المتداولة للأخطار عادة ما تكون عامة و غير مبرزة للفروقات الموجودة بين مختلف المخاطر ، و لهذا فإن تدقيق هذه التعاريف يسهل عملية قياس المخاطر.

فالمخاطر المرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الأسواق هي مخاطر مالية خاصة ، كما أن خطر القرض هو ذلك الخطر الذي يعرض الخسائر في حالة عجز المقابل ، و عادة ما يعتبر كخطر تجاري باعتباره نتيجة لخيارات الأسواق و الزبائن ، و أما المخاطر العملية أو التقنية فتمثل كل الأخطار الداخلية ، فبعضها يكون مرتبطا بأنظمة الإعلام ، و بعضها الآخر يكون مرتبطا بالإجراءات الداخلية و مدى احترامها و عموما فإن كل المخاطر تعرف على أنها : " الخسائر المجمعة عن التحركات (أو التطورات) المعاكسة ، و النتيجة المباشرة و المهمة هي أن أي قياس للخطر يستند إلى تقييم التغيرات و أثرها على النتائج"[1].

ويمكن اعتبار الخطر كاحتمال لوقوع حدث أو مجموعة أحداث، وحسب المعنى المتداول فإن هذا الحدث عادة ما يكون غير مرغوب فيه من طرف المؤسسات المالية لأنه قد يتسبب في إفلاسها.

---

[1] حورية حمني ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، **آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها حالة الجزائر** ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006 ، ص 43.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والخطر يمكن أن ينتج عن : نقص التنويع ، نقص السيولة ، ولكن أيضا عنة إرادة البنوك في التعرض للأخطار ، حيث تكون هذه المصادر الثلاثة مرتبطة.

ويعرف Willamsheins الخطر بأنه : << الانحراف في النتائج التي يمكن أن تحدث خلال فترة محددة نتيجة موقف معين >> ، ويقصد بالانحراف في النتائج الانحراف الغير مرغوب فيه أو الانحراف العكسي في النتائج المتوقعة أو التي يأمل تحقيقها بينما الانحرافات المرغوب فيها لا تمثل خطرا بالنسبة للبنك[1].

المخاطرة هي كل عملية منفذة في إطار عدم التأكد وينتج عنها ربحا باحتمال أو خسارة باحتمال آخر بصفة أخرى فإن المخاطرة هي كل انحراف عن ما هو متوقع ، فالمخاطرة هي مرادف لعدم التأكد من الحدوث.

كما عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف الأمريكية المخاطر البنكية بأنها : << احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أوفي رأس المال ، أو بشكل غير مباشر من وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستثمار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى>>[2].

والمخاطر هي ظواهر وأحداث لهذه إنجاز الأهداف وتؤثر سلبا في استمرارية الوحدة الهادفة إلى تحقيق رسالتها.

كما يعرف الخطر على انه : << كل تسهيل مستعمل أو غير مستعمل ، منح من طرف المؤسسة قرض لزبون أو مجموعة زبائن مرتبطين ، سواء كان مسجل أو غير مسجل

---

[1] عبد أحمد أبو بكر ، **دراسات و بحوث في التأمين** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010 ص 259.

[2] بوعشة مبارك ، **إدارة المخاطر البنكية ، مع إشارة حالة الجزائر المؤتمر العلمي الدولي السابع** ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، الأردن ، 2007.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الميزانية ، بما فيه الضمانات و الالتزامات الملحقة التي ترى السلطات المختصة أنه من الضروري أخذها بعين الاعتبار لتقدير المخاطر المحتملة من قبل هذه المؤسسة >>.

و المخاطر احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك و على تنفيذها بنجاح ، و قد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها و على آثارها إلى القضاء على البنك و إفلاسه.

إن قضية المخاطر المصرفية هي جزء جوهري في انشغالات أي مؤسسة مصرفية لأنها قد تؤدي إلى منعها جزئيا أو كليا من تحقيق أو تعظيم أدائها ، حيث تعد المخاطرة ملازمة لكل نشاط من نشاطات المؤسسة المصرفية ، و لذلك ينبغي على هذه المؤسسات أن تجد توازنا بين فرصة الحصول على عوائد لها ، و بين عدم التعرض لهذه المخاطر الناتجة عن نشاطاتها.

و ينشأ الخطر المصرفي عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة ، والمحصلة النهائية غير معروفة ، إذ أن كل المؤسسات المصرفية تواجه حالة عدم التأكد من نتائج نشاطاتها المتنوعة[1].

ويرجع السبب في زيادة المخاطر في القطاع المصرفي إلى العوامل التالية[2]:

- زيادة الضغوط التنافسية مما أدى إلى تشجيع الميل إلى المخاطرة لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستثمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

[1] طارق الله خان ، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية** ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، البنك الإسلامي للتنمية ، جدة–المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 28.

[2] بوشرمة عبد الحميد ، **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي ، 2009–2010 ، ص 76–77.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية ، وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق المال ، مما أدى إلى تعرضها لمخاطر السيولة والسوق والتضخم وتقلبات الأسعار.
- التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة والتحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية.

إن تغير البيئة المصرفية العالمية أدى إلى زيادة المخاطر التي تواجه أعمال البنوك ومن بينها البنوك الجزائرية ، لتشمل العديد من أنواع المخاطر التي لم تكن محل اهتمام من قبل ، حيث زاد الاهتمام بالمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق وأسعار الفائدة والصرف مما يتطلب من البنوك استخدام التكنولوجيا والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر والتنبؤ بها.

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المصرفية

إن أي نشاط مصرفي ينطوي على مخاطر ، حيث أن الهدف من مختلف طرق تسيير موارد واستخدامات البنك لا يتمثل في إلغاء الخطر لأن هذا الأخير لا يمكن تجنبه وإنما هو محاولة تسييره بطريقة تمكن من الإبقاء على أصناف مختلفة من المخاطر لمستويات مقبولة ، مع حفاظ البنك على عوائده ، وهذا ما يستدعي من البنك مراقبة مدى تعرضه للمخاطر وتوقع تطوراتها ، لغرض تقليص الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر إلى أدنى الحدود ومحاولة الاستفادة منها.

لقد عملت البنوك بطريقة تقليدية على تسيير خطر القرض- في وقت سابق – ومع تطور الاختراعات المالية و عصرنة أسواق رؤوس الأموال لوحظ ظهور أخطار أخرى وعليه ففي كل مرة يتدخل البنك في سوق رؤوس الأموال فإنه يواجه أوضاعا مختلفة لمعدلات الفائدة والصرف والخيارات.

حيث أحدثت هذه الأوضاع أخطارا خاصة والمتمثلة في : خطر السيولة وإعادة التمويل ، خطر سعر الفائدة ، خطر سعر الصرف ،....الخ ، كما أن تطور التزامات خارج الميزانية قاد البنوك إلى الاهتمام أكثر فأكثر بالمخاطر الكامنة المرتبطة بهذا النشاط وفضلا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عن هذه المخاطر المصرفية الخاصة ، فإن البنك يواجه مخاطر مشتركة مع كل المؤسسات (الحريق ، السرقة ، سوء التنظيم ، ...الخ) وعليه ، فإذا كان من الممكن تخفيض معظم الأخطار من خلال التنويع ، فإن بعضها يتطلب عناية خاصة من طرف المسيرين[1] وهناك من قسمها حسب الشكل التالي :

شكل رقم (04) : يبين أنواع المخاطر و طرق قياسها طبقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل .

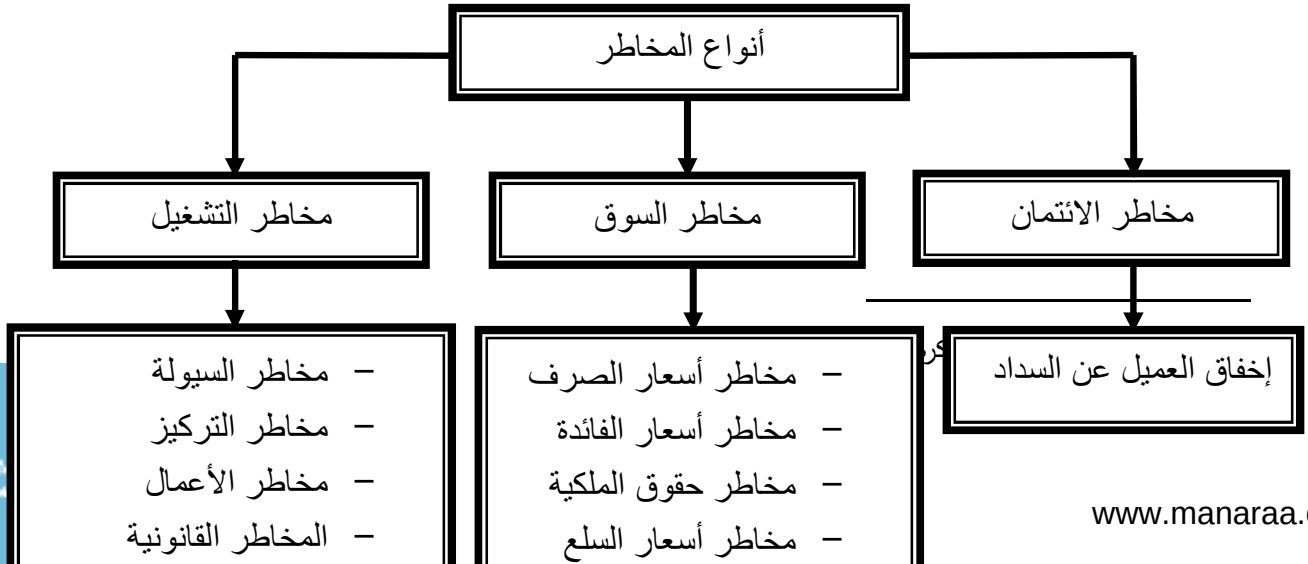

www.manaraa.com

المصدر : عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود و البنوك ، الأساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 392.

ونحاول جسمها وتقسيمها من خلال مجموعتين هما : المخاطر المالية والمخاطر غير المالية ، وهذا التقسيم تفاديا لتقسيمها إلى مخاطر كلاسيكية وأخرى جديدة وتتنوع مخاطر كلا المجموعتين فيما يلي:

المخاطر المالية : وتتمثل في :

- ✓ خطر القرض ؛
- ✓ خطر عدم السيولة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ خطر عدم الملاءة؛
- ✓ خطر معدل الفائدة؛
- ✓ خطر الصرف؛
- ✓ خطر السوق.

المخاطر غير المالية : وتتمثل في :

- ✓ الخطر العملي ؛
- ✓ المخاطر الإستراتجية؛
- ✓ مخاطر أخرى .

1. المخاطر المالية :

تعتبر المخاطر المالية من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية وذلك كون معظم تعاملاتها تتم بالنقود والأسهم والسندات ومن أهمها ما يلي :

1/1 خطر القرض :

إن إمكانية عدم احترام مديني البنك لالتزاماتهم بالتوقف– عن دفع الفوائد المستحقة أو التهرب من تسديد ديونهم بعرض البنك لخطر المقابل أو ما يسمى بـ<< خطر القرض>>.

حيث أن تقدير وتسيير البنك لهذا الخطر يكون مكلفا ، غير أن هذا الخطر يمكن تنويعه بتجنب تمركز المبالغ الكبيرة في يد مدين واحد أو قطاع نشاط معين وحتى في بلد معين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعبارة أخرى ، فإن ذلك يتعلق بتجنب تمركز القروض في يد مجموعة من المدينين الذين يمثلون ميزات متشابهة أين تتظاهر النتائج في نفس الاتجاه في جانب الأحداث أو الصدمات ، ومع هذا نذكر بأن هذا الخطر غير مرتبط دائما بخطر السعر.

ويمثل خطر المقابل خطر عجز الزبائن ، وبمعنى آخر خطر الخسائر الناجمة عن عجز المقترضين اتجاه التزاماتهم ، وعند احتمال وقوعه فإن ذلك يعني خسارة كل أو جزء من المبالغ الممنوحة من طرف المؤسسة ، كما يمثل خطر المقابل – بصفة أوسع – تدهور الوضعية المالية للمفترض ، مما يؤدي إلى زيادة احتمال العجز حتى وإن لم يحصل ذلك العجز حتما.

وإن خطر القرض لا يتحدد فقط بحالات العجز الكلي للمقترض ، بل يضم أيضا حالات التأخر في التسوية والتي تولد صعوبات في خزينة البنك وتخلق شكوكا وتقلبات وحالات إعادة الجدولة ، فإما أن ينص ذلك على تأجيل عادي للاستحقاق أو تكوين مؤونات قادرة على الوصول إلى التنازلات الجزئية للديون.

2/1 خطر عدم السيولة :

إن مهمة المصرفي الأساسية هي تحويل الخصوم (الديون قصيرة الأجل ، الودائع) إلى أصول (موجودات) طويلة الأجل (القروض) ، بحيث أنه يمول الاستخدامات طويلة الأجل بواسطة موارد ومصادر قصيرة الأجل ، وأثناء ذلك قد يخطئ في تسيير هذه الآجال ويجد نفسه في حالة عدم السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب المستمرة من قبل المودعين ، وهذا هو خطر عدم السيولة ، أي عدم توفر البنك على السيولة اللازمة لتلبية طلبات مودعة غير المتوقعة ، ويتحقق هذا الخطر بمجرد نقص السيولة، ولا يشترط أن يكون البنك في حالة انعدام تام لها (لأن نقص السيولة يكفي لعدم تلبية طلبات السحب كلها).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن سبب تحققه فقد يرجع لسبب داخلي وهو عدم التوافق الزمني بين آجال استحقاق القروض و أجال استحقاق الودائع أو الانخفاض في تحويل أصول البنك إلى سيولة مطلقة موجودة في خزينته لكونها لا زالت لدى الغير ولم يحن بعد أجل استحقاقها.

وقد يرجع لأسباب خارجية تتعلق بالسوق النقدي، بحيث أن البنك يلجأ إليه باستمرار لخصم أوراقه التجارية مقابل السيولة اللازمة، إلا أن السوق النقدي يتميز بتغير مستمر بسبب تذبذب العرض والطلب للسيولة نفسها، فارتفاع السيولة مع الطلب ونقص عرضها يخلق أزمة سيولة في السوق.

وهذا يؤثر مباشرة في البنوك وقدرتها على رفع رؤوس أموالها أو معدل سيولتها.

إن تحقق هذا الخطر يترتب عنه إفلاس البنك بسبب توقفه عن الدفع، بالرغم من يسره بحيث يتوفر على ديون لدى الغير لم يقم بعد باستحقاقها، لذلك يجب على المصرفي أن يوفق بين السيولة المجمدة والسيولة المستدركة أو المنتجة للفوائد والمردودية بصفة مستمرة ودورية، بالرغم من أن تجميد السيولة يعني عدم استثمارها (أي نقص في المردودية).

3/1 خطر عدم الملاءة[1]:

كما يسمى خطر عدم القدرة على الوفاء ، حيث يكون البنك في حالة يسر وملاءة عندما تفوق أصوله خصومه ، ويكون في حالة عسر في الحالة العكسية ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية بنقصها لدرجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع بحيث لا يتوفر لا على السيولة ولا على أصول أخرى يواجه بها خصومة وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة ، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم

[1] زبير عياش ، **فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي ، 2006-2007 ، ص 30-35.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيولة ، أما عدم السيولة فلا يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك ، وبصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع يجعل البنك في حالة عدم الملاءة .

4/1 خطر معدل الفائدة :

معدل الفائدة هي تلك النسبة التي يضعها المصرفي في عقوده (القروض أو الودائع) والتي يحددها البنك المركزي انطلاقا من الأوضاع الاقتصادية العامة للدولة ، وتختص السلطات النقدية في تحديد هذا المعدل تفاديا لتعسف البنوك في وضع معدلات مرتفعة وكذلك لتفادي سعيها وراء الأرباح الكبيرة وخلق النقود بصفة غير منتظمة مما يؤدي إلى خلق تضخم مالي ، ويمكن تعريف خطر معدل الفائدة على أنه خطر الحصول على نتائج متأثرة سلبا بتغيرات وتقلبات معدلات الفائدة أو هو خطر عدم تحقق الأرباح الموجودة أو الوقوع في خسائر بسبب تغير معدلات الفائدة ، وهذه الأخيرة إذا تغيرت فهي تؤثر مباشرة على النتائج المنتظرة خاصة وأن عمل المصرفي قائم على النسب ، المعدلات والاحتمالات ومنه فخطر سعر الفائدة يعرف بالحالة التي يجد فيها البنك مردودية تأثر بفعل معدل الفائدة[1].

5/1 خطر الصرف :

إن مهنة المصرفي تقتضي منه أن يلعب دور المقايض والمبدل للعملات الأجنبية لتلبية طلبات زبائنه فيما يخص عمليات الصرف – وكذلك مختلف العمليات الأخرى التي تتم على العملة الصعبة ، وهو بذلك يحتمل الربح والخسارة بسبب التغير الذي يحصل على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية ، وبالتالي يمكننا تعريف خطر الصرف

[1] بوقرة رابح و حسين بلعجوز ، **إدارة المخاطر المصرفية** ، بالإشارة إلى حالة الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، ص 5–6.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أنه إمكانية الوقوع في خسائر بسبب تغيرات معدل الصرف ، فيتأثر البنك بسبب امتلاكه حقوقا وديونا بالعملات الصعبة.

6/1 خطر السوق :

في الحقيقة يعتبر خطر السوق خطرا جديدا لم ينل اهتمام الدول إلا في السنوات الأخيرة ، تزامنا مع تطور مهنة المصرفي بدخوله في مجال السوق المالي وفرض وجوده كوسيط مالي معهم يتعامل بالأسهم والسندات والمضاربة في هذه الأسواق المالية التي قضت على كل الحدود والمسافات بين الدول ودخول المصرفي في هذه السوق ضاعف من ظهور خطر معدل الفائدة ، خطر الصرف، وخطر عدم سيولة الأسواق.

بحيث أن خطر السوق في الواقع يضم مجموعة مخاطر مرتبطة أصلا بأوضاع السوق فهو أوسع من خطر الصرف وخطر معدل الفائدة، كما أنه خطر تواجهه البنوك الكبرى التي تحقق رقم أعمال معتبرة من وراء ممارسة أعمال السوق أو التي تخصص جزءا كبيرا من خدماتها لتوظيف الأموال في مساهمات أو شراء أسهم أو المضاربة بالشراء وإعادة البيع في عدة مجالات كالعقار ، البترول ،...الخ.

حيث تقاس مخاطر السوق من خلال تقلبات معايير السوق والمتمثلة في سعر الفائدة ومؤشرات البورصة وسعر الصرف.

2. المخاطر الغير المالية :

ينظر إلى المخاطر غير مالية على أنها مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها المصرفي بل تتعلق مباشرة بالتسيير الداخلي وبتأدية وتقديم الخدمات المصرفية وهي ذات أهمية لا تقل عن المخاطر المالية ، كونها تؤثر في الوضعية المالية للبنك وقد تؤدي إلى إفلاسه ، وعموما يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1/2 المخاطر العملية :

و المسماة بالمخاطر التقنية ، والتي يمكن تعريفها على أنها : مجموعة المخاطر التي بطبيعتها تعرقل وتعيق حسن يسر العمل في المنشأة بصفة تمس بأهدافها ، ويترتب عنها أضرار يمكنها أن تؤثر في مردوديتها أو صورتها أو سمعتها .

أما اتفاق بال(2) فعرفها على أنها : << مخاطر الوقوع في الخسائر الناجمة عن فراغات أو اختلال يرجع إلى الإجراءات، المستخدمين أو النظام الداخلي أو لسبب آخر >>.

هذه التعاريف جاءت واسعة، بحيث جمعت كل المخاطر الداخلية التي يمكن أن تعيق ممارسة السهام وبسببها يقع البنك في خسارة تمس بتوازنه المالي وهي مخاطر لا يمكن حصرها بحيث تختلف صورها وأنواعها باختلاف أجهزة البنك وتنظيمه، كما تتسع باتساع حجم البنك إلى فروع كثيرة إلا أنها تجتمع في كونها تتعلق بالعمل اليومي للبنك والمخاطر اليومية التي يواجهها أثناء معاملاته مع الزبائن والأخطاء التي قد يقع فيها مستخدميه بصفة عمدية أو غير عمدية.

فالبنك يضع في يد عماله وإطاراته مسؤوليات وصلاحيات ، ويمنحهم الثقة والاستقلالية اللازمة لممارستها، وذلك من أجل تسيير أعماله والقيام بالعمليات الأزمة وفقا لما تقتضيه المهنة ويمنحهم سلطة اتخاذ القرار، إلا أنهم معرضين أثناء تأديتهم لأعمالهم للوقوع في أخطاء تنجز عنها خسائر تمس مباشرة بصافي الدخل أو مردودية البنك ، هذه المخاطر قد تؤدي بالبنك إلى عقوبات تأديبية تصل إلى حد سحب الاعتماد بالإضافة إلى الإفلاس ، لذلك يتوجب على البنوك التجند لمواجهتها وإتباع كل مراحل وإجراءات العمليات المصرفية من كل جوانبها.

2/2 المخاطر الإستراتيجية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هي مخاطر مرتبطة مباشرة بالقرارات المتخذة من طرف المسؤولين، الذين تسند إليهم مهمة توجيه السياسة الفعلية للبنك ، وتحديد الإستراتجية المثلى لتنميته فقد تترجم في سوء تحديد للأهداف و/ أو عدم تلاؤمها مع ظروف البيئة المستقبلية و/ أو لعدم تماشيها ومتطلبات الزبون، و/ أو لإتباع خطة لا تسمح بتحقيق الأهداف أو حتى لعدم كفايتها أو غيابها أصلا.

كما أنها مخاطر لا يمكن حصرها ، وذلك بسبب البيئة المصرفية التي تسود فيها المنافسة الشديدة، والتطور المستمر ...الخ وبالتالي يجب على المصرفي أن يتابعها باستمرار، لرسم الخطة الصائبة التي تسمح بتحديد التصرف الأمثل والاتجاه الأفضل لتحقيق المردودية، فكل تصرف أو موقف غير متوافق مع متطلبات البيئة يعرض البنك لخطر إستراتيجي ولخسائر كبيرة، إضافة إلى ذلك فالقرارات التي تكون متباينة ومتناقصة مع الأهداف المرسومة والإستراتجيات المتبعة، تعتبر من أهم المخاطر التي تهدد البنوك والمؤسسات المالية ، إذ تتسبب في اختلال وضعيتها المالية ، وقد تصل إلى حد الإفلاس مما يستدعي ضرورة الاحتياط منها

3/2 مخاطر أخرى :

كون الصناعة البنكية تتميز بالتطور المستمر واستخدام التكنولوجيا الحديثة ، ولذا فإن تقديم الخدمات البنكية الإلكترونية أصبح يستحوذ على فكر البنوك حتى تستطيع أن تحتل مركزا جيدا في المنافسة بين بعضها البعض، وعلى الرغم من أن الخدمات البنكية الإلكترونية والتي تعتبر أنشطة حديثة لديها العديد من المزايا سواء للعميل أو البنك إلا أنها لديها العديد من المخاطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك مخاطر السمعة التي تنشأ في حال شيوع رأي عام سلبي اتجاه البنك ، نتيجة للعديد من الأسباب لعدم تلبية طلبات السحب المقدمة من طرف أصحاب الحسابات الجارية وغيرها من المخاطر الأخرى.

و في الأخير يمكن القول أن هذه المخاطر البنكية الكثيرة و المتنوعة تلعب دورا مهما في المهنة المصرفية لكونها تؤثر فيها بصفة واضحة و عميقة، كما أنها مرتبطة فيما بينها بحيث أنه إذا تحققت إحداهما قد ينجر عنها تحقق المخاطر الأخرى، فكل خطر مهما كان هينا إن لم يتحكم فيه المصرفي سبب له الإفلاس، و قد يصل الأمر إلى حد انتقال الاختلال إلى بنوك و مؤسسات الساحة المصرفية و الشكل التالي يوضح أنواع المخاطر البنكية :

شكل رقم (05) : يبين أنواع المخاطر المصرفية

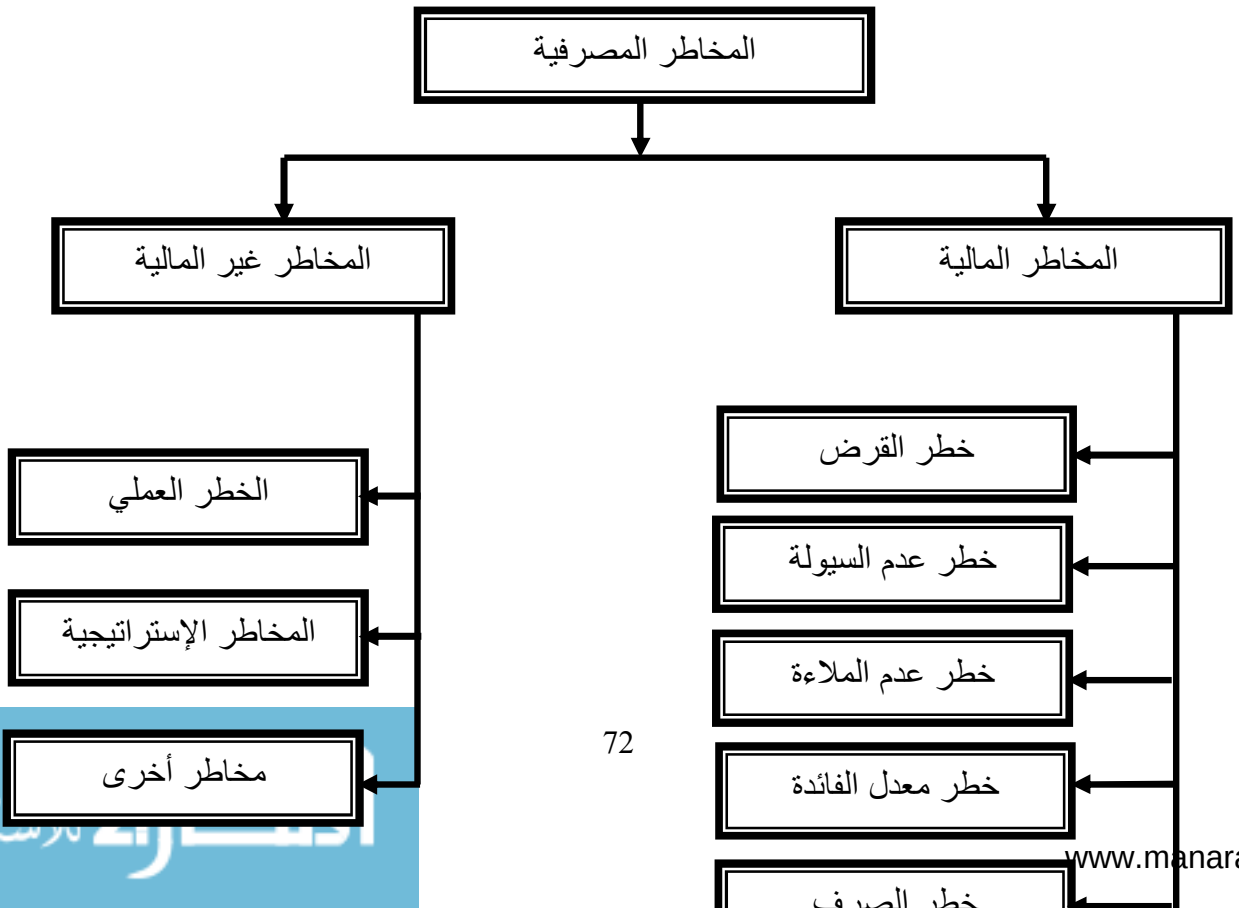

www.manaraa.com

المصدر : من إعداد الطالبة .

المطلب الثالث : تسيير المخاطر المصرفية

نظرا لتعرض البنوك للعديد من المخاطر المصرفية و التي كما أشرنا لها سابقا تؤثر مباشرة في مردوديتها و قد تؤدي إلى حد إفلاسها ، توجب البنوك بتبني خطط و سياسات ابتكارية من أجل تسيير أعمالها و بطبيعة الحال تسيير المخاطر المصاحبة لها و هذا من أجل المحافظة على حصتها السوقية و الاستمرار في المناسبة ، و بالتالي أصبح تسيير المخاطر أحد الاهتمامات الرئيسية للبنوك.

و تسيير المخاطر البنكية هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال عائد المخاطر و تكلفتها ، و من ثم فإن تسيير المخاطر هي العمل على تقليل أو تدنية المستوى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلق للمخاطر و بالتالي مراقبة مستوى المخاطر التي تحيط بالعمليات البنكية ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر.

و لتسيير المخاطر البنكية عدة خطوات و هي[1]:

1. تحديد المخاطر :

لكي يتمكن البنكي من تسيير المخاطر لا بد أولا أن يحددها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك تتضمن عدة مخاطر ، فالتحديد الواضح للمخاطر هو الأساس لأي تسيير فعال للمخاطر و لذلك يتعين أن يولي البنك لمسألة تحديد المخاطر أولوية عالية و ذلك من خلال تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك ، ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة و الجديدة على حد سواء.

2. قياس المخاطر :

إن العملية الثانية بعد تحديد المخاطر هي قياسها ، حيث يجب أن ينظر لكل نوع من المخاطر بأبعاده الثلاثة : حجمه ، مدته ، و احتمالية الحدوث لهذه المخاطر.

و يعتبر الوقت المناسب الذي يتم فيه القياس ذا أهمية بالنسبة لتسيير المخاطر و الهدف من قياس المخاطر هو التحديد الرقمي للخسائر المتوقعة من كافة أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ، و عندما يعتمد البنك طريقة تحديد المخاطر رقميا إنها تكون مبنية على طرق ة نماذج معروفة و مناسبة و تمت الموافقة عليها من قبل الإدارة العامة للبنك.

3. ضبط المخاطر :

[1] زبير عياش، **تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم البواقي** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير جامعة أم البواقي ، 2011-2012 ، ص ص 92-94.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من أجل ضبط المخاطر فإن البنك يعتمد على ثلاث أساليب أساسية تتمثل في تجنب بعض النشاطات و التي ترى إدارة البنك أنها محفوفة بمخاطر كثيرة ، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

4. مراقبة المخاطر :

إن وضع أنظمة مراقبة تحكم في مخاطر القروض وفي معدلات الفائدة و معدلات الصرف والسيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية و المخاطر القانونية.

المطلب الرابع : تقييم المخاطر المصرفية

يظهر تقييم المخاطر مواطن القوة و الضعف لدى البنك و بالتالي تزويد المفتش بالأرضية اللازمة التي يبني عليها قرار تفتيش البنك ، و يجب أن تكون عملية التقييم شاملة لكافة المخاطر التي تواجه البنك مثل: مخاطر الإقراض، السيولة، ومخاطر السمعة.

إن كل عملية أو نشاط يقوم به البنك ينطوي على مخاطر و بالتالي يجب أن يكون لدى البنك نظام للتعامل مع هذه المخاطر، وعندما تواجه أي مؤسسة مخاطر فإن لديها عدة خيارات للتعامل مع هذه المخاطر منها تجنب هذه المخاطر ، تحويل هذه المخاطر أو قبول هذه المخاطر، و فيما يلي شرح موجز عن هذه الخيارات الثلاثة[1]:

[1] شقيري نوري موسى ، محمود إبراهيم نور ،و وسيم محمد الحداد ، سوزان سمير ذيب ، **إدارة المخاطر** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2012 ، ص 308-309.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ. تجنب المخاطر :

في هذه الحالة يمكن للبنك أن يتجنب القيام بنشاط أو بعملية معينة إذا ارتأى أن الفائدة الموجودة من القيام بها تقل عن المخاطر لهذا النشاط.

ب. تحويل المخاطر :

و يمكن تحويل المخاطر إلى طرف آخر و لكن بثمن ، مثل شراء بوليصة تأمين الحصول على ضمانات، التحوط، والكفالات الحكومية.

ج. قبول المخاطر :

يمكن لإدارة البنك أن تقبل المخاطر على اعتبار أن هناك إدارة جيدة لإدارة المخاطر في البنك هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الفائدة المرجوة من هذه النشاطات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها، ولكن بغض النظر عن الخيار الذي تم اتخاذه، فإن المؤسسات المالية يجب أن تكون لديها أنظمة رقابة كافية، رقابة مجلس الإدارة، وجود سياسات و تقارير، و إجراءات تقلل من أثر الخسائر على البنك.

في حال قبول إدارة البنك لاتخاذ المخاطر على المفتش أن يقوم بتقييم هذه المخاطر و عليه يمكن تقييم هذه المخاطر إلى أربعة أجزاء و هي :

- ✓ مراجعة نوع و درجة المنافسة التي يتعرض لها البنك، موقع و نوعية المنتجات و الخدمات التي يقدمها البنك، و قاعدة المودعين والمقترضين والظروف الاقتصادية المحلية.
- ✓ دراسة السياسات و الإجراءات و المهارات الإدارية للتأكد من إدارة المخاطر، أي التأكد من أن لدى البنك الأشخاص المؤهلين ، أنظمة ضبط قوية، مجلس إدارة مستقل، و أنظمة معلومات مرضية و قوية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ مقارنة المخاطر لدى البنك مع الضمانات الموجودة من أجل تحديد صافي المخاطر التي يتعرض لها البنك و كذلك التأكد من أن مستوى المخاطر مقبول بالنسبة إلى وضع البنك.
- ✓ التأكد من أن إدارة البنك تلتزم بالمعايير الأساسية لإدارة كل نوع من أنواع المخاطر مع الأخذ بالاعتبار حجم و درجة تعقيدات نشاطات البنك.

يجب الاهتمام بمدى صدقية أنظمة إدارة المخاطر الداخلية، وكذلك أنظمة المعلومات و المخاطر المرتبطة في كل نوع من الأنشطة التي يمارسها البنك.

أنظمة إدارة المخاطر الداخلية مثل التدقيق الداخلي، مراجعة مخاطر السوق و الالتزام بالقوانين والأنظمة هي عوامل رئيسية في تقييم البنك للمخاطر و يجب التأكد من مدى نجاعتها، و هذا بدوره يحدد مدى و نطاق التفتيش الذي تقوم به السلطات الرقابية بمعنى أن المدى الذي يستطيع البنك أن يعرف، يقيس، يراقب ويضبط المخاطر له دور كبير في تحديد مستوى التفتيش.

المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر المصرفية

يعد موضوع إدارة المخاطر المصرفية من الموضوعات المهمة جدا التي تشغل بال المصرفيين و تستحوذ على جل اهتماماتهم على المستوى العالمي منذ السنوات القليلة الماضية و لاسيما في أعقاب توالي الأزمات المالية و المصرفية، ومما لا شك فيه أن تزايد سرعة خطر العولمة المالية و زيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي الذي استتبعه استحداث أدوات مالية جديدة و التوسع في استخدامها قد زاد من حجم و تنوع المخاطر المصرفية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و في إطار ما تقدم يمكن القول أن معرفة المخاطر و تقويمها و إدارتها أصبح يمثل حجر الزاوية في نجاح المصارف و ازدهارها و تحقيقها لأهدافها[1].

المطلب الأول : تعريف إدارة المخاطر المصرفية

هناك من يعرفها على أنها : " كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات المصارف من أجل وضع حدود للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر بأشكالها المختلفة و المحافظة عليها من أدنى حد ممكن و تحليل المخاطر و تقييمها و مراقبتها بهدف التقليل و التخفيف من آثارها السلبية على المصارف "[2].

إدارة المخاطر عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و أقل التكاليف و ذلك عن طريق[3]:

1. اكتشاف الخطر؛
2. تحليله؛
3. قياسه؛
4. تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة.

و يرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر و ذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة و من ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد ، كما و يرتكز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر و من أهم هذه التكاليف ما يلي :

---

[1] حاكم محسن الربيعي ، حمد عبد الحسين راضي ،**حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص 159.

[2] صادق راشد الشمري ،**إدارة المصارف ، الواقع و التطبيقات العملية** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 190.

[3] شنقيري نوري موسى ، مرجع سبق ذكره ، ص 26.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تكاليف التحكم في الخسارة (التحكم في الخطر).
2. تكاليف الفرصة البديلة؛
3. التكاليف المعنوية أو النفسية؛
4. الخسائر المادية المصاحبة للخطر؛
5. الخسائر الفعلية التي تتحقق نتيجة تحقق الخطر.

إن إدارة المخاطر ليست موضوعا واحد و إنما مجموعة مبادئ مختلفة ، و يمكن وصف إدارة الخطر على أساس أنها دلالة نظم متعددة ، فهي تأخذ فقط ما هو مهم من مناطق متعددة مختلفة و مزجها ليتكون موضوع جديد من هذه الأجزاء[1].

المطلب الثاني : العوامل التي تؤثر في إدارة المخاطر المصرفية

و هي كالتالي[2]:

- التطورات الكبيرة و المتسارعة في تكنولوجيا الاتصالات و أجهزة الحاسوب و البرمجيات و عولمة الصيرفة مع ابتكار تقنيات متطورة حديثة؛
- ارتفاع حدة الوعي المصرفي و بالأخص في الدول المتقدمة؛
- التصاعد الشديد في حدة المنافسة في صناعة الخدمات المالية و المصرفية خاصة في ظل الإدخال المتزايد لمنتجات و خدمات مالية و مصرفية جديدة إلى السوق من قبل المؤسسات المصرفية و غير المصرفية؛
- عدم اهتمام إدارة المصارف بإدارة المخاطر مع ضعف الوعي و الخبرة الكافية لها؛

[1] خالد وهيب الراوي ، **إدارة المخاطر المالية** ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى 2009 ، ص 21.

[2] صادق راشد الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 192-193.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاعتماد المتزايد على إسناد الأعمال إلى جهات خارجية لتوفير خدمات معينة إضافة إلى تحالفات و مشروعات مشتركة جديدة مع مؤسسات غير مصرفية ، مما سيؤدي إلى حدوث مخاطر التشغيل.

و الذي أكدت عليه مقررات لجنة بازل المصرفية الثانية و أدت أيضا إلى :

- تصاعد إمكانية الغش و الاحتيال و التدليس أو إلى إفشاء أسرار بعض الزبائن و معرفة الأرقام السرية لحساباتهم أو الاختراق غير الشرعي لشبكة المعلوماتية و حسابات الزبائن الأصليين، و عليه لا بد من الحفاظ على سرية و تكامل المعلومات و التأكد من هوية الزبائن و شرعيتهم بالنسبة للحسابات المصرفية و شرعية التوقيع الالكتروني والتشفير و غيرها.
- عدم شفافية القوانين والتشريعات الخاصة بتطبيق و نطاق صلاحية القوانين و التشريعات الحالية.

إن عملية تجميع و اختراق و المشاركة المتتالية لكميات كبيرة من المعلومات حول الزبائن و قد تؤدي إلى نشوء مشاكل تتعلق بخصوصية الزبون.

المطلب الثالث : مبادئ إدارة المخاطر المصرفية[1]

و لإدارة المخاطر عدة مبادئ نذكرها فيما يلي :

1- مسؤولية مجلس الإدارة و الإدارة العليا :

يتم وضع سياسات إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا بالبنك و يجب أن يقوم مجلس الإدارة بمراجعتها و الموافقة عليها، و يجب أن تتضمن سياسات إدارة المخاطر تعريف أو تحديد المخاطر و أساليب أو منهجيات قياس وإدارة و الرقابة على المخاطر.

[1] نبيل حشاد ، **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية** ، بيروت- لبنان ، 2005 ، ص 28-29.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- إطار إدارة المخاطر :

يجب أن يكون لدى البنك إطار لإدارة المخاطر يتصف بالفاعلية و الشمول والاتساق و يجب على الإدارة أن تخصص موارد تمويلية كافية للموظفين و لدعم إطار المخاطر الذي تم اختياره.

3- تكامل إدارة المخاطر :

حتى يمكن التحقق من تحديد التداخل بين المخاطر المختلفة و فهمها و إدارتها بصورة سليمة ، فإنه يجب أن لا يتم تقييم المخاطر بصورة منعزلة عن بعضها البعض إن التحليل السليم يتطلب تحليل المخاطر بصورة كلية و متكاملة نظرا لأن هناك تداخلا بين المخاطر التي يواجهها البنك.

4- محاسبة خطوط الأعمال :

من المعروف أن أنشطة البنك يمكن تقسيمها إلى خطوط أعمال مثل : نشاط التجزئة و نشاط الشركات ... الخ ، لذا فإن المسئولين عن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكونوا مسؤولين عن إدارة المخاطر مصاحبة لخط الأعمال المناط بهم.

5- تقييم و قياس المخاطر :

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية بصورة منتظمة، و حيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية و يجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة و غير المتوقعة.

6- المراجعة المستقلة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة يتوافر لها السلطة و الخبرة الكافية لتقييم المخاطر و اختيار فعالية أنشطة إدارة المخاطر و تقديم التوصيات اللازمة لضمان فعالية إطار إدارة المخاطر.

7- التخطيط للطوارئ :

يجب أن تكون هناك سياسات و عمليات لإدارة المخاطر في حالة الأزمات المحتملة الحدوث و الظروف الطارئة أو غير العادية و يجب أن تختبر جودة هذه السياسات و العمليات.

هذه الأسس تطبق على جميع المؤسسات المصرفية و يجب أن تستخدم هذه الأسس للحكم على قوة و سلامة ممارسات البنك في إدارة المخاطر.

من الجدير بالذكر أنه يوجد بعض الاختلافات في تطبيقات معينة لإدارة المخاطر بين البنوك و خلال المراحل الزمنية المختلفة و ذلك تبعا للعوامل التالية :

1. حجم أنشطة البنوك؛
2. طبيعة الأنشطة التي يقوم بها البنك؛
3. درجة تعقيد أعمال و أنشطة البنك؛
4. المنهجيات أو الأساليب و الأدوات المتاحة للبنك.

المطلب الرابع : أهمية و أهداف إدارة المخاطر المصرفية

أولا : أهمية إدارة المخاطر : نتحدث عن البنك بصفة خاصة

هناك فرق بين قياس المخاطر و إدارتها ، فبينما يعالج قياس المخاطر حجم التعرض لهذه المخاطر، و يرجع مفهوم إدارة المخاطر إلى العملية الإجمالية التي تتبعها البنوك لتعريف إستراتيجية العمل، ولتحديد المخاطر التي تتعرض لها، و إعطاء قيم لهذه المخاطر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و لفهم طبيعة المخاطر التي تواجهها و السيطرة عليها، و لقد أدرجت لجنة بازل إدارة المخاطر كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية، و تماشيا مع هذا بدأت البنوك في انتهاج سياسات لإدارة و استحداث قطاعات متخصصة يكون هدفها التحكم في درجات المخاطرة التي تتعرض لها أعمال البنك، و ذلك من خلال قيامها بعدد من الوظائف الهامة نذكر منها[1] :

- تقدير المخاطر ووضع الاحتياطات اللازمة لمواجهتها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛
- المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير؛
- تطوير إدارة محافظ الأوراق المالية و العمل على تنويع تلك الأوراق، من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر و الربحية؛
- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية؛
- القيام بالمراجعة الدورية و تحديث سياسة الائتمان في البنك؛
- تحديد مخاطر كل نشاط من أنشطة البنك، وضمان حسن تحديدها وتبويبها و توجيهها لجهات الاختصاص.

و الجدير بالذكر أن حسن إدارة المخاطر، يستوجب الالتزام بعدد من المبادئ الأساسية و التي نذكر أهمها على النحو التالي:

- التعريف الدقيق للمخاطر التي تنطوي عليها أنشطة البنك؛
- الحد من المخاطر بشكل فعال بناء على قياس دقيق و صحيح للمخاطر، و تقييم الإجراءات و الطرق و الأدوات ، من خلال إطار سليم للمراقبة و المتابعة ؛
- بنية بشرية و تنظيمية مناسبة.

[1] بلعجوز حسين، **إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها** ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل ، أيام 06-07 جوان 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و من هذا المنطلق يمكن القول بأن كل مصرف يمتلك خصائص ومقومات خاصة به تمثل طبيعة سوق المصرف ومستوى المنافسة التي يواجهها ونوعية الخدمات التي يقدمها و المجالات التي يمتلك خبرات إدارية متخصصة والقيود التنظيمية، و هذه كلها تؤثر في عملية المبادلة المرغوبة بين العائد و المخاطرة و لذلك فإن إدارة المخاطر ينبغي لها أن تعمل على تحقيق عائد أمثل من خلال أدنى مخاطرة.

و بالنظر للمخاطر الكبيرة التي تتعرض لها المصارف من خلال أنشطتها في سياسة منح الائتمان و التسليف لذلك ينبغي على المصارف أن تضع ذلك أمام أنظار مجالس إدارتها لكي تقوم بصياغة و رسم إستراتيجية طويلة الأمد لمعالجة مثل تلك المخاطر بأشكالها المختلفة.

كما ينبغي تحديد وقياس و متابعة ومراقبة المخاطر وإجراءات التحقيق والإبلاغ عنها و التحكم فيها وتقتضي هذه الإجراءات تطبيق استراتيجيات ملائمة وسقوف و إجراءات و أنظمة معلومات وإدارة فعالة ورشيدة لاتخاذ القرارات و إعداد التقارير و البيانات الداخلية عن المخاطر بما يتناسب مع نطاق و مدى و طبيعة أنشطة المصارف.

مع العرض أن الأسباب الأساسية التي أدت إلى تزايد حدة هذه المخاطر بشكل كبير في العصر الحديث ، حيث عزا معظم الاقتصاديين ذلك إلى ظاهرتين أساسيتين :

الأولى تشير إلى زيادة معدلات التغيير في الحياة الاقتصادية و الثانية إلى زيادة معدلات الترابط و التداخل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و نتيجة ذلك زادت المخاطر التي يواجهها كل منتج.

ثانيا : أهداف إدارة المخاطر : و هنا نتحدث عن المنظمة بصفة عامة دون تمييز :

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضا الحديث عن هدف واحد لمنشأة الأعمال أو أي منظمة أخرى ، و يكون لمعظم المنظمات بالطبع أهداف متعددة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، و يكون لمعظم الوظائف داخل المنظمة أهداف متعددة أيضا ، و من بين أهداف إدارة المخاطر ما يلي[1]:

- ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة؛
- تقليل تكلفة التعامل مع المخاطرة البحتة إلى أدنى حد؛
- أداء الالتزامات القانونية و التعاقدية.

حيث يطرح معظم الكتاب أهدافا متعددة لوظيفة إدارة المخاطر و الهدفان الرئيسيان يكونان عادة التخفيف من تأثيرات المخاطرة و تقليل التكلفة إلى الحد الأدنى.

و هناك من يصنف أهداف إدارة المخاطر إلى أهداف ما قبل الخسارة و أهداف ما بعد الخسارة و هي :

أهداف ما بعد الخسارة	أهداف ما قبل الخسارة
– البقاء – مواصلة النشاط – استقرار الأرباح – استمرارية النمو – المسؤولية الاجتماعية	– الاقتصاد (التوفير) – تقليل التوتر – أداء الالتزامات المفروضة خارجيا – المسؤولية الاجتماعية

و الواضح أنه أيا تكن أهداف المنظمة ، فإنها يمكن أنت تتحقق فقط إذا ظلت المنظمة موجودة ، أما إذا دمر وجود المنظمة ، فإن أيا من الأهداف أيا كان لا يكون قابلا للتحقيق ، و الهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء و ضمان استمرارية وجود المنظمة ككيان عامل

[1] طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر ، **أفراد** ، **إدارات** ، **شركات** ، **بنوك** ، **مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 ، من ص 145 إلى ص 152.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الاقتصاد ، و بهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المنظمة.

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف المنظمة الأخرى مهما تكن ، بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة ، و يعني هذا أن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح المنظمة بل أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمنظمة و بالنسبة لمعظم المنظمات.

و الفاعلية التشغيلية هي ضمان ألا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنظمة للأهداف الأخرى.

بالإضافة إلى البقاء الذي نعتبره الهدف الأول بين أهداف إدارة المخاطر ، هناك عدد من الأهداف الأخرى التي قد يتعارض بعضها مع الهدف الأول و مع بعضها البعض .

- **الاقتصاد** : هو أول الأهداف الفرعية أو الثانوية لإدارة المخاطر ، هنا يكون الهدف هو خفض تكلفة التعامل مع المخاطر إلى أدنى مستوى ممكن.
- **تقليل القلق** : و هو هدف " النوم الهادئ ليلا " راحة الباب التي تأتي من معرفة أن تدابير مناسبة قد تم اتخاذها للتصدي للظروف المعاكسة ، و يمكن أن يكون للقلق و الانزعاج الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المنظمة له تأثير ضار على صحة و رفاهية إدارة المنظمة.
- **استمرارية النمو** : لا يكون تعظيم الأرباح الهدف الغالب في المنظمة فالقدرة على مواصلة النمو أحد أهم أهدافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **أداء الالتزامات المفروضة من الخارج** : يرتبط هذا العنصر بعلاقات المنظمة بالمنظمات الأخرى و مع الدولة ، و يتناول كثير من العقود المستخدمة في علاقات العمل مسألة من سيكون مسؤولا عن الخسائر في ظل ظروف محددة.
- **المسؤولية الاجتماعية** : هي هدف سابق للخسارة و هدف لاحق للخسارة و يرتبط الجانب السابق للخسارة من المسؤولية الاجتماعية مجموعة الالتزامات الاجتماعية التي تواجه المنشأة بسبب علاقاتها بموظفيها و بالمنظمات الأخرى و بالمجتمع عموما.

إن إدارة المخاطر عملية أساسية و ضرورية للبنوك التجارية و هي عملية متكاملة و شاملة و لتكون فعالة لا بد أن تشمل :

- ✓ تهيئة البيئة المناسبة في المصارف من خلال السياسات و الإجراءات و التعليمات المناسبة و نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين؛
- ✓ توفر أدوات لتوقع المخاطر و قياسها و قياس لآثارها على أعمال المصرف و موجوداته؛
- ✓ توفر أدوات مناسبة للكشف المبكر عن المخاطر حال حدوثها؛
- ✓ توفر الخطط المناسبة و الأدوات و المخصصات و البدائل و الاحتياطات لتدارك هذه المخاطر و التخفيف من آثارها؛
- ✓ و أن إدارة المخاطر في طبيعتها عملية مستمرة من التطوير و الابتكار فعلى الإدارات أن تكون لديها الأهلية و الخبرة لعملية توقع المخاطر المحتملة المستجدة و ابتكار الوسائل المناسبة لعملية الكشف المبكر عن المخاطر و أدوات القياس و المتابعة الواعية المستمرة من خلال التقارير النمطية و أن تكون قادرة على ابتكار الحلول المناسبة للمشاكل التي قد يتعرض لها المصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : مخاطر السيولة المصرفية

تشير مخاطر السيولة المصرفية إلى مخاطر حدوث خسائر عندما يصبح من الصعب تأمين الأموال المطلوبة ، أو عندما يصبح تدبير الأموال بمستوى سعر فائدة أكبر ضروريا بسبب سوء المقارنة بين توقيت استخدام و تدبير أو التدفق إلى الخارج للأموال و تضع البنوك إطار عمل ، و نظام و إجراءات طبقا لمقاييس إدارة مخاطر السيولة لديها للتخلص من هذا الخطر أو محاولة تفاديه على الأقل.

المطلب الأول : مشكلة السيولة

إن مخاطر السيولة هي : الاختلافات في صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة سواء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في بيع الأصول أو الحصول على قروض، حيث يتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود.

و تمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية و ذلك لتلبية احتياجات السيولة، و عند حاجة البنك إلى هذه السيولة (نقود) فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، و تراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية و قدرتها على تلبية هذه الاحتياجات و الالتزامات .

و مخاطر السيولة هي مخاطر الخسارة للمجموعة التي تنشأ إما عن عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو عن عجزها عن تمويل الزيادة في الموجودات عندما تستحق هذه الالتزامات للدفع بدون الاضطرار إلى تكبد مصاريف أو خسائر غير مقبولة[1].

و هناك أيضا من يعرف مخاطر السيولة على أنها.

إن مخاطر السيولة أو ما يسمى بمخاطر التمويل :

تعني عدم القدرة على الحصول على الأموال وقت الحاجة إليها أو " أنها تنشأ عندما يواجه المصرف مشكلة عدم توفر النقد الكافي لمواجهة التزاماته القصيرة الأمد و تشمل مسحوبات الودائع و الطلب على القروض و التسهيلات ".

و عليه فإن مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لتلبية مسحوبات المودعين وانتهاز الفرصة الملائمة من أجل منح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى وزيادتها مقارنة بالمصادر الفعلية أو المحتملة للسيولة من بيعها للموجودات أو تسييل بعض الموجودات التي تمتلكها بخسارة أو الحصول على مطلوبات إضافية.

[1] من ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك يمكن القول أنها أزمة سيولة : تحدث أزمة السيولة عندما يواجه بنك ما زيادة كبيرة و مفاجئة في طلب سحب الودائع ، فبما أن البنك يقوم بإقراض أو تشغيل معظم الودائع لديه و يحتفظ بنسبة بسيطة لمواجهة طلبات السحب اليومي، فلن يستطيع بطبيعة الحال الاستجابة لطلبات المودعين إذا ما تخطت تلك النسبة، و بالتالي تحدث الأزمة و إذا حدثت مشكلة من هذا النوع و امتدت إلى بنوك أخرى فتسمى في تلك الحالة أزمة مصرفية[1].

و مخاطر السيولة لا تشمل المصرف التجاري فقط، حيث قد تكون أزمة السيولة خاصة بالمصرف أو بطرق ذو علاقة بالمصرف و قد تكون عامة، و للآثار الكبيرة التي تحدثها أزمة السيولة على عدد كبير من المتعاملين بالسوق، لذا فمن الأهمية بمكان إيلاء موضوع السيولة درجة كبيرة من العناية خاصة و أن السيولة و حجم العائد عاملين متناقضين في النشاط المصرفي ، فالمبالغة بالاستثمار لتحقيق أكبر عائد يؤثر سلبا على حجم السيولة النقدية و يعرض المصرف غالبا إلى مخاطر قصور السيولة النقدية لتغطية التدفقات النقدية الخارجية من المصرف ، كما أن احتفاظ المصرف بنسب سيولة عالية و خوفا من قصور السيولة ، قد يحرم المصرف من الكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة و القادرة على تحقيق أكبر عائد ممكن للمصرف.

حيث تتعرض البنوك من حين لآخر إلى سحوبات مفاجئة من قبل المودعين لأسباب خاصة بهم و لا بد للبنوك أن تحتاط لمثل هذه السحوبات إما بالاحتفاظ بمبلغ احتياطي يشكل نقد في خزائنها أو ودائع البنوك أو مؤسسات أخرى أو الاحتفاظ بموجودات عالية السيولة التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد.

[1] **الأزمات الاقتصادية المعاصرة ، أسبابها و تداعياتها ، و علاجها** ، بحوث المؤتمر العلمي الحادي عشر ، كلية الشريعة ، جامعة جرش ، الأردن ، 14-16 ديسمبر 2010.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تنتج هذه المشكلة (مخاطر السيولة) بسبب عدم قدرة المصارف على جذب إيداعات جديدة من الزبائن أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات و المطلوبات هذا و يقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض زبائنه و ذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض.

و من هنا يمكن القول أن هناك مجموعة من العوامل التي تحقق مخاطر السيولة و هي :

أ. **عوامل داخلية** : و تتمثل في :

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث آجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحويل إلى أرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

ب. **عوامل خارجية** : وهي:

- الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من التعثر؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال[1].

المطلب الثاني : أسباب الحاجة للسيولة و كيفية مقابلة متطلباتها

أولا : أسباب الحاجة إلى السيولة[2].

تعتبر طلبات القروض و المسحوبات من الودائع الأسباب الأساسية وراء حاجة البنك إلى السيولة فالطلب على القروض و المسحوبات يختلف باختلاف كل من معدلات الفائدة

---

[1] سمير الخطيب ، **قياس و إدارة المخاطر بالبنوك** ، منهج علمي و تطبيق عملي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية 2005 ، ص 110-111.

[2] عبد الفتاح عبد السلام و محمد صالح الحناوي، **المؤسسات المالية، البورصة و البنوك التجارية**، الدار الجامعية طبع ، نشر ، توزيع ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 236-237.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و القروض الاستثمارية المتاحة، وطلبات المستهلكين لأنواع معينة من السلع و مستويات الدخل، فالبنك غير القادرة على الاستجابة لمتطلبات العملاء سواء من القروض، أو المسحوبات من الودائع ، قد يجد نفسه في موقف تنافسي ضعيف عندما يقارن مع المؤسسات المالية الأخرى ، بالإضافة إلى أنه قد يفقد ثقة المودعين.

1- طلبات القروض :

ليس من الضروري أن يحتفظ البنك بسيولة مقدارها 100% من الطلبات المتوقعة من القروض ، و ذلك لأن البنك لديه احتياطات ، بالإضافة إلى قدرته على توليد الأموال لتمويل هذا القرض ، على افتراض أن معظم القروض ترجع إلى البنك في شكل وديعة فيما بعد فمثلا إذا كان هناك طلب لقرض مقداره 1000 وحدة نقدية ، فما هي قيمة الودائع المطلوبة لتمويل هذا القرض و ما هي نسبة السيولة المطلوبة ؟

لكي يقوم البنك بتقديم هذا القرض لا يكفيه الحصول على ودائع مقدارها 1000 وحدة نقدية لأن البنك عليه أن يحتفظ باحتياطي نقدي كنسبة من الودائع في البنك المركزي بافتراض أن نسبة الاحتياطي النقدي 20% ، فإن زيادة الودائع بمقدار 1000 وحدة نقدية تعني وجود 800 وحدة نقدية فقط للإقراض $[1000 - \left(\frac{20}{100} * 1000\right)]$

و بالتالي البنك بحاجة إلى أكثر من 1000 وحدة نقدية من الودائع لتقديم قرض مقداره 1000 وحدة نقدية.

01

مقدار الودائع المطلوبة لتحويل القرض = مقدار القرض / (1 – نسبة الاحتياطي القانوني) = 1000 / (1 – 20%) = 1250 وحدة نقدية

و يتم تحديد كمية السيولة من خلال المعادلة الآتية :

السيولة المطلوبة لتمويل القرض =

02

نسبة الاحتياطي النقدي في البنك المركزي / (1 – نسبة الاحتياطي النقدي في البنك المركزي) ×1000= 20 / (1 – 20%) = 250 وحدة نقدية

www.manaraa.com

كمية القرض المطلوبة =

- من المعادلة رقم (01) فالبنك يمكنه تقديم قرض مقداره 1000 وحدة نقدية و الاحتفاظ بمقدار 250وحدة نقدية في شكل أصول سائلة و هو نفس المبلغ من المعادلة رقم (02).
- تستخدم المعادلة رقم (02) على افتراض أن الشركة المقترضة سوف تقرض أو تحول هذه الأموال إلى ممولين أو غيرهم، و أنهم سيحولوا هذه الودائع إلى البنوك.

و لكن إذا أحد من ممولين الشركة أو الشركة نفسها سحب ودائع من البنك فإن الاحتياطي لمتطلبات السيولة يكون غير كافي لمقابلة متطلبات القرض، أي أن هذه المعادلة لا تأخذ في اعتبارها السحب من الودائع، حيث تفترض أن القرض تم إيداعه مرة أخرى في البنوك لتوليد ودائع مشتقة و هكذا.

2- سحب الودائع :

السبب الثاني للحاجة إلى السيولة هو سحب الودائع يجب أن يحتفظ البنك برصيد نقدي كافي لمقابلة هذه المسحوبات سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة ، هذا في الظروف العادية أما في ظروف الأزمات و التي يتوقف فيها سحب الودائع على درجة ثقة العملاء في البنك أو في النظام المالي ، يتدخل البنك المركزي أو الحكومة.

فالذي نعنيه هنا هو سحب الودائع المتكرر الذي ليس له علاقة بثقة العملاء في البنك.

ثانيا : كيفية مقابلة متطلبات السيولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن للبنك التجاري أن يقابل متطلبات السيولة من خلال مصدرين و هما : الاحتياطات الأولية (و يقصد بها السيولة الحاضرة) و الاحتياطات الثانوية (و هي السيولة شبه النقدية).

1. الاحتياطات الأولية : و تتمثل في الاحتياطي القانوني النقدي لمقابلة العمليات اليومية ، على الرغم من أن معظم هذه الاحتياطات في البنك المركزي و البنوك الأخرى التي يتعامل معها البنك، إلا أنها تعتبر خط الدفاع الأول لمقابلة أي طلبات نقدية يومية، فهناك بعض المرونة في رصيد الاحتياطي القانوني الذي يطلبه البنك المركزي و ذلك لأن هذه الاحتياطات تحسب على أساس متوسط يومي للفترة المعينة التي يحسب عنها الاحتياطي وبالتالي يمكن للبنك التجاري أن يستخدم بعض الأصول السائلة أثناء هذه الفترة لمقابلة متطلبات السيولة و يمكن أن نذكرها في نقاط كما يلي[1]:

أ- النقدية بالعملة المحلية ، و العملات الأجنبية و هي الأموال الموجودة في خزائن البنك بصورة نقد سائل من عملات رسمية و مساعدة محلية و أجنبية ، و قد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند و لكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

ب- الودائع لدى البنوك الأخرى، و لدى البنك المركزي حيث يلتزم البنك وفقا للقوانين المنظمة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين ، و يمكن عن طريق نسبة الاحتياطي التي يحددها البنك المركزي التأثير في حجم الائتمان.

ج- الشيكات تحت التحصيل و هي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك ، و تحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت

[1] عبد السلام أبو قحف و عبد الغفار حنفي ، **إدارة البنوك و تطبيقاتها** ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى 2000 ، ص 94-95.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نطاق السيولة ، و بذلك لا يأخذ في الحسبان الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو لآخر.

2. الاحتياطات الثانوية : تتمثل في الأصول التي يحتفظ بها البنك أساسا لأغراض السيولة فهذه الأصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية بدون تحقيق خسائر بسيطة رغم أن هذه الاحتياطات الثانوية تأخذ شكل أوراق مالية قصيرة الأجل مضمونة و سهلة البيع مثل : أذونات الخزانة ، إلا أن جزء من تشكيلة القروض مثل : الأوراق التجارية يمكن اعتبارها قانونيا احتياطات ثانوية بالإضافة إلى أنه ليس كل أوراق مالية تحتفظ بها البنوك التجارية تعتبر جزء من الاحتياطي الثانوي فمثلا في الفترات التي يرتفع فيها سعر الفائدة يمكن للبنك أن يحول سياسته الاستثمارية من استثمار في أوراق مالية طويلة الأجل إلى استثمار في أوراق مالية قصيرة هذه الأوراق قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقدية، و لكن الهدف الأول منها هو الحصول على العائد أكثر من تحقيق متطلبات السيولة.

و تمتاز هذه الاحتياطات بقصر أجل الاستحقاق و ضعف العائد ، كما تساهم في تدعيم الاحتياطات الأولية و أيضا في تحقيق بعض الأرباح للمصارف.

و يعتبر كل من الاحتياطي الأولي و الاحتياطي الثانوي معا أحد المصادر لمقابلة متطلبات السيولة ، فهناك مصدر آخر يمكن من خلاله تغطية هذه المتطلبات أيضا و هو الاقتراض بأشكاله المختلفة سواء الاقتراض من سوق المال أو الاقتراض من البنك المركزي أو من البنوك الأخرى، حيث أن قدرة البنك على استخدام هذا المصدر و هو الاقتراض تختلف باختلاف قدرة البنك على استخدام هذا المصدر[1].

[1] عبد الفتاح عبد السلام و محمد صالح الحناوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 245-246.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تختلف البنوك التجارية في درجة اعتمادها على هذه المصادر المختلفة و ذلك بناء على الإستراتيجية التي يطبقها البنك لمقابلة متطلبات السيولة و في هذا الصدد يمكن للبنك التجاري أن يعتمد في مقابلة متطلبات السيولة إما على إستراتيجية إدارة الأصول أو إستراتيجية إدارة الخصوم ، أو إستراتيجية إدارة الأصول و الخصوم معا.

1- إدارة الأصول :

لقد أصبح لدى البنوك التجارية تشكيلة واسعة من الاستثمارات في القروض و التي تختلف من حيث أنواعها و تواريخ استحقاقها، و من هنا أصبحت هذه الإستراتيجية موضوع تساؤل من حيث تطبيقها الآن.

يعتبر الاعتماد على سوق أيضا أحد استراتيجيات إدارة الأصول تعني هذه الإستراتيجية مقابلة احتياجات السيولة من أدوات سوق النقد مثل : أذونات الخزانة و الأوراق التجارية و الكمبيالات المصرفية بحيث تكون كمية الأموال المستثمرة في هذه الأوراق و تواريخ استحقاقاتها تتفق و كميات الأموال المطلوبة للسيولة و كذلك توقيت هذه المتطلبات.

هذه الإستراتيجية تعتبر إستراتيجية سهلة، و لكنها ليست الإستراتيجية الوحيدة فمثلا قد يحاول أحد البنوك التجارية زيادة العائد من خلال شراء أوراق مالية أطول من الآجال المتوقعة للسيولة ، فعائد الأوراق المالية طويلة الأجل عادة أعلى من عائد الأوراق المالية قصيرة الأجل ، بالإضافة إلى أنه قد يحقق مكاسب رأسمالية لأن أجل استحقاق الورقة أصبح أقل عند بيعها للحصول على السيولة من ناحية أخرى قد لا يتمكن البنك من الحصول على هذه العوائد إذا كانت تكاليف المعاملات مرتفعة أو في حالة تحقيقه لخسائر رأسمالية.

2- إدارة الخصوم :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن للبنك التجاري أن يحصل على مصادر لإشباع متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الأموال بدل من الاعتماد فقط على استخدامات الأموال.

فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض ، فإن البنك يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة إليها ، أي الاقتراض فإذا كان البنك بحاجة إلى أموال قصيرة الأجل لمدة يوم أو أيام قليلة فيمكنه استخدام الاقتراض من البنك المركزي أما إذا كان بحاجة إلى أموال لفترات طويلة فيمكنه الحصول على النقدية المطلوبة من خلال زيادة العائد الذي يدفعه على شهادات الإبداع ذات القيمة المالية الكبيرة، أو من خلال اقتراضه من سوق الدولار الأوربي.

أهم ميزة لتحقيق السيولة من خلال إدارة الخصوم هي احتمال زيادة الدخل لأنه بناء على هذه الإستراتيجية يمكن للبنك أن يحتفظ بنسبة صغيرة من استثماراته في استثمارات قصيرة الأجل في سوق النقد، و يحتفظ بالنسبة الأكبر في استثمارات طويلة الأجل سواء أوراق مالية و قروض و إن كانت هذه الإستراتيجية تنطوي على نسبة أكبر من المخاطر مقابل هذا العائد فمثلا قد تكون أسعار الفائدة مرتفعة في الأوراق التي يحتاج فيها البنك إلى تمويل.

3- إدارة الأصول و الخصوم :

يعتبر المزج بين إدارة الأصول و الخصوم من أفضل الاستراتيجيات لإدارة السيولة بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية و كذلك درجة الخطر و لكي يمكن للبنك التجاري أن يطبق هذه الإستراتيجية، لا بد أن يتمتع بمركز مالي سليم خاصة من حيث متطلبات رأس المال، فالمركز المالي السليم يمكن البنك من الاقتراض و مقابلة طلبات القروض فإذا كان رأس مال البنك لا يتفق و متطلبات رأس مال بسبب زيادة الأموال المقترضة أو بسبب تحقيق خسائر، فإن تكلفة الاقتراض ستزيد، بل قد لا يتمكن البنك أصلا من الاقتراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بالتالي نجد أن إضافة إدارة الخصوم إلى جانب إدارة الأصول لمقابلة متطلبات السيولة تتطلب كفاءة باقي عناصر الأصول و الخصوم و رأس المال.

المطلب الثالث : السياسات و الإجراءات لإدارة مخاطر السيولة

تستعمل البنوك وسائل متعددة في إدارتها لسيولتها النقدية سواء من جانب تغطية العجز ، أو في جانب استثمار الفائض النقدي و من تلك الوسائل ما يلي :

1. التعامل بالوراق المالية القابلة للسييل و ذات المخاطر المتدنية كشراء السندات في حال وجود فائض أو إصدارها عند الحاجة للسيولة.
2. إصدار شهادات الإيداع للحصول على التمويل من الشركات و المستثمرين الذي لديهم فائض سيولة.
3. الاقتراض فيما بين البنوك من خلال ما يعرف بالقروض البنكية لغرض إدارة السيولة قصيرة الأجل التي قد تكون لليلة واحدة ، فالبنك الذي لديه عجز يقترض من البنك الذي لديه فائض بسعر فائدة سائد بين البنوك.
4. توافر نظم حاسب آلي فعال في تقديم سائر المعلومات المطلوبة و التي تعتبر ذات أهمية بالغة في تزويد إدارة البنك بالبيانات الدقيقة و الحديثة، و ذلك حتى يتسنى قياس و إدارة التدفقات النقدية و متطلبات السيولة[1].
5. السيطرة المركزية على السيولة و إيجاد التوازن بين سيولة الفروع لتأمين احتياجات كل فرع لمواجهة التزاماته الضرورية.
6. تحليل احتياجات التمويل الصافي في إطار تصورات بديلة و خطة طوارئ .
7. تطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم (399/م ن/ب4) تاريخ: 2008/05/05.
8. تنويع مصادر التمويل.

[1] سمير الخطيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 222.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. إعلان السياسات و الإجراءات الخاصة (الاستراتيجيات) بإدارة السيولة للمصرف بالكامل بعد اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.
10. إدارة موجودات و التزامات المصرف و الترتيبات التعاقدية خارج الميزانية بهدف المحافظة على سيولة كافية.
11. التفهم الكامل لتأثير المخاطر الأخرى مثل : مخاطر الائتمان و مخاطر السوق و مخاطر التشغيل على إستراتيجية السيولة الكلية للبنك.
12. معرفة تدفقات البنك النقدية الداخلة مقابل التدفقات النقدية الخارجة لتحديد صافي أي قصور محتمل مستقبلي[1].

و هناك طريقة مبسطة لحساب نسب السيولة نذكرها فيما يلي :

1. نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون القصيرة الأجل .
2. نسبة السيولة المخفضة = الأصول المتداولة – المخزون / ديون قصيرة الأجل .
3. نسبة السيولة الجاهزة = النقديات / الديون قصيرة الأجل .

و هي من أهم الطرق المستعملة كثيرا في حساب سيولة البنك التجاري.

المطلب الرابع : العلاقة بين السيولة و الربحية

يعد النقد في البنك التجاري أكثر الأصول سيولة ، و يعد الاحتفاظ بها استثمارا عاطلا لأنه لا يدر عائدا أي يعني إقدام البنك على تحقيق الربح مقابل التضحية بسيولة و هذا عكس الأموال المكدسة في الخزائن التي تدر سيولة لكنها لا تحقق أي ربح في ذلك و من هنا تنشأ العلاقة بين السيولة و الربحية حيث تتمثل في أن البنك إذا أراد زيادة حجم أرباحه

[1] التعليمات الناظمة ذات الصلة الصادرة عن مجلس النقد و التسليف قرار رقم (588) لعام 2009 حول مخاطر السيولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فعليه توظيف الأموال في موجودات أقل سيولة ، أما إذا احتفظ بسيولة عالية فعليه أن يبقي الأموال موظفة كنقود في خزائنه[1]، حيث تهدف الإدارة السليمة في البنوك إلى تفادي التعارض بين السيولة و الربحية و تحقيق الموازنة بينهما.

السيولة و الربحية هدفان متلازمان و متعارضان في الوقت نفسه ، و مبدأ التلازم بينهما ناشئ عن أهمية كلتيهما لوجود أية مؤسسة تجارية و استمرارها فالسيولة ضرورية لتفادي خطر الإفلاس و التصفية، و أن الوظيفة الأساسية لإدارة البنك هي تحقيق الأرباح و عليه تعظيم الأرباح و تدنية التكاليف[2]، و الربحية ضرورية للنمو و استمرار البقاء لأن الخسارة ستؤدي إلى تآكل حقوق أصحاب المؤسسة و بالتالي تصفيتها.

أما التعارض بين هذين العنصرين فناشئ من أن تحقق المزيد من إحداهما لا بد أن يكون على حساب الآخر ، فالسيولة تعني الاقتراب من النقد و الربحية تعني الابتعاد أكثر عنها باعتبار أن دخل الاستثمار في الوصول الأقرب إلى النقد غالبا ما يكون أقل من دخل الاستثمار في الأصول الأخرى الأقل سيولة بحكم ما تضمه من مخاطر مثل هذا التعارض يوجد أكثر في المصارف التجارية لكنه يظهر على شكل تعارض أو منح بين مصالح المجموعتين اللتين قدمتا للمصرف مصادره التمويلية، و هم جملة الأسهم و المودعون فالمساهمون يملكون المصرف و يتطلعون إلى ربحية عالية على استثماراتهم لذا فهم ميالون إلى قليل من التضحية في السيولة لأجل تحسين الربحية و المودعون قدموا للمصرف الجزء الأكبر من المصادر المالية التي يستعملها و هم يتطلعون إلى الأمان و إمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دون صعوبات فهم حتما ميالون إلى قليل من التضحية في السيولة لأجل تحسين الربحية و المودعون قدموا للمصرف الجزء الأكبر من

[1] هاشم جبر ، مرجع سبق ذكره ، ص 274.

[2] بوشرمة عبد الحميد، رسالة ماجستير، **الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية**، جامعة أم البواقي 2010 ، ص 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر المالية التي يستعملها و هم يتطلعون إلى الأمان و إمكانية استرداد أموالهم عند الحاجة إليها دون صعوبات فهم حتما ميالون إلى مزيد من السيولة و هذا يتطلب تضحية من المصرف ببعض الأرباح ، و سبب هذا التعارض كانت المهمة الصعبة الملقاة على إدارة المصرف في الموازنة بين السيولة و الربحية و دون هذه الموازنة قد يفقد المصرف إحداهما و هو أمر يصعب التعايش معه.

هناك تقاطع واضح بين متطلبات السيولة و متطلبات الربحية كمؤشرات مهمة على إدارة أموال المصرف فكل منها تفرض عليه متطلبات لتوجيه أمواله إلى مجالات معينة تختلف عن الأخرى فحيث إن متطلبات السيولة تفرض عليه توجيه أمواله إلى جوانب النقد و الموجودات ذات السيولة العالية، فإن متطلبات الربحية تفرض عليه توجيه أمواله إلى جوانب تحقق له ربحية كالقروض و التسهيلات الائتمانية.

و أن عملية التوفيق بين عاملي الربحية و السيولة هي ليست بالعملية السهلة ، حيث يتم المسائلة عن كيفية مواجهة تحدي هذه المشكلة المزدوجة بشرط أن يكون التصرف على درجة معقولة من السيولة لمقابلة المسحوبات النقدية و في نفس الوقت أن تكون موارده مستقلة في قروض و استثمارات بمستوى مناسب لتحقيق عائد أفضل .

لذلك فإن الإدارة السليمة لأي مصرف ينبغي لها أن تحقق نوع من التوازن بين النقدية المحتفظ بها، و النقدية التي تم استثمارها حيث أن في حالة عدم استطاعة هذه الإدارة في تحقيق التوازن يعني ذلك تعرض المصرف إلى المخاطرة عندما تنخفض سيولة المصرف إلى حدود لا يستطيع أن يحقق نوع من التوازن، و أيضا انخفاض الربحية في حال ارتفاع سيولة المصرف لذلك نلاحظ أن من أوجه هذا التوازن هو الاستثمارات في الموجودات المتداولة و استبعاد الاستثمار في الموجودات الثابتة كلما ارتفعت نسبة سيولة الموجود قلت قدرته على تحقيق الربح وارتفعت درجة الضمان و كلما انخفضت نسبة السيولة زادت قدرته على تحقيق الربح و انخفضت درجة الضمان أي ما معنا هناك :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. تناسب عكسي بين السيولة و الربحية.
2. تناسب طردي بين السيولة و الضمان[1].

أما سمة الضمان ترتبط بصورة مباشرة بالسيولة تتناسب تناسبا طرديا ، حيث أنه كلما زادت نسبة السيولة فإن المودعين و المتعاملين الآخرين تزداد ثقتهم بذلك المصرف أي أنهم يطمئنوا عندما يروا سيولة المصرف مرتفعة لكن هذه السيولة المرتفعة سوف تفوت فرص استثمارية كثيرة من الودائع و عدم تحقيق عوائد مثلى.

و بالمقابل نلاحظ أن انخفاض درجة الضمان يزيد من فرص الاستثمار بسبب ارتفاع درجة المخاطر و تحقيق عوائد مثلى، لذلك نرى أن الإدارة السليمة للمصرف تسعى دائما إلى إيجاد نوع من التوازن المناسب بين هذه السمات علما أن درجة الضمان تختلف لكل نوع من أنواع الودائع.

أما بالنسبة لسمة الربحية فهي بالأساس تعتمد على تحقيق نوع من التوازن و المواءمة بين سمة الضمان و سمة السيولة و يتقرر بناء على هذه الدرجة ، كما يعتمد على التوازن بين أنواع الودائع المختلفة و الشكل الموالي يوضح ذلك :

شكل رقم (06) : يوضح العلاقة بين السيولة و الربحية و الضمان

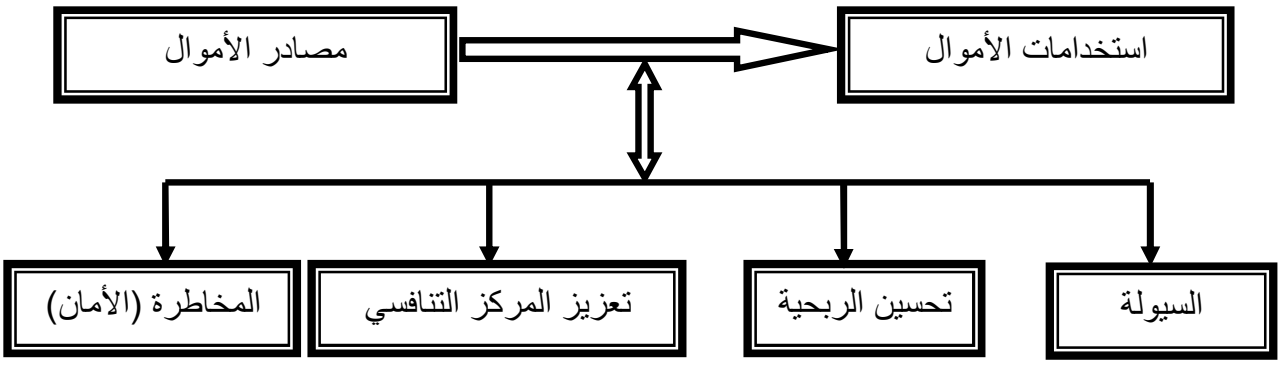

[1] صادق راشد الشمري ، مرجع سبق ذكره ، ص 371-372.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر : فلاح حسن الحسيني و مؤيد عبد الرحمن الدوري ، مرجع سبق ذكره ، ص 69.

و تشير المناقشات السابقة إلى أن الإدارة المصرفية عند إدارتها للخصوم والصول أو موارد و استخدامات البنك التجاري لا بد أن تراعي تحقيق الموازنة بين السيولة و الربحية أي لا تطغى متطلبات السيولة على معدلات الربحية المطلوبة، و لا تؤدي عملية السعي إلى تحقيق أقصى ربح أن تجور الإدارة المصرفية على متطلبات السيولة فتدخل البنك حالة من المخاطر قد تؤدي إلى تعثره أو إفلاسه.

و لتحقيق الموازنة بين السيولة و الربحية يجب مراعاة ما يلي :

1. مصادر الربح للبنك : حيث أن أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخلا و أرباحا للبنك من أصول تدر دخلا و أرباحا عالية، و إن الأصول التي تدر عائدا كبيرا ، تحمل مخاطر كبيرة.
2. تدرج مخاطر الاحتفاظ بالأصول : حيث أن أصول البنك تتمتع بدرجات مختلفة من المخاطر في الاحتفاظ بقيمتها، حيث يعني احتفاظ البنك بنقود سائلة في الخزينة.
3. الموازنة بين الربح و الخسارة : فالبنك عادة سواء كان يهدف للحصول على أقصى ربح ممكن أو إلى مجرد الحصول على قدر من الأرباح يقابل أمور صعبة في الموازنة بين الحصول على أرباح مستقبلة و الحصول على أرباح حالية.

و البنوك تحاول استعمال سياسات لتحقيق التوازن بين أرباحها المستقبلية و الحالية.

4. زيادة قدرة البنك التجاري على تحمل المخاطر :

فالبنوك التجارية عادة ما تكون محدودة في قدرتها على تحمل المخاطر بسبب ارتفاع نسبة الخصوم النقدية إلى مجموع الأصول و لتحقيق درجة معقولة من السلامة المالية و ذلك من خلال :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- زيادة رأس مال البنك .
- المحافظة على السلامة المالية للأصول الموجودة في البنك.

و البنك التجاري يجب أن يتذكر إذن حاجته إلى السيولة و التي تعني قدرة البنك على مواجهة التزاماته بسرعة و دون خسارة تذكر ، و لعل السبب في ضرورة الالتزام بمبدأ السيولة ، هو النسبة المرتفعة لخصوم البنك إذا ما قورنت بأصوله النقدية.

5. ترتيب سيولة الأصول :

و لإحداث الموازنة بين السيولة و الربحية تأتي الخطوة النهائية و هي المتعلقة بترتيب سيولة الأصول، و هو ما نجده مطبقا في كل البنوك التجارية مع اختلاف ميزانية كل بنك و ظروفه و أوضاعه و السوق المصرفية التي يعمل فيها.

و هذه البنوك عادة ما تضع أصولها في صورة تظهر بها الأصول السائلة أولا ثم الأصول الأقل سيولة و هكذا و لعل الأصول الأكثر سيولة هي النقدية بالخزينة، و هي التي يستطيع البنك أن يتصرف فيها فورا عند طلب العملاء نقدا، و تعتبر ضمن الأصول الشديدة السيولة ، و يمكن ترتيب الأصول بالشكل التالي وفق مبدأ السيولة :

- المرتبة الأولى : الودائع النقدية لدى البنك التجاري.
- المرتبة الثانية : الأموال تحت التحصيل: و هي مجموعة الأرصدة التي تدين بها البنوك الأخرى للبنك التجاري و التي لم يستلمها البنك بعد.
- المرتبة الثالثة : القروض تحت الطلب: و هي قروض قصيرة الأجل (يوم ، أسبوع ... الخ) و هي قروض تقرضها البنوك التجارية إلى السماسرة و تجار الأوراق المالية.
- المرتبة الرابعة : الكمبيالات المخصومة: و هي الأوراق المالية و الكمبيالات التي تخصمها البنوك أو تعيد خصمها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرتبة الخامسة : الاستثمارات في الأوراق المالية.
- المرتبة السادسة : قروض العملاء : و التي يصعب تحويلها إلى نقد سائل.
- المرتبة السابعة : أصول أخرى مثل: الأصول الثابتة.

حيث أنه كلما زادت سيولة الأصل كلما قلت ربحيته ، فنجد هناك أصول لها طبيعة سائلة تصل فيها درجة السيولة إلى 100% مثل: النقدية و الآخر تنخفض فيه درجة السيولة ، و البنك التجاري بشكل عام يحاول أن يوفق بين كل البنود التي يحتفظ بها لتشمل درجات السيولة المختلفة و ذلك حتى يفي بمتطلبات عملائه الخاصة بسحب ودائعهم من ناحية و يفي بمتطلبات تحقيق الربحية المطلوبة التي يريد تحقيقها من ناحية أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الثاني :

مما لا شك فيه أن المخاطر المصرفية تؤثر سلبا بشكل أو بآخر على حجم استخدامات العمليات المصرفية للبنك التجاري، ما يتطلب منه استخدامات الاحتياطات اللازمة لذلك خاصة النقدية منها كالمحاولة للحفاظ على أموال المودعين و سلامة المركز المالي للبنك.

كذلك فيما يخص الحل المناسب لمخاطر السيولة هو ضرورة توفر سلطة نقدية تدعم الجهاز المصرفي بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من موجودات المصرف لغرض تحويلها إلى سيولة جاهزة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لدراسة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية * أم البواقـــي *

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الثاني : أهداف البنك و أهم الخدمات التي يقدمها

المبحث الثالث : تأثير مخاطر السيولة على القروض في المجمع الجهوي للاستغلال * أم البواقـي *

www.manaraa.com

الفصل الثالث : إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المبحث الأول : تقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الثاني : التعريف بالبنك .

المطلب الثالث : المبادئ التي يرتكز عليها البنك .

المبحث الثاني : أهداف البنك و أهم الخدمات التي يقدمها .

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية .

المطلب الثاني : أهداف البنك .

المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا : ماهية المجمع الجهوي للاستغلال

المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي رمزه 004 تم إنشاؤه سنة 1986 ، يشرف على إدارتها و مراقبة الوكالات و هي في المجموع تسع وكالات مقسمة على ولايتين هما ولاية أم البواقي و خنشلة.

يبلغ عدد الموظفين به 40 موظف منهم 20 دائمين و 20 مؤقتين و تتمثل وكالات هذا المجمع في :

وكالة أم البواقي (و هي وكالة رئيسية)	رمزها 324
وكالة عين مليلة	رمزها 322
وكالة عين البيضاء	رمزها 325
وكالة مسكيانة	رمزها 327
وكالة سوق نعمان	رمزها 331
وكالة عين فكرون	رمزها 332

أما بالنسبة لولاية خنشلة فتضم الوكالات التالية :

وكالة خنشلة (وكالة رئيسية)	رمزها 326
وكالة قايس	رمزها 339
وكالة ششار	رمزها 487

بالإضافة إلى إشراف المجمع على المركز الجهوي لصيانة و خدمات الإعلام الآلي و الذي يشرف على أربع مجمعات و هي بسكرة ، باتنة ، ورقلة ، تبسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : مهام و نشاطات المجمع الجهوي للاستغلال

من بين النشاطات التي يقوم بها المجمع ما يلي :

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية التابعة للمجمع و بين الهيئات المركزية التابعة لـ BADR .
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات و متابعة استقبالها.
- الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها المقدمة من طرف الوكالات.
- مراقبة و تسيير الحسابات حيث يتم تقديم الإحصائيات و الميزانيات بشكل شهري .
- إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي مختلف الوكالات.
- السهر على متابعة و تنفيذ و إدارة المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل : بناء وكالة جديدة و إعادة تجهيزها.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

تتواجد على مستوى المجمع تسع مصالح رئيسية هي :

1. **مصلحة الأمن و الوسائل العامة** : يسير هذه المصلحة رئيس مصلحة مسؤول على مايلي:

- متابعة و مراقبة ميزانيتي التسيير و التجهيز للمجمع و الوكالات التابعة .
- تسيير مخزون المواد الاستهلاكية (أقلام ، الورق ...).
- تحسين جودة المباني الإدارية و السكنية التابعة للبنك.
- صيانة الممتلكات المنقولة و العقارية ذات الطابع المهني أو الاجتماعي .
- التكفل بمختلف مصاريف المجمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. **مصلحة التحصيل** : تختص هذه المصلحة بـ :

- متابعة تنفيذ قرارات العدالة الصادرة لمصلحة البنك.
- تقييم السهام الموكلة للمحامين و المستشارين و أعوان العدالة (موثق ، محضر قضائي خبير محافظ ، خبير قضائي).
- متابعة تحصيل تعويضات صندوق الضمان.
- إعداد تقارير للمصالح العليا المختصة.

3. **مصلحة الإعلام الآلي** : و تتكفل هذه المصلحة بما يلي :

- تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع و كذا للوكالات.
- التمويل الدوري لقطع الغيار المستهلكة الخاصة بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للوكالات و المجمع.
- التدخلات في عين المكان ، و صيانة العمليات من ناحية البرامج أو العتاد.
- التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

4. **مصلحة متابعة الأخطار** : هي هيئة مكلفة بمتابعة التزامات البنك حيث تضطلع بما يلي:

- متابعة القروض الممنوحة إلى الزبائن تقنيا ، و ذلك بالتنقل إلى مكان التمويل و معاينة وجود العتاد الممول.
- التنسيق مع مجموع الوكالات التابعة لها للحرص على حسن سيرورة المشاريع الممولة.

5. **مصلحة القروض** : تعمل على ما يلي :

- دراسة ملفات طلب القروض.
- دراسة المخاطر.
- منح الموافقة النهائية للطلب على القروض.

6. **المصلحة الإدارية** : تقوم هذه المصلحة بما يلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تسيير الموارد البشرية.
- ضمان الأمن للمصالح المادية و الشخصية و للوكالات التابعة.
- متابعة الإحصاءات و التكفل بعملية الجرد المادي.
- متابعة و مراقبة و دراسة ميزانية البنك ، و إعداد الميزانيات التقديرية .

7. **مصلحة القانون و المنازعات** : مهمتها :

- الإشراف و مساعدة الوكالات في المجال القانوني ، و الدفاع على مصالح البنك أمام الغير .
- التكفل بملف المنازعات المتعلق بالمجمع و كذا بالوكالات التابعة له.
- مراقبة احترام التصريح بالممنوعين من استعمال الشيكات بالنسبة للعملاء.

8. **مصلحة الأرشيف** : تقوم بتكوين و إعداد الوثائق الخاصة بالمجمع و كذا الوكالات الأخرى و المتمثلة في :

- النصوص التشريعية.
- قوانين البنك المركزي.
- تسيير أرشيف المجمع و الوكالات التابعة له.
- إعداد التقارير للهيئات العليا.

9. **مصلحة المحاسبة** : تعتبر مصلحة المحاسبة من المصالح الهامة في المجمع ، حيث يتم على مستوى هذه المصلحة تحويل البيانات المالية إلى معلومات مرتبة و نافعة ، تساعد الإدارة عند الاطلاع عليها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، كما أن مصلحة المحاسبة تعتمد في عملها على السرية المهنية.

شكل رقم ( ) : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

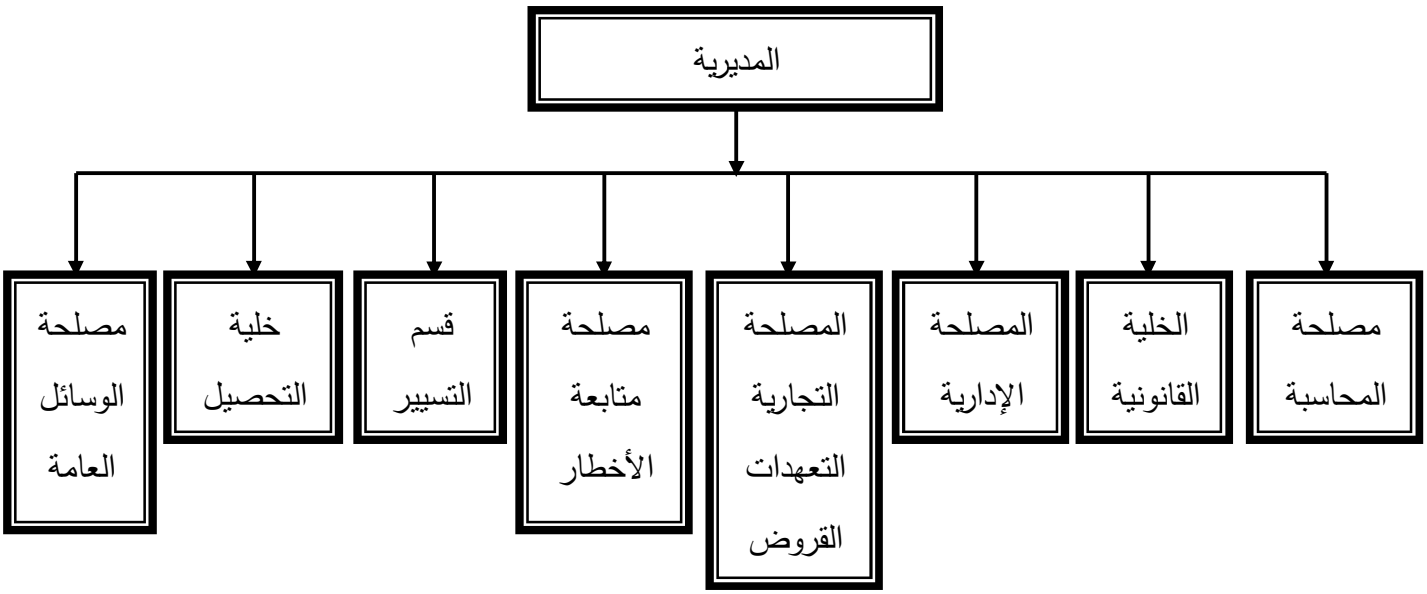

المصدر : وثائق من المجمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

لقد تم التطرق في الدراسة النظرية إلى أهم أنواع القروض التي تمنحها البنوك التجارية و إلى السيولة المصرفية، و كذلك إلى أهم السياسات و الإجراءات المناسبة و الطرق الكفيلة لمعالجة مخاطر السيولة .

أما من الجانب التطبيقي نحاول إسقاط ظاهرة تأثير مخاطر السيولة على القروض في بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

و تم تقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى ثلاث مباحث و التي تحتوي على :

- ✓ المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية.
- ✓ المبحث الثاني : أهداف البنك و أهم الخدمات التي يقدمها.
- ✓ المبحث الثالث : تأثير مخاطر السيولة على القروض في المجمع الجهوي للاستغلال * أم البواقي *.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعتبر بنك الفلاحة و التنمية الريفية من أهم و أكبر البنوك الجزائرية في تمويل النشاط الاقتصادي عامة و الفلاحي خاصة ، و ذلك عن طريق تحقيق الشروط الملائمة للممارسة العمل المصرفي ،حسب ما يفرضه المحيط المصرفي في شكله الجديد .

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و مراحل تطوره

و نتناول فيه ما يلي[1] :

أولا : نشأة البنك

تم إنشاء بنك الفلاحة و التنمية الريفية بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 ، تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري ، حيث نشر القرار في الجريدة رقم 11 في 16 مارس 1982 و حدد قانونه الأساسي ، و قد ظهر هذا البنك في هذه الفترة لأسباب عدة نذكر منها :

- المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي و زيادة مردوديته و بالتالي تحقيق الأمن الغذائي للبلاد ، و رفع مستوى معيشة سكان الأرياف .
- دعم نشاطات الصناعات التقليدية و الحرفية و تمويل المؤسسات الفلاحية و احتياجات القطاع الفلاحي من بناء السدود و حفر الآبار ، استصلاح الأراضي إضافة إلى قطاع الصيد البحري و الغابات .

[1] www.badrbank.net

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : مراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية

مر بنك الفلاحة و التنمية الريفية بعدة مراحل و تتمثل في :

- المرحلة الأولى : 1982 –1990 :

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي و العمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي .

- المرحلة الثاني : 1991–1999 :

تمكن البنك خلال هذه الفترة من توسيع نشاطه ، ليشمل قطاعات أخرى من الاقتصاد الوطني ، كما شهدت المرحلة إدخال و تعميم استخدام الاعلام الآلي حيث في :

- 1991 : تم الانخراط في SWIFT*[1]لتسهيل معالجة و تنفيذ عمليات التجارة الخارجية .1992 : تم وضع نظام SYBU يساعد على سرعة أداء العمليات المصرفية من خلال ما يسمى بـ " télétraiment " إلى جانب تعميم استخدام الإعلام الآلي في كل عمليات التجارة الخارجية .
- 1993 : إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات المصرفية .
- 1994 : ظهور خدمة جديدة تتمثل في بطاقة السحب بدر .
- 1995 : إدخال نظام المعالجة عن بعد لجميع العمليات المصرفية في وقت حقيقي.
- 1998 : بدء العمل ببطاقة السحب بين البنوك (CIB) .

---

* (society for world enter-bankfinancialtelecommunication) هو النظام المركزي العالمي لتنفيذ الحوالات المالية المتبادلة بين البنوك العالمية الكترونيا و ذلك باعتماد مقاييس دولية و من خلال رمز محدد لكل بنك في مدة لا تتجاوز 24 ساعة في الحالات العادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرحلة الثالثة : 2000 –2004 :

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية في تعميم الاستثمارات المنتجة و دعم برامج الإنعاش الاقتصادي ، و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و مختلف القطاعات الاقتصادية ، و تم تحقيق نتائج هامة نوردها فيما يلي :

- 2000 : القيام بفحص دقيق لنقاط القوة و نقاط الضعف في سياسته مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.
- 2001 : قيام البنك بالتطهير المالي و المحاسبين و العمل على تقليص مدة العمليات المصرفية اتجاه الزبائن ،و كذلك حقق مفهوم البنك المجالس مع الخدمات المصرفية .
- 2004 : تميزت بإدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية و تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة ، و هو يعتبر انجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر ، كما تم العمل على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية المرتبطة ببطاقات الدفع .

- المرحلة الرابعة : 2005 إلى يومنا هذا .

خلال هذه المرحلة تم إعادة تخصيص البنك في الميدان الفلاحي ، تمويل مختلف النشاطات و المجالات المتعلقة به .

من خلال تعرضنا لمراحل تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، نستطيع أن نقدمه في نقاط رئيسية هي :

- يعتبر البنك الأول في ترتيب البنوك التجارية ؛
- استعماله لنظام swift منذ سنة 1991 ؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- استعماله لنظام الإعلام الآلي في مختلف عمليات التجارة الخارجية ؛
- الشبكة الأكثر كثافة ؛
- بنك شامل يمول مختلف القطاعات الاقتصادية ؛
- أول بنك جزائري يطبق مفهوم بنك المجالس مع خدمات مشخصة ؛
- ترتيب القروض الوثائقية في مدة 24 ساعة .

المطلب الثاني : التعريف بالبنك

بنك الفلاحة و التنمية الريفية " BADR "*[1] هيئة تنتمي إلى القطاع العمومي ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال في التسيير ، يرمي إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي و ترقية العالم الريفي ، و بما أن البنك أصبح مؤسسة تجارية بعد صدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 الذي ألغي من خلال نظام التخصص أصبح يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ، كما يعتبر البنك صاحب أكبر شبكة بنكية في الجزائر ، فهو يحتوي أكثر من 300 وكالة ، و 31 مجموعة جهوية محلية ، و يقوم بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوظيفتين أساسيتين هما :

- بنك التنمية الذي ينفذ مخططات و برامج التنمية ؛
- بنك إيداع و توزيع الاعتمادات .

و بفضل الخبرة التي اكتسبها البنك أصبح البنك يتميز بما يلي :

- بنك يمول الاقتصاد الوطني : بحيث لم يعد مختص في خدمة القطاع الفلاحي الخاص فقط ، بل امتد إلى تمويل كل النشاطات ؛
- بنك متكامل : حيث يساهم البنك في تحقيق العمليات البنكية المتعلقة بتمويل الاستغلال هذا ما يكسبه رأس مال تقني و متكامل ؛

*Banque d'agriculture et du développement rural

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بنك قريب من الزبائن : و هذا بفضل شبكته المنتشرة بالتراب الوطني ؛
- بنك يسعى إلى تحقيق أحسن الخدمات : و هذا عن طريق تكنولوجيا و نظام معلومات بين الوكالات ، مما يسمح للبنك القيام بخدمات مصرفية فورية ، و كذا تحقيق مشروع BADR-CONSULT الذي يسمح للزبائن الاطلاع عن بعد على حسابه بالبنك و متابعة عملياته المصرفية مع البنك .

المطلب الثالث : المبادئ التي يرتكز عليها البنك

- مبدأ الاستغلال : عن طريق الاهتمام بالزبون بحسن استقباله و تقدم الخدمات له و جميع المعلومات الصحيحة و الدقيقة لكي يكون على دراية بالساحة الاقتصادية ؛
- مبدأ القرض و المخاطرة : على البنك أن يكون حريص على أموال المودعين له لكي يكون على مستوى الثقة و الالتزام بإعادة الحق إلى أهله ؛
- مبدأ السيولة النقدية : يتعامل البنك بأموال المودعين ؛ فإذا أرادوا سحبها عليه أن يكون حاضرا بطلباتهم (المال النقدي الجاهز) ؛
- مبدأ الخزينة : يتمثل في ضرورة وجود نسبة معينة من الأموال في خزينة البنك المركزي ؛
- مبدأ الأمن : يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية و إدخال أمواله تفاديا للمخاطرة كالسرقة ، فعلى البنك أن يلتزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات و غيرها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : أهداف البنك و أهم الخدمات التي يقدمها

و نتطرق فيه إلى :

المطلب الأول : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

شكل رقم (07) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية

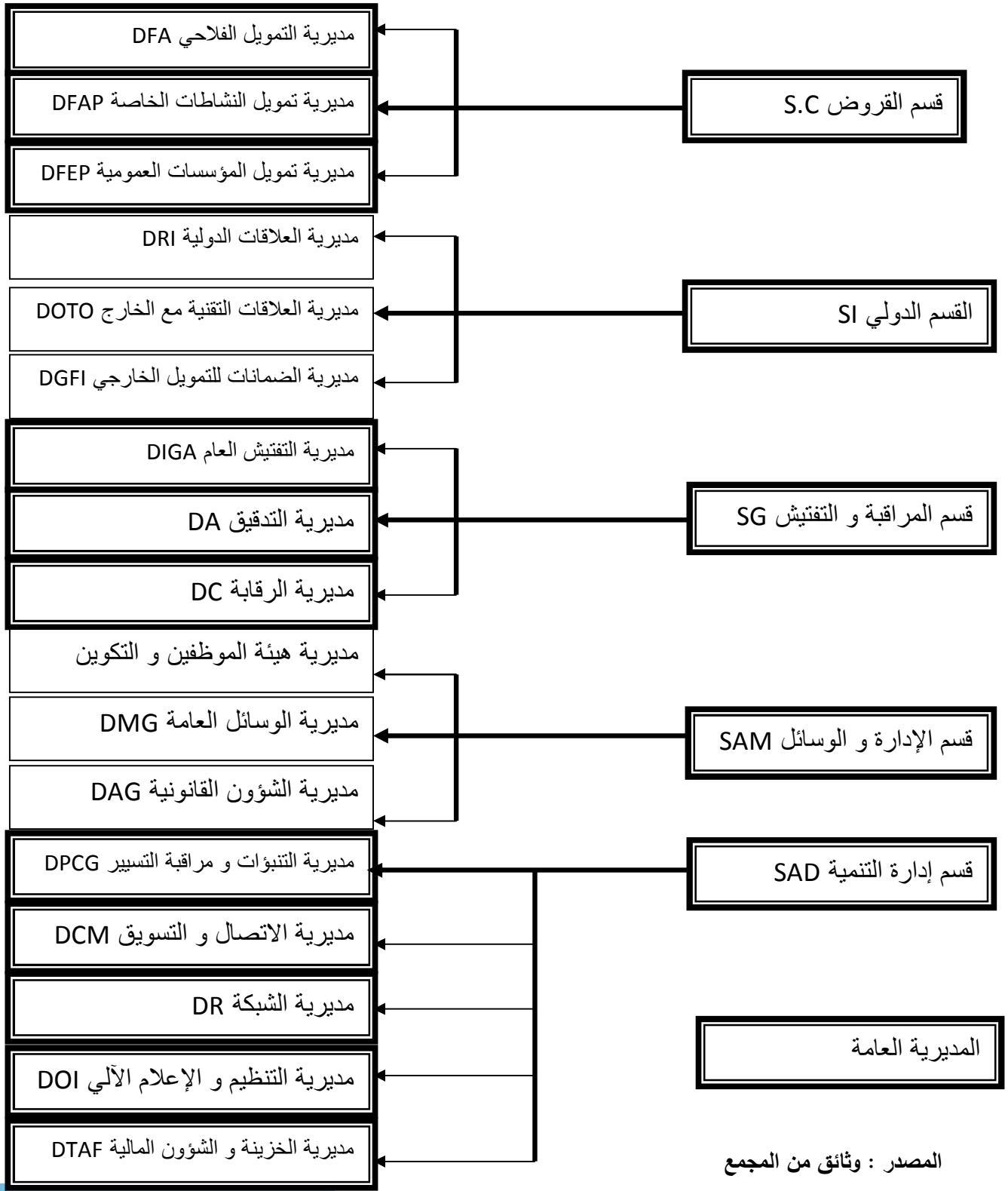

المصدر : وثائق من المجمع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني : أهداف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

تتمحور أهداف البنك في النقاط الرئيسية التالية :

- مساهمة البنك في سياسة التنمية و تجديد القطاع الفلاحي بإدخال التحسينات عليه و الاستثمار في النشاطات الأكثر مردودية ؛
- تحسين نوعية وجودة الخدمات ؛
- توسيع و تنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة ؛
- يهدف البنك إلى المنافسة مع البنوك الأخرى في مجال تقديم الخدمات و تحسين ظروف العمل و توفير أحسن الخدمات للعميل ؛
- إيجاد سياسة أكثر فعالية في جميع الموارد.

المطلب الثالث : الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يقدم بنك الفلاحة و التنمية الريفية مجموعة من الخدمات متمثلة في :

1. حسابات إيداع لأجل : حساب غير مقيد بسندات بنكية ، و موجه لأشخاص طبيعيين و معنويين .
2. حسابات الأموال بالعملة الصعبة : يوضع تحت تصرف العميل في كل وقت بنسبة فائدة حسب الشروط العامة للبنك .
3. حسابات الأموال بالعملة المحلية : يقدر المبلغ بـ 1000 دج على الأقل بمعدل فائدة ثابتة تدفع في آخر المدة الزمنية المحددة من طرف البنك .
4. سندات الصندوق : هو إيداع بأجل موجه للأشخاص الطبيعيين و المعنويين و المبلغ الأدنى بـ 1000 دج بفائدة متغيرة .
5. بطاقة بدر : هذه البطاقة تسمح نقدا عن طريق موزعات أوتوماتيكية متوفرة لدى الوكالات الجزائرية ، و من فوائد هذه البطاقة :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-تسهيل عملية السحب و التي تسمح لصاحبها 24 سا / 24 سا و حتى في الأعياد و أيام العطل إضافة إلى تجنب الانتظار عند الشباك ؛

- معالجة العمليات البنكية عن بعد و في أوقاتها الحقيقية ؛
- تسهيل تغير الحسابات عن بعد ؛

6. دفتر التوفير لبنك بدر : في إطار تشجيع التوفير و الادخار يقوم البنك بفتح دفاتر للأشخاص تسجل فيها مختلف عمليات السحب و الإيداع .

7. تمويل الاستثمارات :

- تمويل قطاع الصيد البحري : يمول قطاع الصيد البحري و تربية الأسماك على شكل قروض متوسطة الأجل (7 سنوات بفائدة سنوية تقدر بـ 6.5%) .
- تمويل قطاع الصحة : مثل عيادة طبية و صيدليات و ذلك بشكل قروض لمدة 5 سنوات بمعدل فائدة سنوية 3.5% و ذلك في المناطق الريفية ؛
- تمويل المشاريع الاستثمارية : و المتمثلة في التجارة و سيارات الإسعاف و الصناعات الصغيرة و هذا التمويل يكون في شكل قروض لمدة 3 سنوات ؛
- تمويل مشاريع التنمية الريفية : مثل تمويل قطاع النقل ، و تدعيم مشروع تربية الحيوانات و المشاريع الزراعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث : تأثير مخاطر السيولة على القروض في المجمع الجهوي للاستغلال * أم البواقي *

المطلب الأول : حساب خطر السيولة في المجمع الجهوي للاستغلال

قبل التطرق إلى السيولة و تأثيرها على القروض لا بد أولا تقديم البنك محل الدراسة المجمع الجهوي للاستغلال * أم البواقي *.

أولا : ماهية المجمع الجهوي للاستغلال

المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي رمزه 004 تم إنشاؤه سنة 1986 ، يشرف على إدارتها و مراقبة الوكالات و هي في المجموع تسع وكالات مقسمة على ولايتين هما ولاية أم البواقي و خنشلة.

يبلغ عدد الموظفين به 40 موظف منهم 20 دائمين و 20 مؤقتين و تتمثل وكالات هذا المجمع في :

وكالة أم البواقي (و هي وكالة رئيسية)	رمزها 324
وكالة عين مليلة	رمزها 322
وكالة عين البيضاء	رمزها 325
وكالة مسكيانة	رمزها 327
وكالة سوق نعمان	رمزها 331
وكالة عين فكرون	رمزها 332

أما بالنسبة لولاية خنشلة فتضم الوكالات التالية :

وكالة خنشلة (وكالة رئيسية)	رمزها 326
وكالة قايس	رمزها 339
وكالة ششار	رمزها 487

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى إشراف المجمع على المركز الجهوي لصيانة و خدمات الإعلام الآلي و الذي يشرف على أربع مجمعات و هي بسكرة ، باتنة ، ورقلة ، تبسة.

ثانيا : مهام و نشاطات المجمع الجهوي للاستغلال

من بين النشاطات التي يقوم بها المجمع ما يلي :

- يلعب دور الوسيط بين الوكالات المحلية التابعة للمجمع و بين الهيئات المركزية التابعة لـ BADR .
- مراقبة اليوميات المحاسبية للوكالات و متابعة استقبالها.
- الموافقة النهائية على طلبات منح القروض بمختلف أشكالها المقدمة من طرف الوكالات.
- مراقبة و تسيير الحسابات حيث يتم تقديم الإحصائيات و الميزانيات بشكل شهري .
- إعداد أجور الموظفين بالإضافة إلى أجور مستخدمي مختلف الوكالات.
- السهر على متابعة و تنفيذ و إدارة المشاريع الاستثمارية الكبرى مثل : بناء وكالة جديدة و إعادة تجهيزها.

ثالثا : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال

تتواجد على مستوى المجمع تسع مصالح رئيسية هي :

1. **مصلحة الأمن و الوسائل العامة** : يسير هذه المصلحة رئيس مصلحة مسؤول على مايلي:
   - متابعة و مراقبة ميزانيتي التسيير و التجهيز للمجمع و الوكالات التابعة .
   - تسيير مخزون المواد الاستهلاكية (أقلام ، الورق ...).
   - تحسين جودة المباني الإدارية و السكنية التابعة للبنك.
   - صيانة الممتلكات المنقولة و العقارية ذات الطابع المهني أو الاجتماعي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- التكفل بمختلف مصاريف المجمع.

2. **مصلحة التحصيل** : تختص هذه المصلحة بـ :

- متابعة تنفيذ قرارات العدالة الصادرة لمصلحة البنك.
- تقييم السهام الموكلة للمحامين و المستشارين و أعوان العدالة (موثق ، محضر قضائي خبير محافظ ، خبير قضائي).
- متابعة تحصيل تعويضات صندوق الضمان.
- إعداد تقارير للمصالح العليا المختصة.

3. **مصلحة الإعلام الآلي** : و تتكفل هذه المصلحة بما يلي :

- تسيير أجهزة الإعلام الآلي التابعة للمجمع و كذا للوكالات.
- التمويل الدوري لقطع الغيار المستهلكة الخاصة بتسيير أجهزة الإعلام الآلي للوكالات و المجمع.
- التدخلات في عين المكان ، و صيانة العمليات من ناحية البرامج أو العتاد.
- التنسيق مع المصالح المختصة حول التسيير الحسن لشبكة الاتصال.

4. **مصلحة متابعة الأخطار** : هي هيئة مكلفة بمتابعة التزامات البنك حيث تضطلع بما يلي:

- متابعة القروض الممنوحة إلى الزبائن تقنيا ، و ذلك بالتنقل إلى مكان التمويل و معاينة وجود العتاد الممول.
- التنسيق مع مجموع الوكالات التابعة لها للحرص على حسن سيرورة المشاريع الممولة.

5. **مصلحة القروض** : تعمل على ما يلي :

- دراسة ملفات طلب القروض.
- دراسة المخاطر.
- منح الموافقة النهائية للطلب على القروض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. **المصلحة الإدارية** : تقوم هذه المصلحة بما يلي :

- تسيير الموارد البشرية.
- ضمان الأمن للمصالح المادية و الشخصية و للوكالات التابعة.
- متابعة الإحصاءات و التكفل بعملية الجرد المادي.
- متابعة و مراقبة و دراسة ميزانية البنك ، و إعداد الميزانيات التقديرية .

7. **مصلحة القانون و المنازعات** : مهمتها :

- الإشراف و مساعدة الوكالات في المجال القانوني ، و الدفاع على مصالح البنك أمام الغير .
- التكفل بملف المنازعات المتعلق بالمجمع و كذا بالوكالات التابعة له.
- مراقبة احترام التصريح بالممنوعين من استعمال الشيكات بالنسبة للعملاء.

8. **مصلحة الأرشيف** : تقوم بتكوين و إعداد الوثائق الخاصة بالمجمع و كذا الوكالات الأخرى و المتمثلة في :

- النصوص التشريعية.
- قوانين البنك المركزي.
- تسيير أرشيف المجمع و الوكالات التابعة له.
- إعداد التقارير للهيئات العليا.

9. **مصلحة المحاسبة** : تعتبر مصلحة المحاسبة من المصالح الهامة في المجمع ، حيث يتم على مستوى هذه المصلحة تحويل البيانات المالية إلى معلومات مرتبة و نافعة ، تساعد الإدارة عند الاطلاع عليها في اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب ، كما أن مصلحة المحاسبة تعتمد في عملها على السرية المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (08) : الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي

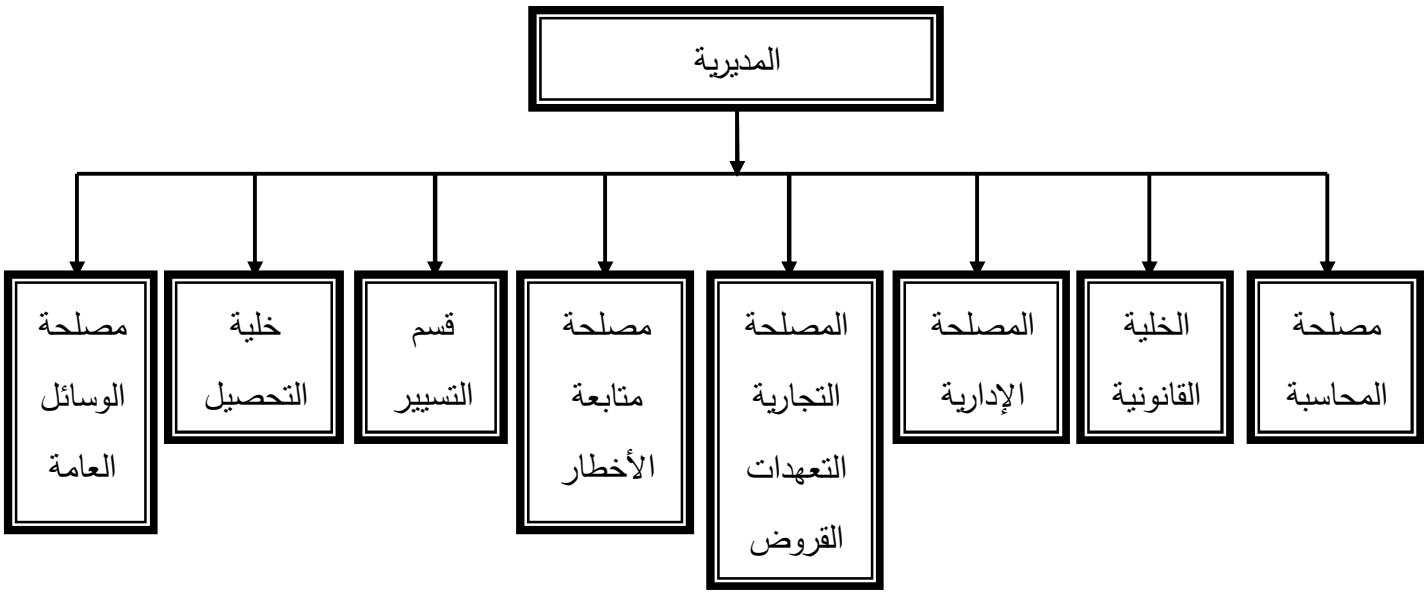

المصدر : وثائق من المجمع.

نسب السيولة : تستخدم للحكم على مدى قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية قصيرة الأجل ، و بالتالي فهي وسيلة لدراسة الوضعية المالية و قدرة البنك على السداد في الأجل القصير (توازن مالي على المدى القصير) و تقاس سيولة المؤسسة من خلال النسب التالية :

1. نسبة السيولة العامة= الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل.
2. نسبة السيولة المنخفضة = أصول متداولة – المخزون / ديون قصيرة الأجل.
3. نسبة السيولة الجاهزة = النقديات (أموال جاهزة) / ديون قصيرة الأجل.

و فيما يلي شرح مفصل لهذه العناصر :

- الأصول المتداولة : تضم هذه المجموعة كل عناصر الاستخدامات التي تكون درجة سيولتها أقل من سنة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الأصول الثابتة : يندرج ضمن هذه المجموعة كل عناصر الاستثمارات التي تكون درجة سيولتها أكبر من سنة؛

هذا في جانب الأصول للميزانية.

أما جانب الخصوم فيتكون من :

- الأموال دائمة : تضم كل الموارد التي تتعدى درجة سيولتها سنة؛
- الديون قصيرة الأجل : تشمل عناصر الخصوم التي تكون درجة استحقاقها أقل من سنة و تضم كل حسابات الديون.

من خلال هذه العناصر يمكن إعداد الميزانية المالية الذي يكمن هدفها الرئيسي في إظهار الممتلكات البنك و تقييم خطر عدم سيولته و يقصد بالسيولة قدرة البنك على مواجهة ديونه قصيرة الأجل بواسطة أصوله المتداولة لتحليل السيولة تعتمد الميزانية المالية في التحليل على عامل الزمن

(مبدأ السنوية) و الذي يترجم بدرجة السيولة المتصاعدة في جانب الأصول و درجة الاستحقاق المتصاعدة بالنسبة للخصوم.

أي المقارنة بين درجة سيولة الأصول و درجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب العسر المالي ، فهو يعبر عن البنية المالية للبنك أثناء عملية التحليل المالي ، و فيما يلي شكل مبسط عما سبق :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (09) يمثل سيولة و استحقاق حسابات الميزانية

الأصول	الخصوم
حساب 02	حساب 01
حساب 03	حساب 05
حساب 04	
سيولة الأصول	استحقاق الخصوم

+ ↓ (الأصول)

+ ↓ (الخصوم)

المصدر : من إعداد الطالبة.

و من هنا يمكن إظهار الميزانية المالية و لقلة المعلومات المقدمة من طرف المجمع الجهوي للاستغلال ، و ذلك لعدة أسباب منها عدم توفر الميزانية لدى المجمع لأنها قدمت للبنك الجزائري ، كذلك هناك من يقول عدم توفرها و ذلك للسرية المهنية وعدم قدرة المجمع عن الإفصاح أكثر وإعطاء معلومات كاملة حاولت قدر المستطاع أن أتحصل على معلومات و أشكل منها ميزانية قد تساعدني و لو بقليل في حساب نسب سيولة المجمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (01) : يمثل ميزانية مالية.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
أصول ثابتة		***أموال دائمة***	
أراضي	120000	أموال جماعية	924800
مباني	72800	احتياطات	798000
معدات و أدوات صناعية	840000	مخصص التكاليف و الأخطار	633200
معدات نقل	862300	دائنو الاستثمارات	73200
معدات مكتب	93400		
مخزون الأمان	832000		
مجموع 01	***2820500***	***مجموع 02***	***2429200***
أصول متداولة		***ديون قصيرة الأجل***	
بضائع	923000	موردون	1367744
مواد و لوازم	88000	تسبيقات تجارية	1366606
تموينات أخرى	890000	سلفيات مصرفية	1370873
منتجات نصف مصنعة	183400	نتيجة الدورة	1363477
منتجات مصنعة	276000		
الزبائن	532000		
البنك	830000		
الصندوق	733000		
بنوك الحسابات الجارية	622000		
مجموع 01	**5077400**	**مجموع 02**	**5468700**
المجموع العام	**7897900**	**المجموع العام**	**7897900**

المصدر : من إعداد الطالبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حساب نسب السيولة :

1. نسبة السيولة العامة : الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل

%92.84 = 5468700 / 5077400

هذه النسبة مرتفعة المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل و هي تبين درجة سيولة الأصول المتداولة مقارنة بالخصوم المتداولة و كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على وجود سيولة كبيرة تحمي البنك من خطر عدم السداد.

2. نسبة السيولة المنخفضة : أصول متداولة – المخزون / ديون قصيرة الأجل.

%77.63 = 5468700 / 83200 – 5077400

تتميز باستبعادها للمخزون باعتباره يتطلب وقت ليتحول إلى نقدية جاهزة إضافة إلى خطر تدني قيمته.

3. نسبة السيولة الجاهزة : النقديات / ديون قصيرة الأجل.

النقديات : البنك + الصندوق + بنوك الحسابات الجارية

830000 + 733000 + 622000 = 2185000 دج.

%39.95 = 5468700 / 2185000

أي أن المجمع لديه أموال جاهزة تقدر بـ : 39.95% و هي نسبة قليلة جدا.

هذه النسب الثلاثة ما هي إلا مؤشرات فقط للحساب و لا يمكن الاعتماد عليها للحكم على وضعية المجمع و مركزه المالي و مدى توفره على السيولة المطلوبة و قدرته على الوفاء لالتزاماته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و من هنا يمكن القول أن لو توفرت المعلومات الكافية لقمنا بتحليل أكثر دقة و شامل و لأن المعلومات المقدمة من طرف المجمع قليلة جدا و لا تساعدنا في التحليل و الحساب لا نستطيع أن نحكم على سيولة المجمع من خلال هذه المعلومات فقط.

و أن السيولة مشكل يومي و دائم في البنك و ذلك لعدم القدرة على التنبؤ بطلبات السحب و الإيداع من طرف الزبائن ، لذا على البنك أن يحتاط دائما بقدر معقول من السيولة لمواجهة هذه الطلبات.

المطلب الثاني : دراسة وضعية منح القروض في المجمع الجهوي للاستغلال

تعتبر القروض من أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك ، إذ تمثل الجانب الأكبر من الأصول في حين يمثل العائد الذي ينتج عنها الجانب الأكبر من الإيرادات لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول من خلال وضع إستراتيجية ملائمة تضمن سلامتها

و على المقترض الذي يرغب في الحصول على القرض أن يتجه إلى أقرب وكالة إليه و ذلك لتقريب الخدمة من الزبون.

و يقدم للزبون ما يلي :

- ملف طلب القرض؛
- إعداد محضر حول المشروع الذي سيقوم به؛
- فتح حساب على مستوى الوكالة؛
- موقع المشروع و الترخيص بممارسة؛
- المشروع له سيرورة أولا؛
- الضمانات : لأن أي مشروع فيه نسبة من الخطر؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- كشف الضرائب و السجل التجاري؛
- الميزانية التقديرية خمس سنوات الأخيرة؛
- جدول حسابات النتائج خمس سنوات؛
- ميزانية جبائية ثلاث سنوات الأخيرة؛
- شهادة الانتساب للصندوق الوطني للتأمين لغير الأجراء؛
- شهادة الانتساب للصندوق الوطني للتأمين على العمال الأجراء.

و هذا بمثابة ملف و إجراءات تمهيدية قبل الموافقة على منح القرض لأن هناك عوامل و اعتبارات أخرى لا بد من دراستها قبل منح القرض نتناولها فيما بعد.

و بذلك يمكن حصر العوامل الأساسية الواجب أخذها في الحسبان عند دراسة و تحليل طلب الحصول على قرض من البنك في عدة عوامل كالمقدرة و السمعة و القدرة على توليد الدخل و الظروف الاقتصادية التي تؤثر على منح الائتمان حاليا و مستقبلا و فيما يلي إيضاح لهذه العوامل :

1. المقدرة الافتراضية لطالب الائتمان :

لا تهتم البنوك فقط بالمقدرة على السداد لطالب القرض و إنما أيضا بأهليته و قدرته على الاقتراض.

2. السمعة :

حرص العميل على سداد التزاماته و تمسه التام بشروط الاتفاق ، و يمتلك مجموعة من الصفات كالأمانة و الحكمة ، و لكن على أي الأحوال يصعب التحقق التام من هذه الصفات وفقا لمعايير موضوعية و لكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك و تصرفات طالب القرض و تعاملاته السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. المقدرة على توليد الدخل :

حيث من المنتظر دفع القرض من الأرباح المستقبلية ، و بالتالي من الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد الأرباح في المستقبل.

4. الظروف الاقتصادية :

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

و البنوك تعتبر أن الضمان ما هو إلا وسيلة لتعويض النقص أو عدم كفاية الأرباح و الأهم هو مدى نطاق البحث و التحري عن طالب القرض ، حيث يختلف مجال و مدى البحث و التحري عن طالب القرض وفقا لعدد من العوامل و التي من أهمها حجم و مدة القرض ، القائم و التقارير المالية للمنظمة ، الضمانات المقدمة ، التعاملات السابقة مع طالب القرض و ذلك لجمع المعلومات التي تساعد في تقييم سمعة طالب القرض و قدرته على الوفاء بالتزاماته.

و فيما يلي توضيح شامل عن أهم الخصائص و العناصر الأساسية التي لا بد أن تتوفر في العناصر الأساسية للعملية الائتمانية و أهم هذه العناصر هي : الزبون و المصرف و القرض و هي :

1- العناصر الخاصة بالزبون :

أ. خصائص شخصية المقترض أو الزبون : و هي تشير إلى استقامة الزبون و مدى الثقة به ، كما ينبغي على المحلل المالي الموجود في البنك أن يقوم بتقييم سلامة المركز المالي للزبون و رغبة في التسديد، أما إذا كانت هناك شكوك خطيرة تجاه القرض فينبغي عندها رفض تقديم طلب القرض، و بالأساس يتطلب معرفة توافر العناصر الأخلاقية في قرار الإقراض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. رأس المال : و يشير إلى ثروة الزبون المقاصة بسلامة مركزه المالي و المكانة السوقية له ، كما يتطلب ملاحظة كيفية بقاء هل تستطيع الشركة أو الفرد الصمود و مواجهة حالات التدهور في المركز المالي باعتبار أن رأس المال يعتبر هو الدعامة الأساسية و الذي يساعد على التخفيف من الخسائر مما يضعف مع ذلك احتمالات حالات حصول الإفلاس.

ج. قدرة الزبون: وتشير إلى أن العميل له قدرة على الاستدانة من المصرف و تختلف من عميل لآخر، و أن يتوفر في المشروع الذي يزاوله تدفقات نقدية واضحة و كذلك مصادر نقدية بديلة لغرض تسديد الديون ، كما ينبغي على الفرد أن يكون قادرا على توليد دخل من خلال الأنشطة التجارية التي يزاولها.

د. الضمان الإضافي : و هو المصدر الثانوي للمقترض في التسديد أو الضمان في حالة الفشل في امتلاك موجودات يستطيع المصرف الاستيلاء عليها و تحويلها إلى سيولة عند تقصير المقترض هو أمر يقلل في الخسارة و لكنه لا يبرر القيام بتسليف مبلغ عند اتخاذ القرار الائتماني في الأصل.

هـ. الظروف : و هي تشير إلى البيئة الاقتصادية أو ما يخص الصناعة من عوامل تجهيز و إنتاج و توزيع مؤثرة في عمليات الشركة و تتباين مصادر التسديد النقدي

2- العناصر الخاصة بالمصرف :

و يشار إلى القضايا المتعلقة بأنشطة المصرف منها درجة السيولة و التي تتمثل في حجم الأموال النقدية المتوفرة في خزائن المصرف و في المصارف المتعاملة و أيضا في خزائن البنك المركزي ، و كذلك في حوالات الخزينة و التي بإمكانها أن تتحول إلى سيولة بسرعة و بدون خسائر تذكر ، كما أنها تحقق للمصرف العائد المطلوب الحصول عليه.

3- العناصر الخاصة بالقرض :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- *مبلغ القرض :*

تضع المصارف ضمن اهتماماتها التأكد من كفاية مبلغ القرض للغرض الذي يرغب الزبون تمويله ، و حتى لا تواجه المصارف بطلبات اقتراض لا تستطيع تلبيتها ، كما تواجه المصارف بعض المخاطر و بالأخص إذا كان حجم القرض كبير عن حد معين لكن المصارف عالجت هذه الحالة من خلال مشاركة المصارف الأخرى في تمويل القرض الكبير و ذلك لتوزيع المخاطر.

و على هذا الأساس فإن المصارف مدعوة لأن يكون لديها نظام استعلام مصرفي كفؤ و تتوفر فيه معلومات مناسبة و بيانات دقيقة أي يكون لديه شفافية و إفصاح عاليين من أجل اتخاذ القرار الائتماني بشكل دقيق و سليم.

- *الغرض من القرض :*

و هي المعرفة الدقيقة على ما ينوي الزبون عمله بالمبالغ المفترضة و عليه ينبغي أن لا يكون هناك تعارض بين غرض القرض و السياسات المالية و النقدية التي ترغب الحكومة في تحقيقها ، كما ينبغي أن يكون الغرض مشروعا قانونيا و متفقا و الغايات التي يقدم المصرف قروضا من أجلها، و أيضا ينبغي تحديد المجال الذي يستخدم فيه القرض و الحكم على منح هذا القرض من عدمه.

- *مصدر سداد القرض :*

ينبغي مصدر السداد المباشر للقرض و الذي يعتبر من المؤشرات المهمة ، كما أن المصرف يصر على معرفة مصادر الوفاء لدى المقترض و إذا كان القرض في نهاية الدورة التجارية لذا ينبغي التأكد من قدرة الزبون على إتمام هذه الدورة بنجاح ، أما إذا كان التسديد سيتم من الفائض النقدي المحقق من تشغيل أصل ثابت ممول من القرض ففي هذه الحالة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينظم التسديد ليكون في مواعيد تحقق هذه الفوائض و بدفعات دورية تتناسب و هذه الفوائض، أي كلما كان التسديد من مصادر النشاط للزبون كان أفضل.

- *مدة القرض :*

أن المصارف عادة تفضل القروض قصيرة الأجل ذات التصفية الذاتية و ذلك بحكم تركيبة مواردها ، و تكون مخاطرها أقل ، و عوائدها أقل أيضا لكن عندما يكون استحقاق القرض طويل أو متوسط ستكون المخاطر أعلى مع عوائد أعلى.

- *طريقة سداد القرض :*

ينبغي تحديد ووضع برنامج سداد القرض لمعرفة هل سيتم سداده دفعة واحدة أم على دفعات أو في نهاية المدة مع منح حوافز في حالة قيام الزبون بتسديده خلال مدة أقل.

- *نوع القرض :*

إن معرفة نوع القرض بالنسبة للمصرف و هل سيتناسب مع الغرض الذي تم من أجله منح القرض ؟ معرفة العقبات التي تحول دون سداده و هل أنه يتوافق مع سياسة المصرف المتبعة بالإقراض.

بعد دراسة كل هذا تعود صلاحية الموافقة على منح أو عدم منح القروض في البنك إلى خمسة مستويات و هي :

1. مديرية الوكالة؛
2. المدير الجهوي؛
3. مدير الالتزامات للمنظمات الصغيرة و المتوسطة؛
4. المدير العام المساعد للالتزامات؛
5. الرئيس المدير العام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يتم تفويض سلطة البحث في منح القروض حسب مبلغ القرض و الأشخاص المذكورين سابقا.

1- **مصلحة القرض** : توجد لدى كل وكالة بنكية مصلحة القرض و هي تعمل تحت وصاية المدير من :

- مفتشية الالتزامات : و هي الخلية التي تتكفل بمنح و متابعة الالتزامات ، بالإضافة إلى تلقي الضمانات و تحصيل المستحقات.
- المكلف بالزبائن : و هي خلية تقوم بدراسة الملفات و تقييم المخاطر و تقديم رأي حول كل الملفات التي تقوم بدراستها.

2- **دور مصلحة القرض** : تعتبر مصلحة القرض الخلية الإنتاجية بالنسبة للبنك ، لأنها تتدخل لتوظيف مواردها أحسن توظيف في الاتجاه الذي تحقق فيه أكبر عائد ممكن و من أهم الوظائف التي تقوم بها هي :

- استقبال ملفات الزبائن.
- دراسة و تحليل الملفات و تقدير الخطر المحتمل.
- منح و متابعة القروض.
- متابعة و تحصيل المستحقات.
- نقل ملفات القرض و متابعة مصيرها.

3- **لجنة القرض** : تتكون لجنة القرض من ثلاثة أعضاء : مدير الوكالة البنكية ، رئيس مصلحة الاستغلال و المكلف بالزبائن.

و اللجنة هي التي تتخذ القرار النهائي المتعلق بمنح القرض، و هذا في حدود سلطة البحث التي تمتلكها و تشارك مع جميع أعضائها في تقدير الخطر.

4- **دراسة ملف القرض** : أول من يقوم بدراسة ملف القرض هو المكلف بالزبائن و الذي يقدم رأيه في ذلك ، بعدها ينتقل إلى رئيس مصلحة الاستغلال و الذي يقدم أيضا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رأيه في ذلك ، بعدها ينتقل الملف إلى مدير الوكالة البنكية الذي يقوم بالفصل فيه إذا كان القرض المطلوب يتجاوز سلطة البحث في منح القرض التي تمتلكها الوكالة فإن الملف ينتقل إلى المديرية الجهوية و إذا كانت هي كذلك لا تستطيع إصدار أمر منحه ، فإن الملف ينتقل إلى المديرية المركزية و الشكل التالي يوضح ذلك :

شكل رقم (10) : يبين عملية انتقال ملف القرض

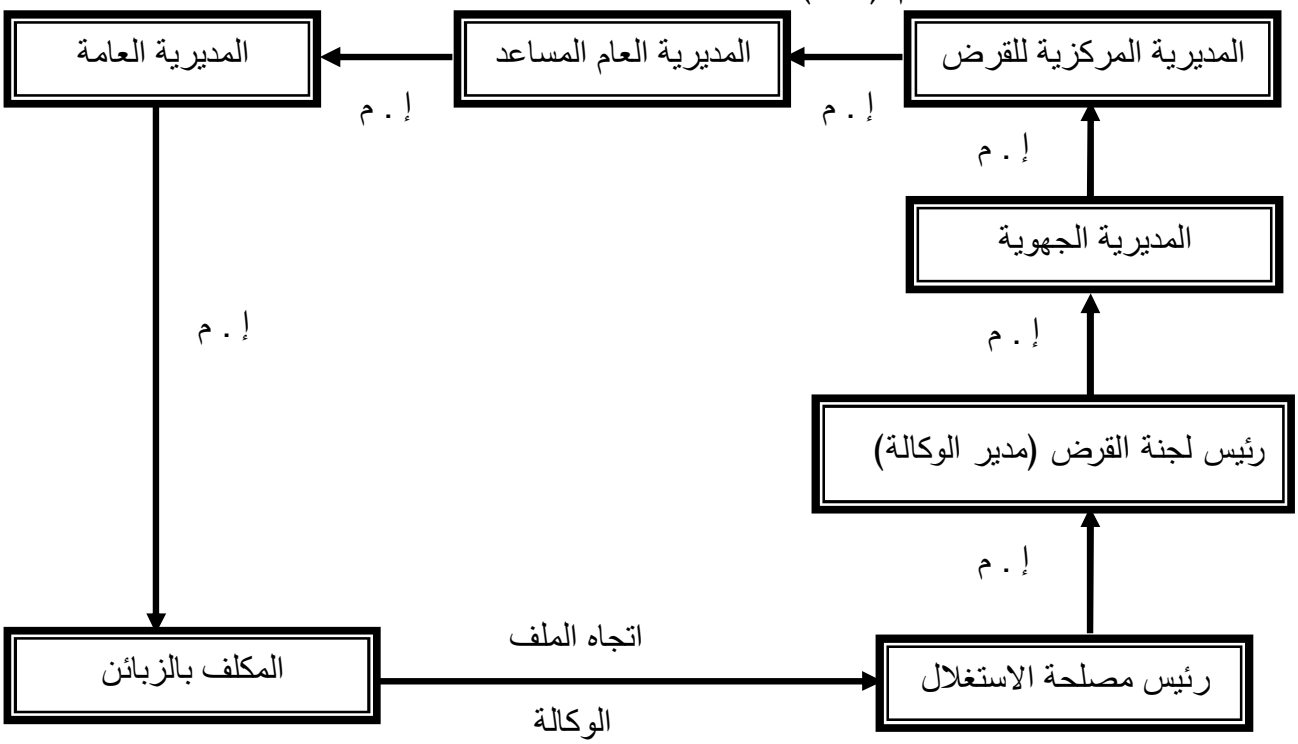

أ. م : اتجاه الملف

المصدر : وثائق من المجمع.

5- الأسس التي يعتمد عليها البنك في دراسة ملف القرض :

من أجل دراسة الملف يشترط من الزبون تقديم ملف يتكون من الوثائق التالية :

- طلب خطي؛
- نسخة مطابقة للأصل للسجل التجاري؛
- وثيقة تظهر وضعية الزبون اتجاه الصندوق و للتأمينات الاجتماعية ؛
- نسخة من شهادة ملكية المحل أو العقار و الأموال و الفواتير النموذجية؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الميزانية الحسابية و جدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الأخيرة؛
- وضعية الزبون اتجاه البنوك الأخرى.

و بعد تقديم الملف تبدأ عملية دراسة الملف و هذه الأخيرة ترتكز على :

- تقديم المنظمة : دراسة المعلومات المتعلقة بها منها : الشخصية الاعتبارية تاريخ الإنشاء ، تاريخ الدخول في علاقات مع البنك ... الخ؛
- القرض المطلوب : نوع و شكل القرض ، الضمانات و قيمتها؛
- الوضعية المالية للزبون أو المنظمة .

بعد القيام بالدراسة الأولية للملف يلجأ البنك بعد ذلك إلى تشخيص الحالة المالية لهذا الزبون أو المنظمة.

و فيما يلي دراسة حالة عن زبون من وكالة عين مليلة يريد الحصول على قرض ، و هو يزاول نشاط تجارة بالجملة و يريد القرض لشراء ثلاث شاحنات تجميد.

و أراد الحصول على مبلغ معين .

ثم وضع الملف المتكون من :

- ✓ ملف طلب القرض ملحق رقم (01).
- ✓ كشف الضرائب ملحق رقم (02).
- ✓ سجل تجاري ملحق رقم (03).
- ✓ ميزانية تقديرية لخمس سنوات (أصول و خصوم) ملحق رقم (04 و 05).
- ✓ جدول حسابات النتائج التقديرية لخمس سنوات ملحق رقم (06).
- ✓ جدول حسابات النتائج لسنة 2008 ملحق رقم (07).
- ✓ جدول حسابات النتائج لسنة 2009 ملحق رقم (08).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ✓ جدول حسابات النتائج لسنة 2010 ملحق رقم (09).
- ✓ ميزانية جبائية لسنة 2008 ملحق رقم (10).
- ✓ ميزانية جبائية لسنة 2009 ملحق رقم (11).
- ✓ ميزانية جبائية لسنة 2010 ملحق رقم (12 و13).
- ✓ شهادة الانتساب للصندوق و للتأمين و الغير الأجراء ملحق رقم (14).
- ✓ شهادة الانتساب للصندوق الوطني للتأمين على العمال الأجراء ملحق رقم (15).

عند رفض ملف القرض من طرف الوكالة للزبون يقدم له رسالة رفض ملف القرض ملحق رقم (16).

و عند الدراسة تبين أن مشكل الزبون يكمن في النقل ، كذلك تبين أن المشروع يستحق التمويل و قدم للزبون القرض المطلوب.و قدم له كذلك وصل استلام ملف القرض ملحق رقم (17).

المطلب الثالث : تأثير خطر السيولة على منح القروض في المجمع الجهوي لاستغلال

تعتبر السيولة من الأمور ذات الأسبقية التي يسعى البنك إلى تحقيقها ، و عادة ما تحتفظ البنوك بمجموعة من الأصول السائلة مثل : أذون الخزانة و الأوراق المالية الحكومية ، و إذا ما احتفظ البنك بالأموال سواء في صورة نقدية أو في صورة أصول سائلة أو قابلة للتحويل إلى نقدية فإنه بذلك يقلل من حجم الأموال المتاحة للإقراض.

حيث تعتبر القروض من أهم بنود ميزانية البنك التجاري و أهم مورد لتحقيق الأرباح و يتضمن هذا البند كل أنواع القروض و السلفيات التي قام البنك بمنحها لعملائه (أي المبالغ الممنوحة فعلا للمقترضين و المقيدة على حساباتهم و ذلك دون الأرصدة التي لم تستعمل من هذه التسهيلات المصرح بها لهم).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و يلاحظ أن هذه القروض تختلف عن الضمانات التي تقدم على أساسها هذه القروض : و يلاحظ أيضا أن بند القروض يعتبر من أقل البنود سيولة و لكن تتفاوت درجة السيولة بحسب الآجال المختلفة التي يتم على أساسها سداد هذه القروض.

و الهدف الأساسي من منح القروض هو لتعظيم قيمة أسهم المصارف و بالتالي تعظيم ثروة المالكين عن طريق تحقيق ربحية مثلى ، و تلبية متطلبات السيولة و الأمان للمساهمين ، و المساهمة في تنمية و تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة و إدارة الموارد المالية في المصارف و توظيفها بصورة سليمة.

حيث أن المصارف كلما كانت تمتلك نوعيات خاصة و كفاءات بشرية مؤهلة و نزيهة و كذلك سيولة كافية و موارد مالية متوفرة ، كلما كان المصرف أقدر علة منح قروض جديدة و لديه المقدرة على تحمل مخاطر أكبر (مخاطر السيولة).

و بالأخص إذا كانت لديه احتياطات كبيرة تم تكوينها خلال فترات سابقة لاسيما أن المصارف تتحمل تكاليف مصرفية و تكاليف تشغيلية إضافة إلى التكاليف التأسيسية.

إن احتياجات السيولة تختلف من بنك إلى آخر بسبب اختلاف التدفقات الواردة و الخارجة من البنك (في شكل تلقي الودائع و منح القروض) ، و على هذا الأساس فإن المصارف مدعوة لأن يكون استعدادها كبير من أجل منح قروض و تسهيلات تدر عليها عائدا تغطي هذه الكلف كما و تحقق ربحية مناسبة.

حيث كلما كان المصرف رائدا في السوق المصرفي و يجوز على جانب كبير من المعاملات التي تعكس نشاطاته ، كلما كانت قابليته على الإقراض أكبر و إمكانياته على الاختراق و التغلغل في الأسواق من خلال الخدمة الجيدة و تقديم خدمات و منتجات جيدة و حسب رغبة الزبائن مع العرض أن المصارف الجديدة لا تجد أمامها سوى الزبون الجدي و الحريص أي الذي يحتوي التعامل معه على درجة أكبر من المخاطر ، و عندما يكون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصرف على استعداد للتعامل مع هذا الزبون ، كما أنه بإمكان المصارف أن تنمي أو توسع حصتها السوقية إذا قامت بتلبية رغبات و حاجات المنطقة التي تعمل فيها و ذلك عن طريق التنويع في تقديم القروض (زراعية ، صناعية ، خدمية ، تأمين ... الخ).

و حسب الدراسة التطبيقية التي تمت في المجمع الجهوي للاستغلال بأم البواقي تبين أن عندما تزداد القروض و السلفيات بمعدلات تفوق الزيادة في الودائع تزداد بالمقابل حاجة البنك للسيولة للوفاء و تغطية الالتزامات.

و يحدث خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود كذلك فإن السيولة تمثل سيف ذو حدين ، فإذا ازداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها أي الاحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلبا عن ربحية المصرف لأنه لم يستثمر الفائض في جوانب أخرى (كالقروض)، و من ناحية أخرى أن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي إلى حالات العسر المالي و يحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالالتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم و كذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الاقتراض و لتجنب هذا الوضع يحتفظ البنك بأصول سائلة لتلبية احتياجات العملاء المؤكدة السحب ، أو الاحتفاظ بالفائض النقدي لديها لدى بنوك أخرى و سحبها عند الحاجة و إذا لم يكن ذلك غير كاف فيلجأ البنك للاقتراض من البنك المركزي بصفته بنك البنوك و المقرض الأخير لها ، و الهدف من ذلك هو علاج بعض المشكلات المؤقتة التي تعترض موقف السيولة في البنك.

و المعروف أن البنك المركزي لا يقوم بتقديم القروض في أي وقت و بدون ضابط أو رابط فهو يقوم أيضا بدراسة الغرض من القرض ، و لا بد أن يقتنع قبل أن يتخذ قراره بتصرفات البنك بخصوص السيولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و تسمى هذه القروض بالقروض المخصومة تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي و يخصم منها الفوائد مقدما (و هو سعر الفائدة الذي تدفعه البنوك للحصول على هذه القروض) حيث تأخذ شكل قروض قصيرة الأجل مقابل تحرير سند يتعهد بموجبه البنك التجاري بدفع المبلغ و فوائده في تاريخ لاحق ، و ذلك لسد عجز مؤقت في السيولة.

و من الأسباب المهمة لحدوث العجز في السيولة هو سحب الودائع و الإفراط في منح القروض و عدم الموازنة بين تواريخ استحقاق هاتين العمليتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال الدراسة التطبيقية في بنك الفلاحة و التنمية الريفية لاحظنا أن هذا البنك يقوم بدراسة دقيقة جدا لملف القرض قبل إصدار الموافقة النهائية للمقترض ، حيث يقوم البنك بتقييم الوضعية المالية للعميل ، إضافة إلى قيامه بالتقييم المالي للمشروع المراد تمويله من أجل تجنب المخاطر و له هدف أساسي هو الحصول على حصة سوقية معتبرة و لقد ساهم الارتفاع في الودائع بتعزيز أكثر لقدرة الفائض من الأموال القابلة للإقراض و إيجاد وضعية جيدة للسيولة و استعمال كافة الوسائل و الأدوات و أهم الإجراءات للمحافظة على قدر مناسب من السيولة المصرفية في البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

www.manaraa.com

خاتمـة

نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحريك مختلف فعاليات الاقتصاد باعتبارها من أهم وأنشط المؤسسات المالية العاملة داخل النظام المصرفي، ونظرا للطبيعة الخاصة لنشاط البنوك التجارية ، فإنها تتميز بدرجة عالية من المخاطر، خاصة منها مخاطر السيولة التي تعتبر المشكل الدائم الذي يواجه البنوك هذا ما استدعى وضع وتحديد معايير ومتطلبات كمية ونوعية والتي تسمح بتخفيض تعرض المؤسسات البنكية لهذه المخاطر.

ومع تطور البنوك التجارية وتوسع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية من جهة وظهور التحديات الجديدة وظروف المنافسة التي تواجهها البنوك حاليا من جهة أخرى استوجب عليها العمل على تحسين خدماتها لتوفير قدر مناسب وممكن من السيولة المصرفية، والمحافظة على التوازن بين الودائع والقروض للحفاظ على سيولة مستمرة هذا التوازن يصعب توفيره نظرا لوجود مخاطر كبيرة تهدد وجود البنوك وتمركزها.

حيث لم تعد النشاطات البنكية أمرا محصورا في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين ولكنها أصبحت عملية يومية تهم قطاعا واسعا من الأفراد والمؤسسات والمنظمات، وتتزايد أهميتها يوما بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة لهذا أصبحت البنوك التجارية تحتاج أكثر للسيولة للوفاء ولسداد التزاماتها في مواعيدها المحددة ولهذا لابد للبنوك أن تكون إدارتها سليمة وحيدة لمثل هذه المخاطر والذي يستلزم وجود إطار جيد للحكومة وقياس مخاطرها واستعمال كل الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة.

ومن هنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات هي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائـج:

1. لكي تتمكن المصارف من تجنب مخاطر السيولة عليها أن تبنى نظام حوكمة رشيد لأن السيولة ضرورية لتفادي مشكلات مخاطر الإفلاس.
2. إن الملائمة بين هدفي السيولة والربحية يحقق هدف أساسي للمصرف وهو زيادة قيمة السوقية.
3. البنوك الجزائرية تواجه مشكلة في معالجة المخاطر، وذلك بسبب نقص الخبرة لدى موظفيها وضعف نظام المعلومات لدى النظام المصرفي.
4. إن الأدوات و التقنيات المستعملة في تسيير مخاطر السيولة تسمح بالتنبؤ لتفادي الوقوع في حالة خزينة سالبة.
5. هناك علاقة طردية بين السيولة و العائد لأن عندما تتوفر السيولة الكافية لدى البنك تسمح له بالاستثمار في جوانب مختلفة و هذا ما ينتج عنه عوائد من مصادر مختلفة ، أما بالنسبة للسيولة و المخاطر فهناك علاقة عكسية بينهما لأن عند توفر السيولة يؤدي إلى انخفاض الخطر بسبب تغطية و الوفاء بالالتزامات في وقتها.
6. السيولة تؤثر مباشرة على القروض لأن عند توفر السيولة تزداد البنوك في منح القروض لزبائنها أما في حالة انعدام السيولة فتتراجع البنوك نسبيا عن أداء هذه الوظيفة بسبب قلة السيولة المصرفية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات :

1. أن يمون للمصارف قدرة و إمكانية لتشخيص مخاطر السيولة بشكل مبكر و قياسها و معالجتها و هذا يتحقق من خلال وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار، بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير يتمكن المصرف من مواجهة التزاماته تجاه الغير.
2. العمل على استغلال السيولة و استثمار الفائض النقدي لدى البنك في المجالات الداخلية و الخارجية من خلال لجنة مستقلة من خبراء ماليين في البنك.
3. على المصارف أن تضع أسس سليمة لمتابعة القروض بعد التعاقد عليها و ذلك لضمان سداد أصل القرض و فوائده في مواعيد استحقاقها.
4. يجب أن تضع إدارة البنك الحدود لضمان توافر السيولة الكافية على أن يقوم المراقبون بمراجعة هذه الحدود.
5. ضرورة اعتماد المصرف على نظام الإنذار المبكر عن أية حالة سلبية من ناحية الزبائن المتعثرين في السداد وإعداد تقارير تفصيلية لإبلاغ إدارة المصرف أول بأول و عدم التأخر في تزويد هذه المعلومات و ضرورة التزامها على تطبيق مبادئ إدارة مخاطر السيولة.
6. وضع مديرية خاصة بالمخاطر على مستوى كل بنك يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك و يشترط أن تكون له الدراية و الخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات و سياسات البنك، ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه إلى جانب إقرار استراتيجيات وسياسات واضحة فيما يخص إدارة و مواجهة المخاطر تقوم هذه الدائرة بمتابعة تنفيذها على مستوى البنك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر و المراجع

www.manaraa.com

قائمـة المراجـع

الكتـب

1. إبراهيم الكراسة : أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و إدارة المخاطر ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، الطبعة الثانية ، مارس 2010م.
2. أمين عبد الله ، إسماعيل إبراهيم الطراد : إدارة العمليات المصرفية المحلية و الدولية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان–الأردن ، الطبعة الأولى ، 2002م.
3. جميل الزيدانين : أساسيات في الجهاز المالي ، المنظور العملي ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1999م.
4. حاكم محسن الربيعي و محمد عبد الحسين راضي : حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان–الأردن الطبعة الأولى ، 2001م.
5. حسن الحسيني فلاح و عبد الرحمن مؤيد الدوري : إدارة البنوك ، مدخل كمي و استراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000م.
6. حسن سمير عشيش : التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الإقراض و التوسع النقدي في البنوك ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن الطبعة الأولى ، 2010م.
7. خالد أمين عبد الله : العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الأولى 2000م.
8. خالد وهيب الراوي : إدارة المخاطر المالية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9. خليل الهنيدي و أنطوان الناشف : العمليات المصرفية و السوق المالية ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس–لبنان ، 2000م.
10. رايس حدة : دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية ، أتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2009م.
11. رشاد العصار ، رياض الحلبي : النقود و البنوك ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2000م.
12. رضا صاحب أبو حمد : إدارة المصارف ، مدخل تحليلي كمي معاصر دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2002م.
13. رضا عبد المعطي أرشيد : إدارة الائتمان ، دار النشر وائل ، الأردن الطبعة الأولى ، 1999م.
14. رمزي ياسين يسع أرسلان و هيل عجمي جميل الجنابي ، النقود و المصارف و النظرية النقدية ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م.
15. زكريا الدوري ، يسري السامرائي : البنوك المركزية و السياسات النقدية دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2006م.
16. زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي : أساسيات الاقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات الحلي الحقوقية ، 2003م.
17. سامر جلدة : البنوك التجارية و التسويق ، دار أسامة للنشر ، الأردن الطبعة الأولى ، 2009م.
18. سمير الخطيب : قياس و إدارة المخاطر بالبنوك ، منهج علمي و تطبيق علمي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2005م.
19. سمير حسون : الاقتصاد السياسي في النقد و البنوك مجموعة المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، الطبعة الثانية ، 2004م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20. سوزي عدلي ناشر : مقدمة في الاقتصاد النقدي و المصرفي ، منشورات الحلي الحقوقية ، بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ، 2005م.
21. شاكر القزويني : محاضرات في اقتصاد البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الرابعة.
22. صادق راشد الشمري : إدارة المصارف ، الواقع و التطبيقات العملية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م.
23. صلاح الدين حسن السيسي : القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني ، عالم الكتب ، نشر ، طباعة ، توزيع ، الطبعة الأولى ، 2003م.
24. طارق الله خان و حبيب أحمد : إدارة المخاطر ، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية ، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب ، البنك الإسلامي للتنمية جدة–المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، 2004م.
25. طارق عبد العال حماد : إدارة المخاطر ، أفراد ، إدارات ، شركاته ، بنوك مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2007م.
26. عبد أحمد أبو بكر : دراسات و بحوث في التأمين ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2010م.
27. عبد الحق أبو عتروس : الوجيز في البنوك التجارية ، عمليات تقنيات و تطبيقات ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة.
28. عبد الحميد عبد المطلب : اقتصاديات النقود و البنوك الأساسيات و المستحدثات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007م.
29. عبد الحميد عبد المطلب : البنوك الشاملة ، عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية للنشر ، عمان ، 2002م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

30. عبد الحميد عبد المطلب : التمويل المحلي و التنمية المحلية ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2001م.

31. عبد السلام أبو قحف و عبد الغفار حنفي : إدارة البنوك و تطبيقاتها ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الأولى ، 2000م.

32. عبد الغفار حنفي رسمية زكي قرياقص : البورصات و المؤسسات المالية الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2002م.

33. عبد الفتاح عبد السلام و محمد صالح الحناوي : المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية ، الدار الجامعية ، طبع ، نشر ، توزيع ، الإسكندرية 1998م.

34. فريد راغب النجار : إدارة الائتمان و القروض المصرفية المتعثرة ، شباب الجامعية ، 2000م.

35. محمد الصيرفي : إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، 2007م.

36. محمد الموفق أحمد عبد السلام : دراسات عن الأقسام المختلفة للبنوك التجارية ، مكتبة و مطبعة الإشعاع ، الإسكندرية ، 1996م.

37. محمد عزت غزلان : اقتصاديات النقود و المصارف ، دار النهضة العربية بيروت–لبنان ، الطبعة الأولى ، 2002م.

38. محمود حسين الوادي ، حسين محمد سمحان : المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة عمان ، الطبعة الأولى ، 2007م.

39. مدحت الصادق : أدوات و تقنيات مصرفية ، دار الغريب للطبعة ، القاهرة 2001م.

40. مصطفى رشدي شيحة : الاقتصاد النقدي و المصرفي ، الدار الجامعية مصر ، 1997م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

41. موسى شقيري نوري و محمود إبراهيم نور ، وسيم محمد الحداد ، سوزان سمير ذيب : إدارة المخاطر ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان الطبعة الأولى ، 2002م.

42. نبيل حشاد : دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية ، بيروت–لبنان ، 2005م.

43. هاشم جبر : إدارة المصارف ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2008م.

الرسائل و المذكرات :

1. حورية حمني : رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها ، حالة الجزائر ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2006م.

2. زبير عياش : تأثير تطبيق اتفاقية بازل (2) على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حالة ولاية أم البواقي ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، 2012/2001م.

3. زبير عياش : فعالية رقابة بنك الجزائر على البنوك التجارية ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي 2007/2006م.

4. نبيلة ليازيدي : رسالة ماجستير ، تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية ، دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، المدرسة العليا للتجارة ، جوان 2005م.

5. عبد الحميد بوشرمة : رسالة ماجستير ، الجهاز المصرفي الجزائري و متطلبات العولمة المالية ، جامعة أم البواقي ، 2010م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. فضيلة بوطورة : رسالة ماجستير ، دراسة و تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ، دراسة حالة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، 2007م.

- **الأوامر و المواد :**

1. المادة 114 من قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.
2. التعليمات الناظمة ذات الصلة الصادرة عن مجلس النقد و التسليف قرار رقم (588) ، 2009 حول مخاطر السيولة .

- **المؤتمرات و الملتقيات :**

1. رابح بوقرة و حسين بلعجوز : إدارة المخاطر المصرفية ، بالإشارة إلى حالة الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع.
2. مبارك بوعشة : إدارة المخاطر البنكية مع إشارة حالة الجزائر ، المؤتمر العلمي الدولي السابع ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، الأردن ، 2007م.
3. حسين بلعجوز : إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة ، جامعة جيجل ، أيام 06-07 جوان 2005م.
4. الأزمات الاقتصادية المعاصرة ، أسبابها و تداعياتها و علاجها ، بحوث المؤتمر العلمي الحادي عشر ، كلية الشريعة ، جامعة جرش ، الأردن ، 14-16 ديسمبر 2010م ، ص 72-73.
5. من ويكيديا الموسوعة الحرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول و الأشكال

www.manaraa.com

1- قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
رقم 01	ميزانية مالية	125

2- قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
رقم 01	أجه النشاط الأساسي للبنك التجاري	09
رقم 02	الهيكل التنظيمي لأحد الفروع متوسط الحجم لبنك تجاري بأقسامه الإدارية و الفنية	17
رقم 03	الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للبنك التجاري	18
رقم 04	أنوع المخاطر و طرق قياسها طبقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل	64
رقم 05	أنوع المخاطر المصرفية	73
رقم 06	العلاقة بين السيولة و الربحية و الضمان	103
رقم 07	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية	115
رقم 08	الهيكل التنظيمي للمجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي	122
رقم 09	سيولة و استحقاق حسابات الميزانية	134
رقم 10	عملية انتقال ملف القرض	134

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

www.manaraa.com

ملخص الدراسة :

تعتبر البنوك التجارية أكثر المؤسسات المالية انتشارا في معظم اقتصاديات العالم إذ أنها تلعب دورا رئيسيا و حيويا و حاسما في توفير الأموال و الخدمات البنكية لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و البنوك التجارية تسعى دائما جاهدة لتطوير خدماتها من خلال إيداعات و ابتكارات جديدة لضمان بقائها و استمرارها.

و السيولة أو القدرة على تمويل الزيادات في الأصول و مقابلة الالتزامات عند استحقاقها ضرورية لاستمرارية صلاحية أي مؤسسة مصرفية ، لذا فإن إدارة مخاطر السيولة تعد أهم الأنشطة التي تقوم بها البنوك و إدارتها بطريقة سليمة ، و أن أهمية السيولة تتعدى البنك الفردي نظرا لأن العجز في سيولة مؤسسة واحدة يمكن أن ينتج عنه آثار خطيرة على النظام لكل.

حيث أن النشاط الرئيسي للبنك هو تكوين سيولة حيث أن الجزء الأكبر من أنشطته يعتمد بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قدرته على تقديم سيولة لعملائه ، لذا فإن البنوك تكون عرضة بصفة خاصة لمشاكل السيولة سواء تلك التي تنشأ من طبيعة المؤسسة ذاتها أو من المشاكل التي تؤثر على الأسواق عموما.

و أن الإدارة الجيدة لأنظمة المعلومات و التنوع في مصادر التمويل و تخطيط للطوارئ تعتبر كلها عوامل رئيسية مهمة لإدارة مخاطر السيولة بطريقة قوية في أي بنك مهما كان حجم و مجال أنشطته.

و لقد جاءت الدراسة متناولة إدارة مخاطر السيولة على مستوى البنوك التجارية حيث أن في حالة زيادة السيولة يولد مشكلة انخفاض توظيفها في مجالات أكثر ربحية هذا من جهة و من جهة أخرى فإن انخفاضها يشكل عبئ على البنوك التجارية لأنها لا تستطيع تلبية السحوبات النقدية ، و لهذا تسعى البنوك التجارية جاهدة لتطبيق مختلف الإجراءات للحفاظ على مستوى السيولة المطلوب.

الكلمات المفتاحية :

مخاطر السيولة – القروض – البنوك التجارية

Résumé de l'étude:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Les banques commerciales d'institutions financières qui prévalent dans la plupart des économies mondiales, car ils jouent un rôle clé et un rôle vital et crucial en fournissant de l'argent et des services bancaires aux exigences du développement économique et social, et les banques commerciales cherchent toujours s'efforcer de développer ses services à travers les dépôts et de nouvelles innovations pour assurer Pfaúha et continuité .

Et de liquidité, ou la capacité de financer des augmentations d'actifs et s'acquitter de ses obligations à leur échéance est nécessaire pour la continuité de la validité d'une institution bancaire, de sorte que la gestion du risque de liquidité sont les activités les plus importantes menées par les banques et gérées d'une manière appropriée, et que l'importance de la liquidité au-delà du simple de la Banque parce que le déficit de liquidité une institution peut entraîner des effets graves sur chaque système.
Lorsque l'activité principale de la Banque consiste à créer de la liquidité où la majeure partie de ses activités dépend directement ou indirectement de sa capacité à fournir de la liquidité pour ses clients, de sorte que les banques seront particulièrement vulnérables aux problèmes de liquidité, à la fois celles qui découlent de la nature même de l'institution ou des problèmes qui affectent la marchés en général.

Et que de bons systèmes d'information de gestion et la diversité des sources de financement et la planification d'urgence sont autant de facteurs clés importants pour la gestion du risque de liquidité, une manière forte dans n'importe quelle banque indépendamment de la taille et de la portée de ses activités.

Et je suis venu étude portait sur la gestion du risque de liquidité au niveau des banques commerciales comme dans le cas d'une liquidité accrue génère le problème de la baisse de l'emploi dans les zones les plus rentables, d'une part, et d'autre part, la baisse est un fardeau pour les banques commerciales, car ils ne peuvent pas satisfaire les retraits d'espèces, et pour cette entreprise les banques commerciales s'efforcent pour l'application des différentes procédures afin de maintenir le niveau souhaité de liquidités.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com